

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

كلية الآداب و التربية
شعبة الحديث و المعاصر



جامعة Tripoli
قسم التاريخ

بدء بعنوان :

النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في قضاء مصراتة

إثناء العهد العثماني الثاني 1835 - 1911 م

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة التخصص العالي (الماجستير)

إعداد الطالب :

إسماعيل حسن الزين

إشرافه :

أ.د. عطية مخزوم الفيتوري .

د. رحيم كاظم الماششمسي .

إعلاء الجامعة

2007-2008 سنة

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي - سرت

قسم التاريخ / شعبة حديث

كلية الآداب والتربية

" النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مدينة مصراتة أثناء العهد العثماني الثاني 1835 - 1911 "

إعداد:- إسماعيل حسن محمد الزين.

أعضاء لجنة المناقشة:-

1- د. عطية مخزوم الفيتوري.

2- د. رحيم كاظم محمد الهاشمي.

3- د. عبد الله علي إبراهيم.

4- د. محمد الهادي أبو عجيبة.

توقيع
.....
.....
.....
.....
.....
.....

يعتمد
أ. رحمة أبو بنينة عبد السلام
مدير مكتب الدراسات العليا
والبحوث لكلية الآداب والتربية

يعتمد
أ. حمدة أحمد الحاج
أمين اللجنة الشعبية لكلية
الآداب والتربية

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	شكر وتقدير
1 المقدمة
13 التمهيد
28 الفصل الأول النشاط الاقتصادي:
28 أولاً: الزراعة
29 1- المحاصيل الزراعية
35 2- الأشجار المثمرة
43 3- الزراعة المروية
45 ثانياً: تربية الحيوانات
45 1- الأغنام والماعز
46 2- المواشي
50 3- الدواب
51 4- الطيور الداجنة
52 ثالثاً: القوانين والقرارات التي تنظم الزراعة والرعي:
57 الفصل الثاني الصناعات الحرفية والتجارة
58 أولاً: الحرف اليدوية
64 ثانياً: النشاط التجاري
68 1- تجارة القوافل
75 2- الأسواق الخارجية والصناعات
78 3- المراسم التجارية
81 4- نظام العمل في المجالات الاقتصادية
84 5- الضرائب
94 ثالثاً: الأسس التقليدية والتنظيمات العرفية المتعلقة بالقطاع الصناعي والحرفي

الصفحة	الموضوع
98	الفصل الثالث: النشاط الاجتماعي:.....
99	أولاً: التركيبة الاجتماعية والقرى السكانية:.....
99	السكان
107	السكن
112	ثانياً: الملابس والزينة
114	ثالثاً: العادات والتقاليد
114	1- الزواج
118	2- آداب الطعام والشراب
120	3- المناسبات الدينية والأعياد
123	رابعاً: النظم واللوائح الاجتماعية
127	الفصل الرابع: النشاط الثقافي:.....
128	أولاً: المؤسسات التعليمية
128	1- المساجد
132	2- المكتاتب
133	3- الزوايا
137	4- المدارس الحديثة
143	ثانياً: طرق التعليم الديني
145	1- المناهج الدراسية
150	ثالثاً: العلماء ودورهم في إثراء الحياة العلمية والثقافية
156	الخاتمة
165	قائمة المصادر والمراجع
173	الملاحق

الإمام

زوجتي وأبنائي

إيمان وفاطمة وحسن وامنه.

أمدى إليهم هذا العمل ثمرة جيد وكفاح

إسماعيل حسن الزين

دكتور دكتور

بم دفء الزمن والرحم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم في البداية أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جامعة التحدي وخصوصا كلية الآداب وقسم التاريخ الذين اتساحوا لي فرصة التحاقني بالدراسات العليا كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مكتب الدراسات العليا بكلية الإدارة والإدارة العامة للدراسات العليا والتدريب بالجامعة والتي قامت مشكورة بمخاطبة الهيئات والمؤسسات والجهات الاعتبارية ذات العلاقة بموضوع البحث بالجماهيرية العظمى لمساعدتي على استكمال وإنجاز هذا البحث وفي هذا الصدد أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لجميع الأخوة الذين ساهموا معي بعلمهم وخبرتهم ورأيهم السديد في إكمال هذا البحث وإخراجه في مستوى علمي لائق .

وأشرف بأن أخص بالذكر بعميق شكري وتقديري لأستاذي المشرف الدكتور عطية مخزوم الفيتوري الذي وفر لي من جهده ووقته ما احتجته من المراجع والتوجيهات والنصح والإرشاد والتقويم عن طريق المقابلة الشخصية، والهاتفية، كما أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف المساعد الدكتور رحيم كاظم محمد الهاشمي الذي تابعني بنصاحته وإرشاداته ووجهتي برحابة صدره وحكمته إلى الطريق الصحيح.

واعبر عن عميق شكري واحترامي إلى الإخوة :-

- مدير مركز جهاد الليبيين بنغازي.

- رئيس محكمة مصراته الابتدائية.

والى الأخوات والإخوة العاملين بالهيئات والمؤسسات التالية :

- محفوظات المحكمة الابتدائية مصراته.

- دار المحفوظات والوثائق التاريخية طرابلس.

- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس.

- الدار الوطنية للكتاب بنغازي.
 - مكتبة جامعة قاريونس بنغازي.
 - مكتبة الزروق مصراته.
 - المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر سرت.
 - المركز الثقافي سرت.
- والأخ/محموظ يوسف المستيري الذي قام بطباعة هذه الرسالة.
- والسى كل من مد لي يد العون والمساعدة الشكر والتقدير.

المقدمة

شهد قضاء مصراتة في العهد العثماني الثاني أنشطة اقتصادية ومظاهر اجتماعية وثقافية وقد ظير جلياً ان المدينة قد عملت بخطى ثابتة على إقامة مشاريع اقتصادية في ظل عدالة اجتماعية مصحوبة بإثراء ثقافي كما أقامت جسراً من العلاقات الاقتصادية امتدت مؤثراتها إلى دواخل القارة الأفريقية وبعض الدول العربية والأوروبية.

وقد حرص البحث على إبراز المعلومات المتعلقة بالمدينة والتي ذكرت في المصنفات العربية والأوروبية منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادي وكانت أقدم كتابة عنها ما دونه الرحالة الجغرافي ابن سعيد الغرناطي الأندلسي في الفترة المشار إليها سلفاً ومروراً بما ذكره الرحالة الإنجليزي جيمس ريتشاردسون في كتابة ترحال في الصحراء قبيل منتصف القرن التاسع عشر وانتهاءً بما دونه الحشاشي في كتابه جلاء الكرب عن طرابلس الغرب في نهاية العقد الثامن من القرن نفسه.

ومع ان مدينة مصراتة قد حظيت باهتمام بعض الباحثين الذين تناولت جوانب من التاريخ السياسي والاجتماعي، والثقافي، لهذه المدينة، إلا أن الجوانب الاقتصادية لم تحظى بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين، إذ أنه من خلال المعلومات المتوفرة، نجد أن النشاط الاقتصادي في مدينة مصراتة اثناء الفترة المخصصة للدراسة لا يزال يحتاج إلى المزيد من الدراسات التي تلقي الضوء على هذا النشاط الاقتصادي وألياته وسماته وارتباط هذا النشاط بالمناطق الأخرى وأثر ذلك النشاط في أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية في المدينة.

ومن المعروف أن ليبيا كغيرها من الولايات العربية تعرضت للاحتلال العثماني عام 1551 بعد طردهم فرسان القديس يوحنا من طرابلس ومنذ ذلك

الوقت أصبحت ليبيا جزءا من الدولة العثمانية تطبق فيها القوانين واللوائح والأنظمة العثمانية.

فمنذ بداية العهد العثماني الاول قسمت البلاد الى ثلاث مقاطعات وتسمى قائم مقاميات وهي طرابلس - مصراته - بنغازي واستمر هذا التقسيم خلال فترة حكم الأسرة القره مانلية مع احتفاظ أفراد الأسرة او أقرباء لهم برئاسة القائم مقاميات التي تتبعها وحدات إدارية اصغر نصب على كل واحد منها ضابط يشار إليه باسم " قائد " .

وفي بداية العهد العثماني الثاني سنة 1835 م كانت المدينة تحت سيطرة عصمان آغا الأدغم الذي يعمل قائداً على مصراته وماحولها في اواخر عهد الأسرة القره مانلية . وعندما تولى محمد أمين باشا سنة 1842 م مقاليد الحكم قام بتنظيم أمور الولاية وعين حسن بك البلعزي قائداً على مصراته بدل عصمان آغا الأدغم وفي عام 1845 م جعلت مصراته مديرية ضمن لواء مصراته الذي كان مقره مدينة الخمس .

وفي عام 1865م اثناء ولاية محمود نديم باشا أعيد التنظيم الإداري للولاية وأصبحت مصراته قضاء ضمن لواء الخمس وعين للقضاء قائم مقام ومجلس إدارة يتكون من أربعة أعضاء اثنان من الأهالي واثنان من القبولوغلية وتم تعيين عبد الله بك بن منتصر مديرا على مصراته والأمير ألي إسماعيل بك قائداً للقوة العثمانية المتواجدة بمصراته وما حولها .

وفي عام 1901 م عين حافظ باشا والي على البلاد وقام بإلغاء امتياز القبولوغلية القاضي بعدم دفع الضريبة ، وفي العام التالي تم تنظيم مصراته إدارياً بحيث قسمت إلى محلات وعين لكل محلة مختار منحت له صلاحية منح شهادات الملكية وإعلام سجل النفوس بحالات الولادة والوفيات .

كما تم في عهده تقسيم الأراضي البرية "أراضي البر الفوقي" (الحساسين) بإشراف قائم مقام مصراتة بهجت بك والمعروف لدى السكان باسم بهجات بي .
امتدت الصلاحيات الإدارية لقضاء مصراتة غربا زليتن وشرقا سرت وجنوبا الجفرة وكانت تواقع القضاء الإدارية ، الدفنية ، مصراتة المركز ، الزروق ، قصر احمد ، طمينة ، تاورغاء ، ابو نجيم المركز ، وفروع كل من الزروق والمحجوب ، طمينة ، الدافنية ، تاورغاء و أبو نجيم .

وتتمتاز الرقعة الشمالية من القضاء بوجود منطقة زراعية خصبة تتخللها بعض الأماكن التي تكثر بها الكثبان الرملية كما ان خلفية المدينة تمتد إلى عمق الصحراء مما جعلها تكتسب شهرة وأهمية تجارية كبيرة بحيث استفاد سكان هذه المدينة من تحقيق تبادل السلع بين الجانبين فمن جهة كان سكان مصراتة يستلمون محاصيل المناطق الجنوبية بما في ذلك منطقة فزان وأواسط أفريقيا من طريق القوافل القديمة وفي المقابل كان سكان المدينة يزودون المناطق الجنوبية بما تحتاجه من سلع (منتجات زراعية ومصنوعات محلية وأجنبية) .

كما ان موقعها ساعد في الحصول على منتجات ومصنوعات المنطقة الساحلية او الأوربية ولذلك فان خلفية الخطوط التجارية للمدينة تمتد الى كل من طرابلس وبنغازي وسبها و أواسط أفريقيا هذا الموقع جعل من مصراتة منطقة تجارية مهمة .

إن النشاط الاقتصادي في المدينة ساهم بالتعاون بين الأفراد رجالا ونساء، وبما يتلاءم وطبيعة كلا الجانبين.

وقد تمثل هذا النشاط في أعمال الزراعة وإنتاج الحبوب كالشعير والقمح، وغرس الأشجار المثمرة كالزيتون والنخيل والبرتقال بالإضافة إلى تربية الأغنام والماعز والمواشي والاهتمام بالصناعات الحرفية كالصوفية والجلدية والمعدنية

والصناعات القائمة على أشجار النخيل والنباتات علاوة على النشاط التجاري والدور الذي لعبه التجار في الأسواق المحلية والدولية الذين كانوا على درجة من الدراية والمعرفة التامة والمهارة في شؤون العمل والمبادلات التجارية عبر مواني قصر احمد، وزريق، والمرسى، الطبيعية لتصبح مركزاً مهماً لتصدير الأنشطة الاقتصادية سالفة الذكر.

إن التركيبة الاجتماعية في المدينة اعتمدت على نظام العشيرة كقاعدة أساسية لدعم النشاط الاقتصادي والتي كانت تربط أفرادها علاقات القربى والتكاتف الأسري لدرجة ان الزواج كان محصوراً على وجه العموم ضمن نطاق العشيرة نفسها حرصاً على تماسكها الاجتماعي كما كان هذا المجتمع يتميز بخصوصيات أخرى، من بينها أنواع الأطعمة والملابس، ومظاهر الأفراح والمناسبات الدينية والأعياد وغيرها، والتي ظل بعضها مستمرا إلى يومنا هذا وهذه السمات تعد جديرة بالدراسة والتحليل.

إن مجتمع مصراتة في العهد العثماني أي في الفترة المعنية بالدراسة، يجمع بين الحياة الريفية و المدنية التي هيأت له الظروف المتاحة، والإمكانات المتوفرة من النشاط الاقتصادي و التفاعل الاجتماعي أن يبال حصاً وافرأ من النشاط الثقافي الذي تمركز في المؤسسات التعليمية المختلفة كالمساجد والزوايا والكتاتيب، وغيرها، تلك المؤسسات التي كانت تؤدي دوراً بارزاً في نشر المعرفة والثقافة، والتي ساهم فيها عدد من انقهاء، والعلماء المحليين من أمثال، الشيخ (عثمان بادي) والشيخ (امحمد بن عبد العزيز بن إسماعيل) وغيرهم .

ومن هنا جاءت أهمية مدينة مصراتة، والدور الذي لعبته في النشاط الاقتصادي في مختلف المجالات. وزاد من أهمية المدينة وتطورها وجودها في ملتقى طرق القوافل التجارية مع بلاد ما وراء الصحراء، ومرور قوافل الحجيج

المغاربة التي نشطت دروب الصحراء ومنازلها، بحيث أصبحت حلقة وصل بين الجانبين.

إن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت عليها المدينة خلال القرن التاسع عشر قد دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع، لذا فقد رأيت أنه من الضروري أن تكون البداية تمهيداً لإعطاء خلفية، وصورة تاريخية واضحة عن التداخل الجغرافي، والتاريخي لا سيما بين بلاد ما وراء الصحراء وبلدان دول أوروبا الغربية من جهة وبين الوطنين الليبيين من السكان المحليين للمدينة من جهة أخرى وتقع هذه الدراسة في أربعة فصول، تبدأ بالتمهيد وتنتهي بالخاتمة مع قائمة المصادر والمراجع وعدد من الملاحق.

يعطي التمهيد تعريفاً جغرافياً عن المدينة كما جاءت في المصنفات العربية والأجنبية، وموقعها من خطوط الطول والعرض، وتوضيح الحدود الإدارية وشهرتها ومساحتها وضروفها المناخية.

كما يعطي مؤشرات لبعض الأنشطة الاقتصادية التي مرت بها المدينة على مر العصور والتنويه بأهمية موانئها الطبيعية في المبادلات التجارية، وكيف تم الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية في ظل السيطرة الرومانية والدور الذي لعبه ميناء توبا تيس TupActis خلال تلك الفترة في المبادلات التجارية والسلع والبضائع التي كانت تصدر وتستورد عبر هذا الميناء؟ كما ارتبطت هذه المدينة بعلاقات تجارية واسعة مع جمهورية البندقية، وكيف تأثر النشاط الاقتصادي والعمراني في المدينة من جراء الحصار الذي فرضه الأسبان على مدينة طرابلس وتغشى الأمراض الفتاكة والجفاف؟ وكيف كان وضع البلاد من الناحية السياسية والاقتصادية إبان حكم الأسرة القره مانلية.

وفي بداية القرن التاسع عشر شهدت البلاد نوعاً جديداً من النشاط الكشفي والرحلات الأجنبية عن طريق طرابلس إلى داخل القارة الأفريقية فما هي المشاهدات وانطباعات هؤلاء عن المدينة؟

كما شهدت البلاد أواخر حكم الأسرة القره مانلية عوامل عدة ساعدت على سقوط الأسرة كالتخبط السياسي والتفكك الاقتصادي وغيرها فكيف استفاد العثمانيون من ذلك في إنهاء حكم الأسرة القره مانلية وإقامة الحكم العثماني المباشر سنة 1835م؟

تناول الفصل الأول، الزراعة وتربية الحيوان وتعرض لمقومات الأنشطة الاقتصادية في هذا المجال فخصوبة الأرض، وجودة المحصولات الزراعية المتنوعة، ووفرة المياه العذبة القريبة من سطح الأرض تعتبر العماد الأساسي في توجة غالبية المواطنين، إلى أعمال الزراعة فما هي أنواع الحبوب التي كانت تزرع سواء البعلية أو المروية؟ وهل تعتبر زراعة الشعير والقمح المحصول الأول والأساسي في إنتاج المدينة من المحاصيل الزراعية؟ وما هي المناطق الزراعية في المدينة؟ وفي حالة تقاعس بعض المواطنين عن زراعة الحبوب أو تعرض البلاد للجفاف، فما هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العثمانية حيال ذلك؟

لعبت الأشجار المثمرة دوراً بارزاً في حياة السكان عبر العصور لعلاقتها الوطيدة بغذائهم وغذاء حيواناتهم وصناعة مقتنياتهم في حياتهم العامة فما هي أنواع الأشجار المثمرة التي تشتهر بها المدينة وكيف يتم الاستفادة منها؟ وما هو الدور الذي قامت به السلطات العثمانية لتشجيع المواطنين على زراعة الزيتون والاهتمام به.

كما اهتمت المدينة بزراعة التبغ في الفترة قيد الدراسة رغم احتكار السلطات العثمانية لتجارته وفرضها الأسعار دون النظر إلى النوعية والجودة. فما

هو موقف المزارعين حيال ذلك؟ ومن ضريبة العشر؟ ما هي الطريقة التي يتم بها ري المزروعات المروية، وما هي انواع الخضروات والبقوليات التي شملت تلك الزراعة؟

كما استخدم في مصراثة أنواعاً متعددة من الحيوانات التي كانت تمثل العمود الفقري في حياه وأعمال المزارعين وسكان المنطقة فكيف يتم الاستفادة منها؟ وهل تدخل ضمن السلع المصدرة للخارج؟

كما أن للبحر دور مهم في اقتصاد الولاية فما هو الدور الذي قامت به السلطات العثمانية لتشجيع الصيادين في هذا المجال وخاصة في استخراج الأسفنج؟

ويركز الفصل الثاني على الصناعات الحرفية والتجارة، فبالرغم من أنها صناعة تقليدية تتوارثها الأجيال إلا أنها اعتمدت في صناعتها على جهد الإنسان فهل المواد الخام الأولية كانت متوفرة محلياً لتفي طلبات وحاجات المجتمع في ملبسه وغذائه؟ وما هي المنتجات التي احتلت اهتمامات المواطن الليبي بالدرجة الأولى؟ وإذا اعتبرنا ان الصناعات الصوفية من أهم وأوسع الصناعات المتداولة في عموم البلاد فإن المنتجات الحريرية تأتي في المرتبة الثانية، ولكن ما هي أنواع الخيوط التي تدخل في صناعتها؟ وكما كان عدد الأنوال المخصصة لإنتاج الأنسجة المختلفة؟ وهل تشمل الصناعات المعدنية الأدوات المنزلية كالقدور والأواني فقط؟ ولماذا شهدت الصناعات القائمة على النباتات وأشجار النخيل نشاطاً ملحوظاً وشهرة واسعة وأثمان مرتفعة وأسواق دولية رائجة؟

وكذلك لعب النشاط التجاري دوراً مهماً في المدينة. حيث كان يزاوله قطاع كبير من الناس فما هي المراكز التي تراوحت من خلالها هذه الأنشطة وما أهمية تجارة القوافل بالنسبة للنشاط الاقتصادي في المدينة؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى ركود تجارة القوافل في العهد العثماني الثاني؟

كما تعقد في المدينة أسواق محلية ثلاث مرات أسبوعيا في أماكن وقرى مختلفة تابعة لمنطقة المدينة فما هي أنواع السلع التي تباع فيها، وهل وجدت المنتجات المحلية أسواق خارجية؟ وما هي أنظمة العمل في المجالات الاقتصادية؟ من الأمور التي كانت تلفت النظر الأنواع المتعددة من الضرائب والأمور المالية فما أنواع هذه الضرائب وما مقدار الضريبة على كل صنف؟ وأخيرا ما هي الأسس والتنظيمات المتعلقة بالقطاع الصناعي والحرفي؟

أما الفصل الثالث فقد عالج الأنماط الاجتماعية لا سيما في التركيبة السكانية حيث تشكلت من عدة عناصر بشرية توافقت على ليبيبا في فترات تاريخية متلاحقة فما هي هذه العناصر؟ وكم قبيلة تضم التركيبة السكانية في المدينة وإلى من يرجع فضل العرب الموجودين حاليا في المدينة؟ وهل لعب الأتراك دورا مهما في التركيبة السكانية؟ وكيف كان وضع اليهود والأقليات الأجنبية في المدينة؟ وما هو نوع النشاط المعيشي للسكان وما هي أنواع السكن وأين توجد؟ وما هي المواد المستعملة في البناء وهل تبني المساجد والزوايا بنفس الطرق التي تبني عليها المنازل في القرى والأرياف؟ وكم عدد القرى المشهورة في المدينة؟ ومن العادات والتقاليد أن الزواج كان محصورا داخل نطاق العشيرة نفسها كيف يتم اختيار الزوجة في المناطق الريفية؟ وما هي أنواع الملابس والحلى التي تلبسها المرأة في أيام الأعراس؟ وهل ترتبط مواعيد الطعام عند السكان في حياتهم اليومية حسب نوع العمل ومواقيت الدوام الرسمية؟ أين يقضي الناس معظم أوقات المسهر؟ ومن العوامل ذات التأثير والدور الإيجابي في الحياة الاجتماعية طبقة فئة العلماء والوعاظ ورؤساء الطرق الدينية والصوفية في الحياة الاجتماعية والثقافية فإلى أي مدى ساهمت تلك الطبقة في ربط الناس وتوطيد علاقات الأخوة والتعاون والتضامن؟ وما هي الكيفية التي يتم بها استقبال شهر رمضان المبارك ويوم المولد النبوي الشريف ويوم عاشوراء وعيدي الفطر والأضحى؟

أما الفصل الرابع فقد عنى بدراسة المؤسسات التعليمية وأعطى هذا الفصل صورة واضحة عن دور المساجد كمكان للعبادة والتعليم وما هو أسلوب التدريس بها؟ وكيف اهتمت السلطات العثمانية بالمدارس الحديثة وشجعت المواطنين على التعليم؟ وما هي الشروط والتنظيمات التي وضعتها السلطات العثمانية للتعليم بالمدارس الابتدائية والإعدادية؟ وما هو دور العلماء في إثراء الحياة العلمية الثقافية وما نوع الوسيلة التي استخدمها بعض العلماء للتطبيق والتوجيه الأخلاقي والتعليم؟ وكيف حافظ العلماء والفقهاء من أمثال الشيخ عثمان بادوي والشيخ أحمد بن عبد العزيز بن إسماعيل علي الموروث الحضاري والهوية العربية؟

أما منهج البحث:

فقد اعتمد على المنهج التحليلي أخذاً في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتداخلاتها من أجل إعطاء الصورة التاريخية، ومن خلال إطلاعنا على ما هو متوفر من المصادر والمراجع لم نعثر على دراسة وأقية تتعلق بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه المنطقة بشكل مفصل، وهذا ما دفعني إلى أن نتناول هذا الموضوع ولتطوير الدراسة سأعتمد على المصادر الأولية والمراجع، ومنها سجلات المحاكم الشرعية والتقارير والأوراق الخاصة المتعلقة بملكية الأرض وغيرها من الأوراق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث توفر للباحث مجموعة من المصادر والمراجع التاريخية المتنوعة تختلف في أهميتها من واحد إلى أخرى وقدمت مادة تاريخية وألفت الضوء على معلومات وحقائق كثيرة أمكن من خلالها إصدار الأحكام التاريخية المناسبة فقد اعتمدت الدراسة أولاً على الوثائق التاريخية بدار المحفوظات والوثائق التاريخية بالسرايا الحمراء بطرابلس التي وفرت فرصة الإطلاع على الملفات المتعلقة بالناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وموضوعاتها، ملف اعشار مصراتة، وملف أوقاف مصراتة، وملف تعليم مصراتة، وعلى سجلات محكمة مصراتة الابتدائية

وتشمل سجل 3 مقاولات ، وسجل التدابير الشرعية، وسجل العقود، وكذلك سجل 3 أحكام.

ولا شك فيه أن هذه المدينة قد حظيت باهتمام ودراسات انقفاصل والرحالة الأوروبيون ولذلك فإن بعض كتابات هؤلاء تظل لنا قيمتها التاريخية في كشف النقاب عن بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه المدينة وفي هذا الصدد اعتمدنا على مجموعة من التقارير منها.

- تقرير القنصل الإنجليزي غاجو عن أحوال الزراعة والبستنة والموارد الطبيعية الأخرى لولاية طرابلس بشمال إفريقيا، قد ترجمته نادية كاجيجي، ونشرته بمجلة الشهيد، العدد السابع والثامن، 1988.

- تقرير القنصل الهولندي. الفارس ألفا تيسا عرض إحصائي عن ولاية طرابلس الغرب " ليبيا"، ترجمة حامد علي أوحيدة، مجلة الشهيد، العدد التاسع، مركز جهاد ليبياين طرابلس، 1988 .

وقد تناولت بعض هذه التقارير النشاط الاقتصادي في المدينة وأنواعه والكميات المصدرة في حين تناول الآخر النشاط الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام أو خاص، ويجب أن نذكر هنا بعض المراجع التي تناولت هذا الموضوع هي جميعا تساهم في بيان بعض التفاصيل التي ساعدت الباحث على استبيان بعض الحقائق منها.

- محمد عمر مروان سجلات محكمة طرابلس الشرعية دراسة في مصدر تاريخي، الصادر عن مركز جهاد ليبياين سنة 2002م معتمداً في ذلك على الوثائق بدار المحفوظات التاريخية طرابلس وكذلك بعض المراجع الحديثة والبحوث والرسائل العلمية، وترجع قيمة الكتاب الوثائقية لكشفه جوانب هامة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في طرابلس خلال الفترة من 1760-1854 بصورة موثوق بها تاريخياً اعتماداً على معاصرة تلك الوثائق للأحداث

التي وصفها بدقة وقد استفدت منه في تحديد أنماط العمل في المجالات الاقتصادية.

- كما ان كتاب محمد الكوني بالحاج بعنوان " التعليم في مدينة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835-1911 وأثره على مجتمع الولاية الصادر في طرابلس عن مركز جهاد الليبيين عام 2000م يعتبر من المراجع الهامة التي لا غنى عنها فهو يسلط الضوء في فصلية الأول والثاني على الجوانب التعليمية قبل وأثناء العهد العثماني، وفي فصله الثالث عالج أمر التعليم التنصيري والمني، وعمد في الفصل الرابع إلى إستجلاء التعليم الشمولي على مجتمع الولاية.

كما لا تفوتنا الإشارة إلى كتاب الشيخ محمد مفتاح فريو بعنوان " تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراتة القدماء" القاهرة مطبعة النهضة الجديدة 1970 الذي يعتبر من الكتب التي لها قيمتها العلمية لكشفه جوانب هامة للتاريخ الثقافي في المدينة في إثني عشر مبحثاً وقد استفدت منه في سد الفجوات وخاصة فيما يتعلق بإبراز العلماء ودورهم في إثراء الحياة العلمية والثقافية معتمداً على بعض الروايات والمصادر المتعرضة لهم.

- جيمس ريتشارد سون كتاب " ترحال في الصحراء" ترجمة الهادي أبو لقة بنغازي جامعة قاريونس 1993م يتكون من جزئين في 922 صفحة أمضى خلالها أكثر من ثمانية أشهر ونصف متنقلاً على القوافل التجارية من طرابلس إلى غدامس وغات ومرزق وسوكنة ومصراتة مروراً بغيرها من القرى ويهدف من هذه الرحلة الإطلاع عن كتب على كل ما له صلة بتجارة الرقيق فهو يعتبر من أشد المراهضين لها وأوضح الرحالة بأن طرق القوافل تتجه من أواسط أفريقيا عبر غات أو مرزق إلى أسواق المدن الساحلية وأن التجار المحليين عبارة عن وسطاء مع التجار اليهود والمسيحيين في طرابلس ويضيف بأن تجارة الرقيق تعينهم على الظروف السيئة ومواجهة أعباء الحياة الصعبة وفي إشارة إلى

أوضاع المدينة الاقتصادية بقوله فالحكم التركي مستمر في تجريد السكان من ممتلكاتهم في شكل ضرائب جائرة غير مكترت بالفقر المدقع الذي يعيشونه ليتمكن من تحقيق السيطرة عليهم وتحطيم معنوياتهم واجبارهم على الخضوع والاستسلام 159-160 ومجمل القول عبر الرحالة بصفة عامة عن إعجابه في المناطق التي زارها بالمقارنة مع ما يدور في بعض المدن الأوروبية ويرجع ذلك إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف التي جعلهم على هذا المستوى الرفيع من الأخلاق.

- ماتوزيو كتاب رحلة إلى طرابلس وبرقة 1901-1903-1907 ترجمة جمعة عطية المحفوظي بنغازي جامعة قاريونس 2002 ويتكون الكتاب من 274 صفحة في سبع فصول بالإضافة إلى مقدمة وتمهيد وجدول للصور التقطت في الرحلات واحتوى الفصل الثالث فيه على التعرف على الهضبة الكبرى الإقليمية للمدن اثلاث ومنطقة الساحل الشرقي وتعرض في هذا الفصل إلى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمدينة.

تمهيد:-

تشير المؤلفات التاريخية إلى أن مدينة مصراتة شهدت أنشطة اقتصادية على مر العصور بفضل موانئها الطبيعية التي لعبت دوراً مهماً في المجال التجاري، وتبادل السلع بين مرفأى الجزيرة، وقصر أحمد الذي أطلق عليه الفينيقيون و الرومان اسم كيفالاي KEPHALAE من جهة وبين أواسط إفريقيا والتجار الفينيقيين من جهة أخرى، استناداً إلى كمية الفخار التي عثر عليها في هذين المرفأين، وكذلك العملة النوميديّة التي اكتشفت بالقرب من المدينة، والتي يرجع تاريخها إلى القرن الثالث وبداية القرن الثاني قبل الميلاد⁽¹⁾.

وفي ظل السيطرة الرومانية على المدن الليبية بعد سقوط قرطاج عام 146 ق م، اهتم الرومان بالأنشطة الاقتصادية كتحسين الطرق البرية والموانئ وأنظمة الري وغيرها، شهد ميناء توباتيس خلال تلك الفترة أنشطة اقتصادية متمثلة في مبادلات تجارية مع بعض الموانئ الأخرى على ساحل البحر المتوسط، وبين شمال ووسط القارة الإفريقية⁽²⁾.

وقد شملت هذه السلع والبضائع التي كانت تصدر إلى مناطق الجنوب الليبي والمناطق الإفريقية جنوب الصحراء، المصنوعات اليدوية المختلفة من الملابس، والمنسوجات، والأواني المطلية، والأدوات المنزلية، وأدوات الصيد البري، وبعض المنتجات الزراعية كزيت الزيتون، وغيرها، وفي المقابل تستورد من المناطق الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء العاج، وريش النعام، وتراب الذهب، والفضة، والأحجار الكريمة كالحجر القرطاجي، أو الفيروز الأخضر، والوحوش المفترسة التي كان يستخدمها الرومان في السرك⁽³⁾.

(1) أحمد محمد خديشة، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث: الدار الجماهيرية للشرق والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط1 1993م، ص120-121.

(2) منصور الكحيان، تمر السكك في منبجة مصراتة، مجلة كلية الآداب، جامعة فاروق بنغازي، ع/9، 1980، ص67.

(3) عمر محمد التومي الشهباني، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، جامعة الفتح، ط1، 2001، ص80.

ومن الملاحظ ان فترة الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا ليس لها ذكر خلال تلك الفترة⁽⁴⁾، لم يجد العرب المسلمون عناءاً في فتحها وقد يعزى ذلك لعدم تحصين المدينة، وعدم وجود قلعة بها بحيث تجرأ العرب على فتحها بالقوة⁽⁵⁾.
لمحة جغرافية عن المدينة:

تمتاز منطقة مصراتة بساحلها البحري الطويل الذي يحدّها من جهتي الشرق والشمال والممتد من تاورغاه في الجنوب الشرقي وحتى الدافنية في الغرب بطول يصل إلى حوالي 70 كم وقد قامت على هذا الساحل مجموعة من الموانئ والمرافئ العامة منذ أقدم العصور، وبالرغم من أن كتب الرحالة والجغرافيين العرب لم تشير إلى أي أهمية لمدينة مصراتة ومينائها، إلا أنهم سبقوا نظرائهم الأوروبيين في التعرف على هذه المدينة، وقد جاءت أقدم كتابة عن هذه المدينة من خلال ما دونه الرحالة الجغرافي، ابن سعيد الغرناطي الأندلسي المشهور بابن سعيد في بداية القرن الثالث عشر الميلادي في كتابه "بسط الأرض في الطول والعرض" عن موقع قصر أحمد ومدينة مصراتة وعن القبائل التي تسكنها وإشارته إلى العلاقة التجارية التي تربط مصراتة بالإسكندرية، حيث كانت الأولى تصدر للثانية الخيول، غير أنه لم يوضح الطريقة التي تتم بها عملية التصدير، هل كانت عن طريق البحر؟ حيث كان الطريق الساحلي مطروفاً تلك الفترة بقوافل الحجيج ويقول بن سعيد، في كتابة المشار إليه سلفاً، وعلى الجملة فإذا فارقت طرابلس مشرقاً لا تلقى مدينة فيها حمام ولا حبار إلى أن تصل إلى الإسكندرية وفي آخر صعود البحر إلى الجنوب يكون قصر أحمد، وهو آخر حد أفريقيا حيث

⁽⁴⁾ منصور الكبيسي، ص 67.

⁽⁵⁾ شعاع القر وعلي هسي حشم، بمصراتة معالم وعلامات الشركة العربية للتورق والطاعة، مطابع الفلاح مصراتة، 2001، ص 51.

الطول 41 درجة و 22 دقيقة والعرض مع خط الإقليم الرابع وفي عرضه قصور مصراته تمتد نحو 12 ميلا أي 22.5 كم⁽⁶⁾.

فمن الواضح ان ميناء مصراته بدأ ينمو ويزدهر منذ أن ذكره بن سعيد في القرن الثالث عشر ميلادي ومن الأرجح أن يكون قد بلغ قمة ازدهار نشاطه الاقتصادي مع بداية القرن السادس عشر عندما احتل الاسبان وفرسان مالطا طرابلس، وتحولت سفن البنادقة والأوروبيين إلى ميناء مصراته للمتاجرة مع الأهالي.

وفي منتصف القرن السادس عشر زار المدينة الحسن الوزان الجغرافي المغربي والمعروف بليون الأفريقي، وترك لنا وصفاً للنشاط التجاري بالمدينة ومينائها بقوله " هذا الإقليم الواقع على البحر الأبيض المتوسط، على بعد مائة ميل تقريبا من طرابلس، به عديد من القرى في السهول وعلى الجبال والسكان، أثرياء، ولا يدفعون ضريبة إطلاقاً، وهم على صلة بالبنادقة الذين يأتون إلى هذا الإقليم بسفنهم، حاملين بضائع البندقية إلى نوميديا، وهناك يبادلون البضائع بالعبيد والمسك والزباد، الذي يؤتي بها من بلاد السودان " أنيوبيا".

وقد وصف ليون أيضاً قلعة قصر احمد فقال " بنى هذه القلعة على شاطئ البحر المتوسط قائد جاء بجيش إلى أفريقيا وهي تقع غير بعيد من طرابلس، وقد خربها الإعراب أخيراً"⁽⁷⁾.

وفي العهد العثماني الأول اهتم العثمانيون بالبحرية الليبية التي أخذت من ميناء طرابلس قاعدة لإنطلاقها في عمليات حربية ضد السفن الأوروبية، والأمريكية ولم يرد ذكر أي دور لميناء مصراته في الأحداث البحرية بين ليبيا

⁽⁶⁾ ابن الحسن بن علي بن سعيد المغربي الأنطلي، النفحة المسكية في الرحلة المسكية، ت اسماعيل العربي، بيروت، المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ص 149.

⁽⁷⁾ الحسن بن محمد الوزان القاسمي، المعروف بليون الأفريقي وصف أفريقيا ط 2، ت محمد محي، محمد الأخضر، بيروت، دار المغرب الإسلامي، 1983، ص 111.

والدول الأجنبية باستثناء بعض الإشارات العابرة التي تدل على ان الأسطول الليبي يرتاد مصراتة في بعض الأحيان حيث أرسل الباشا عثمان الساقزلي رسولا إلى قائد أسطوله الراسي بالقرب من مصراتة يعلمه بعدم العودة إلى طرابلس حتى يتم الاتفاق مع الانجليز خوفاً من تدمير الأسطول⁽⁸⁾.

وفي بداية القرن التاسع عشر مر بمدينة مصراتة عدد من الرحالة الأجانب ومنهم بلووديلاشيلا الذي ترك لنا وصفاً عن حياة السكان، وتضاملاً تجارة القوافل ما بين مصراتة وتمبكتو بسبب جهل الحكومة لفوائد هذه التجارة على المدينة، بقوله كما ان البعض يقومون بتجارة القوافل ما بين مصراتة وتمبكتو، وفي العادة لا يصل تجار مصراتة إلى المناطق الداخلية من القارة الأفريقية فتلك مهمة يتولاها تجار القوافل الزنوج⁽⁹⁾.

كما زار المنطقة في نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر الأخوان بيتشي، وأثناء إقامتهما بمدينة مصراتة قاما بزيارة لخليج أبو شعيفة حيث يوجد ميناء مصراتة وقللا من أهمية هذا الخليج بسبب ضعف إمكانياته الطبيعية على عكس ما كان معرف عليه فقالا.... بحكم طبيعة السهل لم يوفر لمصراتة أي نوع يشاد به من الحماية ولو لمركب واحد باستثناء قمة الخليج حيث تقوم أفضل نقطة للرسو، تتعدم إمكانيات الحماية الطبيعية، ولا أثر لنشئ هناك سوى بقايا قلعة قديمة⁽¹⁰⁾.

وتقع المدينة على بعد بضع كيلو مترات من ساحل البحر الأبيض المتوسط، في الزاوية الشمالية الغربية لخليج سرت، يحدها من الشمال البحر الأبيض

(8) محمد الهادي أبو عميلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عصر الأسرة القره مانلية 1711-1835 ولقره عيسى علاقاتها

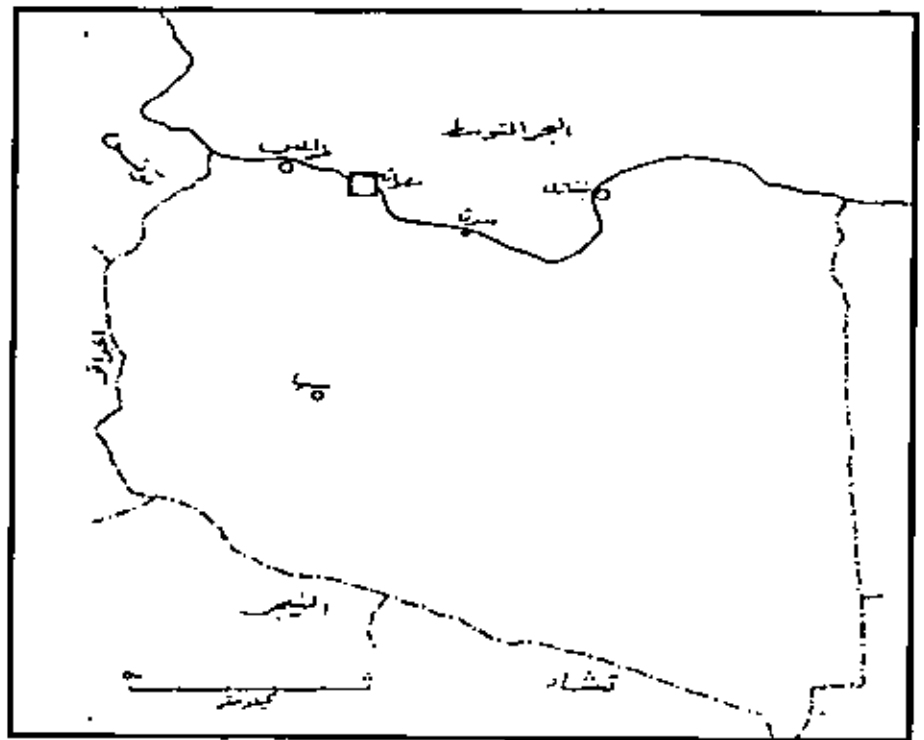
بالدول الأجنبية، ط1، بنغازي جامعة قارونس، 1997، ص102-103.

(9) يوزو بلانشيلا، أعمال الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس إلى مرسى في عام 1817، ت الهادي بو قعمة، دار مكتبة الفكر، طرابلس ط1، 1968، ص44-45.

(10) هنري بيتشي وهرينك بيتشي، الأخوان بيتشي والساحل الليبي، ت الهادي بو قعمة، شعاعتي جامعة قارونس، 1996، ص84.

المتوسط، ومن الشرق خليج سرت، ومن جهة الجنوب تاورغاء، وأما من ناحية الغرب فتحدها زليتن، عند تقاطع خط طول 15 درجة و16 دقيقة شرقاً مع خط عرض 32 درجة شمالاً وتقاطع الطريق الساحلي الممتد بين طرابلس وبنغازي، والآخر الممتد جنوباً بين مصراته، ومنطقة فزان. وهي تبعد حوالي 210 كيلو متر شرق مدينة طرابلس، وحوالي 820 كيلو متر أي الغرب من بنغازي⁽¹¹⁾. (شكل رقم 1).

شكل رقم 1 - موقع مدينة مصراته



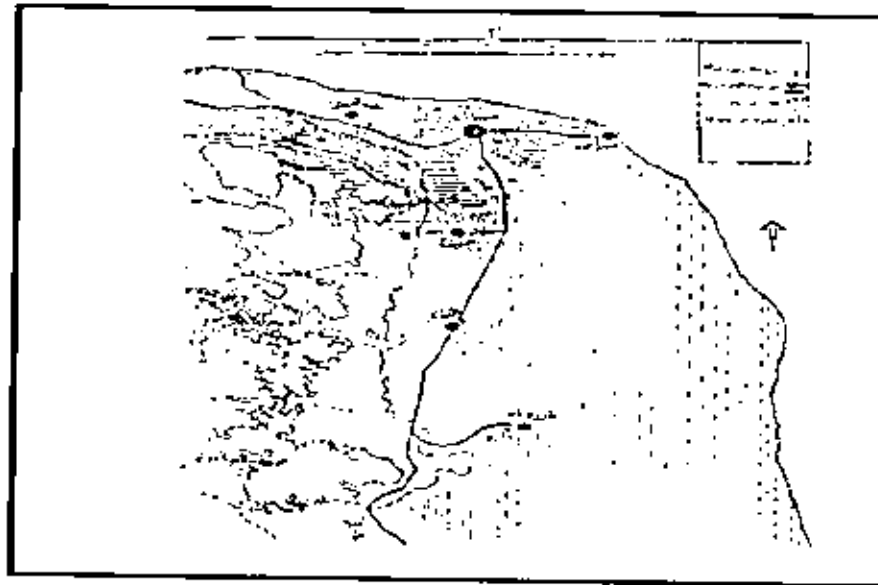
المصدر : فوزي عبد المجيد الاسدي ، تطور مورفولوجية مدينة مصراته في عهد الثورة مجلة كلية الآداب - بنغازي - جامعة تريبولس ، ج 9 ، 1980 ، م . ص 254 .

⁽¹¹⁾ فوزي عبد المجيد الاسدي ، تطور مورفولوجية مدينة مصراته في عهد الثورة مجلة كلية الآداب ، ج 9 ، 1980 ، ص 253 .

ويتخللها سهل تنتشر به الكثبان الرملية التي تشتهر بها، والتي تعرف محليا باسم " القيزان"، ولذلك أطلق عليها قديما اسم ذات الرمال وقد اشتهرت بهذه الصفة نظرا لسلسلة الكثبان الرملية التي تفصل بينها وبين شاطئ البحر والتي تمتد من زاوية المحجوب غرباً بنحو 24 كم ثم تمضي جنوباً حتى طمينة بطول 25 كم، وبإضافة قرية الكرايم إليها فإن مساحتها تصل إلى أكثر من 25 كم، على شكل مثلث ضلعاه شاطئ البحر وقاعدته حزام زراعي⁽¹²⁾ (شكل رقم 2).

منطقة مصراة الطبيعية

شكل رقم 2



المصدر : منصور الكيخيا ، نمو السكان في متينة مصراة ، مجلة كلية الأدب - بنغازي جامعة قاربونس
العدد التاسع ، 1980 م . ص 70 .

(12) شحات المني و علي لهمي خشيم، ص 7-8.

أما مناخها حار جاف صيفاً دافئ ممطر شتاء، متأثراً بنظام المطر الشتوي المسيطر على إقليم البحر المتوسط، الذي يزداد فيه نشاط المنخفضات الجوية المسيطرة في أواخر الخريف، وتصل إلى دورتها في منتصف الشتاء، ثم تقل تدريجياً في فصل الربيع، وتتوقف تماماً في فصل الصيف، ويبلغ المعدل السنوي لتساقط الأمطار 280 ملم⁽¹³⁾.

وتتراوح درجات الحرارة خلال فترة الصيف ما بين 29,35 وتزداد ارتفاعاً ما بين شهري أغسطس وسبتمبر، حيث يبلغ متوسطها حوالي 33.3⁽¹⁴⁾.

لمحة تاريخية عن المدينة:-

كانت المرافئ الطبيعية قديماً سبباً في نشأة الكثير من المدن اللبنيّة الساحلية الواضحة للعيان وتعدو تلك الموانئ مؤشراً على نشاط تلك المدن اقتصادياً، وقد ظل ميناء مصراتة خلال الحقب التاريخية المختلفة حلقة وصل بين مدن السواحل الجنوبية للبحر المتوسط وأواسط أفريقيا في المبادلات التجارية.

وفي العصور الوسطى إبان احتلال الأسبان وفرسان القديس يوحنا لمدينة طرابلس من عام 1510 - 1551 أخذ الاحتلال من نشاطها وقضى على حركتها

⁽¹³⁾ حسين مسعود أبو مدينة، ميناء مصراتة من الماضي والحاضر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1 2002، ص62.

⁽¹⁴⁾ محمد حسن المنتصر، تاريخ سمراتة منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العهد العثماني، دار الوطنية للكتاب بنغازي، 2003،

التجارية وقطع صلتها الخارجية بين الغرب والشرق والبر والبحر، وفرض نظام الاحتكار عليها وتم غلق مينائها في وجه السفن القادمة من الدول الأوروبية الأخرى لغرض التجارة⁽¹⁵⁾.

. تحولت إثر ذلك سفن البنادق والأوروبيين إلى ميناء مصراتة للمتاجرة مع الأهالي كما ساهمت هجمات الليبيين المستمرة على تجارة القوافل خارج أسوار مدينة طرابلس في تدني الحركة التجارية وتحولها إلى ميناء مصراتة⁽¹⁶⁾، (كما هو موضح بالشكل 3)

كما أدت سياسة التعتيب والقتل والتهجير وتهديم المساكن إلى هجرة السكان والفرار إلى الواحات الداخلية والمناطق الشرقية من طرابلس ومنها مصراتة بعد أن أصبحت المدينة خاضعة لحكم لجنة مؤقتة برئاسة قائد الحملة⁽¹⁷⁾.

شهدت مدينة مصراتة منذ 1510 تجمعا سكانيا جديداً على شكل مدينة تجارية لعبت دوراً مهماً في التجارة مع دواخل القارة الإفريقية من جهة وبعض موانئ البحر المتوسط من جهة أخرى وخاصة جمهورية البندقية التي كانت تستورد منها كميات كبيرة من الزيت والصوف وتصدر إليها الأدوات الزجاجية والأسلحة والأقمشة وغيرها من الأدوات المصنوعة⁽¹⁸⁾.

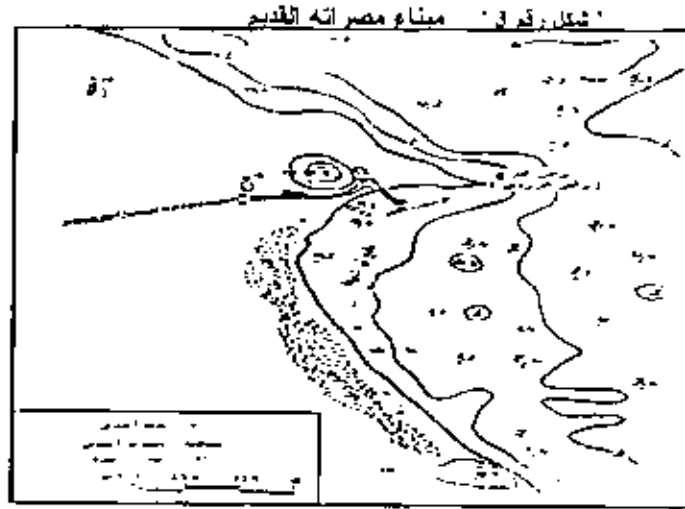
⁽¹⁵⁾ خليفة محمد التليسي، تكتانية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدفر العربية للكتاب، دلت، ص 64.

⁽¹⁶⁾ انوري روسي، طرابلس تحت حكم الأسبان ومرسان مانتو، د حلبة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1985، ص 36.

⁽¹⁷⁾ خليفة محمد التليسي، ص 68.

⁽¹⁸⁾ منصور الكيفيا، مرجع سابق، ص 67.

مما جعلها ترتبط بعلاقات تجارية واسعة مع هذه الجمهورية التي كان يمثلها
بالمدينة نائب قنصل (19).



حسين مسعود ابومدينة ، ميناء مصراته بين الماضي والحاضر ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط1
2002 ، ص34 .

قد أشار الحسن الوزان إلى تلك العلاقة التجارية بقوله "...أنهم أغنياء ولا
يدفعون ضرائب ولهم تجارة واسعة مع البندقية والدولة العثمانية والسودان (20).
وتشير الدراسات إلى ان أحياء هذه المدينة أنشئت في تلك الفترة بينما أنشئ
أقدم جامع موجود بها حوالي 1300م (21).

وفي العهد العثماني الأول وبالتحديد خلال ولاية درغوث باشا عام 1553
بدأ الأتراك يفرضون سيطرتهم على المناطق الداخلية القريبة من طرابلس ومنها

(19) فرانشيسكو كورو، تأسيس العهد العثماني للثقافة، ت. خليفة محمد التلمسي، شركة أوزيس للطباعة، تونس، 2003، ص111.

(20) حسن الوزان ص111.

(21) فوزي عبدالمجيد الأسدي، تطور مرفوئوجية مدينة مصراتة في عهد الثورة، مجلة كلية الآداب بنغازي جامعة فريوسن ع 9
1980، ص253.

مصراة كما ان اهتماماتهم انصبّت بالدرجة الأولى على تحصين المدينة وتجميلها وتطويرها⁽²²⁾.

وفي عام 1609 تم تعيين سليمان داي في هذا المنصب وقام بوضع نظام جديد للحكم دام حتى 1711 وكان الداى يشرف على جميع الأمور المالية والإدارية بما فيها ضرب النقود برسم السلطان، وفي ولاية الداى محمد الساقزلى عام 1632 تم فرض الضرائب على البضائع الواردة والصادرة و على أشجار النخيل.

وفي عهد عثمان الساقزلى 1649 تم تسجيل جميع العقارات الزراعية والأشجار وزيد من قيمة الضرائب على أشجار النخيل والآبار وبساتين العنب وأرهمق الأهالي بالضرائب وفرض الخراج على أشجار الفاكهة وزادت ضريبة الزيتون بمقدار الضعف سواء أثمر أم لم يثمر⁽²³⁾، وقد تأثرت مصراة كغيرها من المدن الليبية بهذه الإجراءات.

وفي منتصف القرن السابع عشر مرّ العياشي بليبيا مع ركب من الحجاج زمن تولى عثمان الساقزلى السلطة وقد تحدث عن حالة المناطق التي مر بها من النواحي السياسية والاقتصادية وحالة المجتمع الليبي وخاصة من الناحية الثقافية بقوله "...سكان المدن وسكان المناطق الزراعية التي تمتد من طرابلس إلى قصر أحمد حيث نهاية العمران...وانها كانت على حظ من الثقافة الدينية والأدبية كما ان بعضها يقضي أيامه في أرضه يزرعها ويبيع إنتاجها في الأسواق أو للركبان التي تمر بهم في أرضهم"⁽²⁴⁾.

⁽²²⁾ خليفة محمد الظيسى، ص 64.

⁽²³⁾ ابن علون، "التفكير في من ملك طرابلس وما بنا من الأختلافات الطاهر الزاوي، ط2، مطبعة النور طرابلس، 1967، ص 169-170.

⁽²⁴⁾ عوش مصطفى المتداوية، حالة ليبيا كما ذكرها أبو سالم العياشي، ليبيا في التاريخ، كلية الآداب، بنغازي، 1968، ص 283.

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين استمرت الاتصالات التجارية بين ميناء مصراتة وبقية موانئ البحر المتوسط مستمرة تصل إليها القوافل المحملة بالذهب والعبيد من بلاد السودان عبر الصحراء⁽²⁵⁾، كما استمرت تجارة القوافل عبر الصحراء بينها وبين مناطق الصحراء يحملون إليها بضائع من إنتاج محلي كالحبوب والملح والتمور والزيت وغيرها في مقابل الذهب والعبيد⁽²⁶⁾.

وشهدت البلاد منذ بداية القرن الثامن عشر وباء الطاعون الذي فتك بالناس، كما حدثت انتفاضات جديدة ضد الحكم ومنذ عام 1711م بدء عهد حكم الأسرة القره مانلية الذي دام مائة وعشرون سنة وكان أحمد القره مانلي أول حاكم من هذه الأسر التي اتسع حكمها إلى برقة وأوجلة وقام بتشجيع أعمال الغزو وتنشيط تجارة القوافل والمبادلات التجارية مع الدول الأوروبية واستمر خلفائه من بعده اتباع سياسته.

وفي 1767م شهدت البلاد توسعاً في النشاط الاقتصادي إلا أن وباء الطاعون الذي اجتاح المنطقة في نفس السنة أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمجاعة خلال الأعوام 1784م - 1786م.

ونشب صراع على السلطة بين أفراد الأسرة القره مانلية عام 1790م مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد. وفي هذا الخضم انتزع علي برغل السلطة من الأسرة القره مانلية سنة 1793م ولكن سرعان ما استطاع يوسف باشا من إعادة الحكم وقام بضم فزان إلى إيالة طرابلس وبتنشيط أعمال الغزو مرة ثانية.

⁽²⁵⁾ حسين مسعود بوملينة، نقل عن: Geruld H. Blak, The formand function of Mesrata has commercial center Bullat in of the faculty of arts. University of Libya, Vol, 11,1968.p.14

⁽²⁶⁾ لمياء محمد سالم شرف الدين، تجارة طرابلس مع بلاد ما وراء الصحراء ثم العصر الوسيط، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثاني، 2001، ص 158.

وتعرضت مصرارة كغيرها من المناطق الليبية إلى الأمراض الفتاكة مثل الطاعون الذي أودى بحياة الكثير من المواطنين وأشهرها الطاعون الشهير سنة 1733⁽²⁷⁾. كما أصيبت البلاد بجفاف شديد سنة 1745 والذي أدى إلى مجاعة أصابت السكان وأودت بحياة الكثيرين منهم وأهلكت دوابهم⁽²⁸⁾.

وفي أواخر العهد العثماني الأول مهدت البلاد انتفاضات وطنية ضد السلطة العثمانية التي مهدت الطريق أمام الأسرة القره مانلية لتولي مقاليد الحكم ولكن ما لبث أن أدى الصراع على السلطة بين أفراد هذه الأسرة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد والتي انتهت سنة 1796 بتولي يوسف باشا مقاليد الحكم في الإيالة وكثف من أعماله الحربية ضد السفن الأوروبية وأجبر الدول الضعيفة على دفع مبالغ سنوية وهدايا في مقابل عدم تعرض سفنها التجارية للأعمال البحرية ونعمت البلاد بشيء من الاستقرار والانفتاح الذي انعكس على المدينة ونشطت العلاقات ما بين مدينة طرابلس والمدن الأوروبية كما زاد الاهتمام بالوضع العمراني وتم تشييد بعض المباني وزادت هيئة البحرية الليبية⁽²⁹⁾.

وخلال الفترة من 1808 وحتى 1817 كان النشاط الاقتصادي في ليبيا يرتكز على الزراعة والرعي إلى جانب التجارة الخارجية والصحراوية التي تتمثل في مقايضة القمح والشعير والتمور والمواشي والجلود مع أوروبا في مقابل الأسلحة والذخيرة والأقمشة، أما تجارة الصحراء فهي تجارة العبور.

وشهدت البلاد ما بين عامي 1818-1824 نوعاً جديداً من النشاط الكشفي والرحلات الأجنبية عن طريق طرابلس إلى داخل القارة الإفريقية.

(27) محمد حسن المنصور، ص 22.

(28) المرجع نفسه.

(29) خليفة محمد تشوي، ص 140.

وقد ترك لنا هؤلاء الرحالة انطباعاتهم وما شاهدوه من خلالها ومن بينهم الدكتور باولو ديلاشيلا الذي زار المدينة في تلك الفترة، وسجل انطباعاته عنها وعن نشاط السكان من النواحي، الزراعية، والصناعية، والتجارية، والعقبات التي تعترض نموه وازدهار المدينة، بقوله "... يعتمد سكان المدينة في حياتهم على الزراعة في المقام الأول، بالإضافة إلى صناعة الجرود والبُسُط التي تصنع من أنواع جيدة من الصوف المحلي، كما ان البعض يقومون بتجارة القوافل بين مصراتة وتمبكتو"⁽³⁰⁾.

كما أشار إلى الأنشطة الاقتصادية في المدينة وخاصة زراعة الحبوب التي يعتمد عليها السكان في المقام الأول كالقمح والشعير بالإضافة إلى الصناعات الصوفية كالجرود والبُسُط التي كانت بها تجارة واسعة مع تمبكتو في مقابل الذهب، والعاج، والرقيق، وتعجب من جهل الحكومة لفوائدها وعدم اهتمامها بالطريق الذي يربط ما بين مصراتة وتمبكتو من النواحي الأمنية والعمرانية بالرغم من أنه يمثل أقصر تلك الطرق في الوصول إليها. كما أنه استهجن تصرفات محمد الآغا حاكم مصراتة الذي يجمع في يديه السلطتين التشريعية والقضائية والتي لا تقوم على العدل والإنصاف ولا على مراعاة العادات والرأي العام⁽³¹⁾.

كما زار مدينة مصراتة تلك الفترة الأخوين بيتشي عام 1821 وأشارا إلى وفرة الإنتاج الزراعي للمنطقة وتصدير الفائض منه وخاصة الشعير وأكد تضاعف هذه الأهمية بحيث لم تعد المنطقة مزدهرة كما كانت عليه زمن ليون⁽³²⁾.

⁽³⁰⁾ باولو ديلاشيلا، ص 44-45.

⁽³¹⁾ المصدر نفسه.

⁽³²⁾ انري بيتشي، روبرتو، ص 94.

في إشارة إلى الفرق الواضح بين ما كانت عليه التجارة في المدينة من أهمية زمن زيارة جورج ليون الإفريقي وما هو عليه خلال الفترة من 1821 زمن الأسرة القره مانلية حيث تضاعلت الأهمية التجارية للمدينة وقللت أهمية ميناء أبوشعيفة لضعف إمكانياته الطبيعية الذي لم يوفر لمصرارة أي نوع يشاد به من الحماية ولو لمركب واحد باستثناء قمة الخليج⁽³³⁾.

وفي عام 1824 واجها يوسف باشا مشاكل اقتصادية وسياسية اضطرته الى الاستدانة من الدول الأوروبية وزاد من الضرائب على السكان لمواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية في الفترة الأخيرة من حكمه، وأدت سنوات الجفاف وقلّة المواد الغذائية وتفشي الأوبئة إلى تضخم عام.

وشهدت البلاد خلال الفترة من 1825-1832 انتفاضات سياسية في أغلب المناطق وزادت الأمور الاقتصادية تفاقماً نتيجة لأزمة الإفلاس التي جرّها تنامي ديون الباشا، بحيث سنحت الفرصة لتدخل السلطات العثمانية وإنهاء حكم الأسرة القره مانلية وإقامة الحكم العثماني المباشر سنة 1835م الذي استمر حتى سنة 1911م عندما حلّ الإيطاليون محلهم.

وفي بداية العهد العثماني الثاني لم تشهد المدينة تطوراً عمرانياً وذلك لأنصراف الولاة العثمانيين المتعاقبين خلال السنوات الأولى من إعادة الحكم إلى تدعيم سلطة الحكومة وإعادة السيطرة على البلاد وخاصة في الدواخل، حيث واجهت الحكومة خلال هذه الفترة صعوبات جمة تمثلت في الموقف المعادي ضدها من قبل زعماء الدواخل مما تطلب منها حشد طاقاتها لمقاومتهم والقضاء

(33) لمسترغ -

على عصيانهم معبرة عن تصميمها على فرض سيادتها كاملة وكانت مصراتة محط أنظار السلطة العثمانية حيث وجهت لها حملة بقيادة الكابودان طاهر باشا الذي تمكن من احتلالها وإخضاعها للسلطة في 22 يونيو 1835⁽³⁴⁾.
وخلال كل تلك الفترات كانت مصراتة تعتمد اقتصاديا على المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير ، والأشجار المثمرة كالنخيل، والزيتون، وغيرها بالإضافة الى تربية الحيوانات كالأغنام والماعز والمواشي وغيرها.

⁽³⁴⁾ حنيفة محمد الشبسي، ص 147.

الفصل الأول الزراعة وتربية الحيوان

أولاً: المحاصيل الزراعية

1- الحبوب

2- الأشجار المثمرة

3- الزراعة المروية

ثانياً: تربية الحيوان

ثالثاً: القوانين والقرارات التي تنظم الزراعة والرعي

الفصل الأول الزراعة والرعي

أولاً: المحاصيل الزراعية:-

شهدت مدينة مصراتة أنشطة اقتصادية متنوعة وخاصة في زراعة الحبوب ورعاية أشجار النخيل والزيتون وغيرها من المزروعات المروية والبعلية وحفر الآبار العادية والارتوازية والاهتمام بتربية الحيوانات التي كانت تشكل مصدراً هاماً في الحياة الاقتصادية في المدينة وكان من أهمها تلك التي استخدمت في المجالات الزراعية كالجمال والأبقار، والحمير، والخيول، بالإضافة إلى الماعز والضأن، والتي كثيراً ما كان يتم تصديرها مع الأبقار والجمال والدواجن والبيض إلى الدول الأخرى.

1- الحبوب:

عرفت مدينة مصراتة من بين المناطق النيلية بخصوبة أرضها، وجودة محصولاتها الزراعية المتنوعة فهي تعد العماد الأساسي لحياة غالبية المواطنين بالرغم من بدائيتها.

ورغم توفر المياه على عمق قريب، إلى جانب وجود بعض الآبار المتوزعة بكافة أرجاء المدينة، والتي تستخدم لري أشجار الفاكهة والأعلاف الخضراء وأراضي الحبوب، إلا أنه ليست هناك محاولات لزيادة الرقعة الزراعية وشراء طواحين الهواء الحديثة بدل استخدام الإنسان والحيوان، في سحب الماء⁽¹⁾. ومع ذلك استطاعت أن تحافظ على زراعة عدة محاصيل هامة كالشعير والقمح، وأشجار الفاكهة، والزراعة المروية.

⁽¹⁾ تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، 1988، ص 92.

وقد اعتمد الفلاحون في زراعة الحبوب بالدرجة الأولى على الشعير والقمح في معظم الأراضي لعلاقتهم المباشرة بالغذاء الأساسي للسكان بالضافة إلى توفير الأعلاف لحيواناتهم.

أ- الشعير والقمح:-

مع أن هذا المحصول الزراعي الأول والأساسي من منتوج البلاد، إلا أن وفرة هذا المنتوج من عدمه متوقفة على الظروف الطبيعية، التي تمر بها البلاد في تلك الفترة، والمتمثلة في تساقط كميات كبيرة من الأمطار، من عدمها أو قلتها ويذكران في كل عشر سنوات هناك أربع منها تكون الأمطار فيها غزيرة وكافية للأرض والإنسان⁽²⁾.

وفي هذا الخصوص تم توجيه رسالة من قائم مقام الخمن إلى الوالي يبينه فيها بسقوط الغيث النافع على مناطق مصراته وسرت وتاورغاء وزليتن وغيرها، وجاء فيها "إن كمية الأمطار والتي تهطل بشكل متواصل على بعض الأفضية لا تشكل خطراً على الزرع والضرع والإنسان بل أنها تبشر بموسم خير لزراعة الحبوب"⁽³⁾.

بينما سُجِّل معدّل سقوط الأمطار خلال سنة 1894-1895 م إلى 20 بوصة، نجده في شهر ديسمبر وحده من تلك السنة قد بلغ حوالي 15 بوصة، أي ثلاث أرباع الكمية بأكملها، ثم توقف بعد 2 يناير كلياً لينتج عن أحد أسوأ المواسم التي سجلت، بينما محصول سنة 1893-1894 م يعد محصولاً جيداً من حيث وفرة الإنتاج، في حين كانت المحاصيل في سنة 1896 م معتدلة⁽⁴⁾.

⁽²⁾ ناصي ونوري، ص 31.

⁽³⁾ داف المحفوظات التاريخية طرابلس منذ الزراعة وثيقة رقم 1474 بتاريخ 4 ربيع الأول 1373 هـ رسالة تتحدث عن سقوط الغيث النافع على بعض الأفضية دون التعرض لضرر من سقوطها بل تشير إلى موسم خير لزراعة الحبوب.

⁽⁴⁾ جامع وغريب عن أحوال الزراعة والموارد الطبيعية الأخرى لمحافظة طرابلس بشمال جرجان، ترجمة تاليفه كنجي، مجلة الشهيد، العددون السابع والثامن، 1988، ص 325.

وجاء في تقرير القنصلية الإنجليزية في طرابلس عام 1900 م بأن متوسط كمية الأمطار المتساقطة حوالي 19 بوصة خلال الفصل الممطر. وتمتد المناطق الزراعية في مصراتة ما بين منطقة زاوية المحجوب غرباً، ومنطقة قصر أحمد شرقاً، فضلاً عن الأودية الواقعة غرباً وجنوباً، كأودية ميمون دراق، ووادي ساسو⁽⁵⁾.

وقد يضطر البعض إلى ترك الأرض دون زراعة لمدة تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وذلك بسبب قلة الأمطار، والتي تنعكس بدورها سلباً على معظم أهل المدينة، كما أن هناك عوامل أخرى مؤثرة في الانتاج على سبيل المثال عندما تكون الأمطار كثيفة تؤدي إلى كوارث طبيعية تتلف الزرع والضرع أو عندما تنقش الأمراض الفتاكة كالطمون وقد يلجأ البعض إلى زرع البنور التي تكفي أسرته ومقدار ما يملك من الحيوانات لأسباب تتعلق بتحصيل الضرائب ويؤكد الرحالة الإنجليزي ريتشارد سون 1845 م أن أهل مصراتة يعيشون على حافة الفقر المنقوع ويزداد بذلك عدد الفقراء في الوقت التي تزداد فيه الضريبة على الأرض، التي تحول معظمها إلى أراضٍ حكومية لعجز أصحابها عن الدفع⁽⁶⁾.

وكثيراً ما كانت السلطات العثمانية تمد المزارعين ببذور القمح والشعير وخاصة في السنوات العجاف.

ومما جاء بالخصوص رسالة موجهة إلى الوالي محمد أمين باشا في فبراير 1846م من أهالي تاورغاء بقضاء مصراتة، يشكرون فيها على ما أمدهم

(5) محمد حسن قنصل، ص 14-29.

(6) جيمس ريتشارد سون، ص 274.

به من بذور القمح والشعير إثر توالي سنوات القحط، وكثرة الديون عليهم من التجار الداننين لهم في السنوات السابقة⁽⁷⁾.

وأمام عدم الإقبال على زراعة القمح من قبل الأهالي لأسباب فنية أو اقتصادية اضطر بعض الولاة العثمانيين، أمثال محمد أمين باشا⁽⁸⁾ سنة 1847م إلى إجبار المواطنين على زراعة ربع مساحة أرضهم قمحاً كما تمت الإشارة إليه سلفاً.

كما اضطرت السلطات العثمانية في سنوات الجفاف إلى توفير كميات من الشعير والقمح لحاجة السكان، وتأمين البذور اللازمة للحراث، وحث المواطنين على عدم التفريط فيما لديهم من حبوب، وكذلك منعت تصدير الحبوب حتى لا يتعرض السكان للمجاعة كما حدث في الأعوام 1847-1860-1872-1875م⁽⁸⁾.

وفي سنوات الخصب، كثيراً ما كان يسمح للأهالي بتصدير الشعير إلى الخارج، كما حدث في عامي 48-1849م حينما أعلن الوالي أحمد عزت باشا 1849م عن تصدير كميات من الشعير، والزيت، والثيران، ومما جاء في رسالته أنه لما شاهد جودة المحاصيل ووفرة الحبوب أذن بتصدير الحبوب، والثيران، فصدر حمولة مائتي سفينة من الشعير مع مقادير أخرى من الزيت والثيران. ولم تغادر البلاد مركب "سفينة" إلا وهي محملة بالمحاصيل، ولما توفر المال في أيدي الناس رغبوا في شراء مصاعغات الذهب والفضة⁽⁹⁾.

(7) محمد أحمد الطوير، التاريخ الزراعي في ليبيا أثناء الحكم العثماني، ص 46، ص 46، ط 1، 1991.

(8) محمد أمين باشا ساندس الولاة العثمانيين على طرابلس وحكم البلاد من 1842-1847م وقام بإجراء بعض التعديلات الإدارية شملت القضاء والإدارة والشؤون المالية ونفى مستشفى عسكري بالمنطقة.

(9) المصدر نفسه.

(10) محمد أحمد الطوير، ص 46.

وقد لا حظ السكان منذ سنة 1851م الفائدة التي يجنونها من وراء زراعة القمح، حيث يتم بيعه بأسعار مرتفعة بدل الشعير المخصص أساساً للاستهلاك المحلي⁽¹⁰⁾، وقد أشار التقرير القنصلي الإنجليزي عام 1900م بأن الأراضي التي في حوزة المزارعين في سهول ترهونة، وورقلة، وأراضي مصراة لا تزرع، ولا تحرث أحياناً لمدة قد تصل بين 3-5 سنوات⁽¹¹⁾.

والجدير بالذكر أن كمية القمح التي تزرع في تلك المناطق قليلة جداً بالنظر إلى ما هو عليه الحال بالنسبة للشعير، لأنه يحتاج إلى عناية، وكذلك ارتفاع ثمنه بحيث لا يمكن لأي مواطن شراؤه، اللهم إلا الطبقة العليا، والمقصود بها كبار الموظفين والتجار ووحدات الجيش العثماني ونظراً لجودة نوعيته وبياض لونه، فإن الفائض منه يصدر بكامله إلى إنجلترا لاستخدامه في أغراض التخمير⁽¹²⁾.

كما لا يتم استيراد أي نوع من البذور من الخارج، لأن الأنواع المحلية تعد من الصنف الممتاز⁽¹³⁾.

ويخزن المزارع الحبوب في أماكن خاصة، تعرف بالعقلة، تكون ملكيتها خاصة له، أو تكون ملكية عامة للقريبة أو القبيلة، وكل عقلة تتكون من مجموعة من المطامير في الأرض، يخزن فيها القمح والشعير ليبقى المحصول بعيداً عن الرطوبة والتسوس، ولكي يظل صالحاً لعدة سنوات⁽¹⁴⁾.

(10) قفارس أ. تستا، عرض إحصائي عن ولاية طرابلس العرب (ليبيا)، ترجمة حمند علي أوحيدة، مجلة الشهيد، العدد التاسع، مركز بحوث ليبيا، طرابلس، 1988، ص 249.

(11) غاجو، ص 228.

(12) فرانسيكو كورو، ص 93.

(13) المصدر نفسه، ص 92.

(14) محمد عمر مرزان، سجلات محكمة طرابلس الشرعية، دراسة في مصدر تاريخي، مركز جهاد التبیین للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003، ص 234.

وجاء في تقرير القنصل الهولندي بطرابلس عام 1856م بأن زراعة الشعير والقمح تبدأ فوراً بعد سقوط الأمطار الأولى، ومتى كانت غزيرة بما فيه الكفاية، حيث ان سكان ضواحي المدن ومنها المدينة موضوع البحث يتجهون إلى الدواخل، ويقمون الخيام لأجل الزرع مستخدمين المحراث، وهو على شكل مثلث به قطعة حديد طولها ما بين 3-4 بوصات، وعرضها بوصتان، وتجر بواسطة جمل أو ثور أو حصان أو بقرة أو حمار على السواء، ولكن العمل يتم بشكل أفضل بواسطة جمل أو حصان⁽¹⁵⁾.

وتؤكد وثيقة تاريخية بأن أهالي مصراته كانوا يزرعون الحنطة الى جانب الشعير حيث جاء في دفتر أعمار قضاء مصراته أن عام 1306 هـ / 1889م يعتبر من الأعوام الجيدة التي هطلت فيها الأمطار بكميات كبيرة ومناسبة عما كانت عليه السنة التي قبلها حيث قدرت الزيادة في كمية الإنتاج بحوالي 345.75 كيلة من القمح و 1144.5 كيلة من الشعير⁽¹⁶⁾.

ويذكر أن أسعار القمح والشعير في بعض الأشهر من سنة 1887 في أفضية مصراته، وزليتن، والخمس، قد بلغت حوالي 44 قرشاً للكيلة الإستانبولية من القمح و 33 قرشاً للكيلة من الشعير⁽¹⁷⁾.

ومن الملاحظ في تقرير الدبلوماسي الإنجليزي بأن الأرض الصالحة للزراعة في مصراته بلغت 80%، إلا أنها لم تستغل، في الوقت الذي تزرع فيه الحبوب في كافة أرجاء الولاية، وترتفع كمية البذر لتصل إلى نحو 50% من الأراضي في السنوات الجيدة عندما تكون الأمطار وفيرة ومناسبة في كل من مناطق مصراته، وجفارة، وغريان⁽¹⁸⁾.

(15) فارس أ. شقا، ص 248.

(16) في المحفوظات التاريخية بطرابلس سجل أعمار قضاء مصراته رقم الوثيقة 51 بتاريخ 1306 هـ - تتحدث عن أعمار الحنطة والشعير ومقدار الضريبة المعروضة على الفاتل بما في ذلك المعنويون منها.

وفي إطار الحرص من جانب السلطات العثمانية في المحافظة على تحسين بذور القمح والشعير وتصفيتهما من الشوائب فقد أوصى الوالي برسالة في الثامن عشر من أبريل 1903 بالتنبيه على المزارعين بتنقية بذور القمح والشعير من البذور الفاسدة قبل زرعها وخصت فيها بالذكر بعض الأقضية، ومن بينها قضاء مصراتة⁽¹⁹⁾.

2 الأشجار المثمرة:

تزخر مدينة مصراتة بنمو أشجار النخيل والحمضيات والزيتون والعنب والخوخ والمشمش والتفاح وغيرها، غير ان اهتمام المزارعين في العهد العثماني الثاني انصب على نوعين من هذه الأشجار، هما النخيل والزيتون لأهميتهما الاقتصادية الثمور:

لعبت شجرة النخيل دوراً بارزاً في حياة الليبيين عبر العصور، لعلاقتها الوطيدة بغذائهم اليومي وغذاء حيواناتهم، كما أن الليبيين صنعوا منها أشياء هامة لا غنى عنها في حياتهم العامة، وتتراوح مدة عطائها للتمر ما بين 30-80 سنة حسب النوع، وتبدأ بعدها في عملية الاضمحلال والضمور، إلى أن تجف عروقها، وتنتهي في حدود 200 سنة⁽²⁰⁾.

وتنتج النخلة الواحدة بما يقدر من 80 إلى 100 كيلو جرام من البلح سنوياً، وتختلف نسبة المنتوج حسب اختلاف نوع النخلة والموسم السنوي من حيث كثرة الأمطار وقلتها⁽²¹⁾.

(17) عيدا ش علي إبراهيم، لمعات التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر مجلة المحرر التاريخية، العدد التالي بولية 1984 ص 407.

(18) عابدو ص 325.

(19) دار المحفوظات التاريخية طرابلس ملف الزراعة وثيقة رقم 6616 بتاريخ 28 أبريل 1903 م تتحدث عن تعليمات اللجنة الزراعية للمزارعين بضرورة تنقية البذور من قشورب الضارة قبل زرعها في المنطق.

(20) محمد أحمد الطوير ص 36.

وقد اشتهرت مدينة مصراتة بإنتاج العديد من أنواع التمور، كالعامي والطابوني، والحموري، والحلاوي، والدرهابي، والبكراري وغيرها، و يتميز الأخير بقلّة جودته بالرغم من قدرته على تحمل الجفاف، وقلت حاجته للمياه أكثر من الأصناف الأخرى⁽²²⁾، و يؤكد تقرير القنصل الهولندي في طرابلس عام 1856 بأن المدينة كانت غنية جداً بالتمور⁽²³⁾.

و يختلف فصل نضوج الرطب حسب أنواعه، ويمكن تحديده ابتداءً من شهر يوليو إلى شهر سبتمبر، ويطرح التمر في الأرض معرضاً للشمس حتى يجف، ثم يوضع في مطامير خاصة "حفر تحت الأرض" لادخاره سنة دون أن يتغير⁽²⁴⁾.

وقد دأب الأهالي على جمع المحصول من الرطب، وشقه إلى نصفين، ثم نشره في الشمس حتى ينشف التمر، ومن ثم يجمع، ويكبس في أوعية خاصة، تسمى "البراسيم"^(*)، وتغطي فتحتها، وتخزن لحين الحاجة إليها.

وقد عمد البعض إلى قطع الجزء الأعلى من النخلة لاستخلاص عصارتها الجوفية، والمعروفة بإسم "اللاقي"، وهي عسارة حلوة حين تكون طازجة، وتتحول إلى نوع من الخمر القوي بعد تركها فترة معرضة للشمس⁽²⁵⁾.

ويذكر جيمس ريتشاردسون James Richardsen عن النخيل وفوائده في مدينة مصراتة تلك الفترة والواقع أن الطريقة التي لجأ إليها أعوان الشيخ المذكور^(*)، على ذلك العدد الهائل من نخيل سوكنة لا يختلف كثيراً عن الطريقة التي يلجأ إليها باقي المواطنين "أي أهالي مصراتة" عند إقدامهم على قطع رأس

(21) تيسير بن موسى، ص 123.

(22) محمد حسن المنصر، ص 25.

(23) تقارير أقيمتها ص 259.

(24) تيسير بن موسى، ص 124.

(*) البراسيم: سائل مصنوعة من سعف النخيل أعدت لهذا الغرض.

(25) محمد حسن المنصر، ص 30.

(*) يقصد به الشيخ عبد الجليل سيف المنصر.

واحدة منها لاستخراج مشروب اللاقبي*...وتكون التمور محصول البلاد الرئيسي رغم جودته المتوسطة⁽²⁶⁾، ولذا فرض الوالي حافظ محمد^(*)، غرامة قدرها 150 قرشاً على كل نخلة تقطع لاستخراج اللاقبي⁽²⁷⁾.

وقد ساهمة مصراة في مد المدن الأخرى بفسائل النخيل الجيدة ففي عام 1891 أرسل قائم مقام مصراة 420 فسيلة نخيل من مصراة لغرسها بسرت، بالقرب من قصر الحكومة الذي بني في عهد الوالي محمد أمين باشا في عام 1843م، وقد غرست حوله أشجار اللوز والتفاح والمشمش، إلى جانب النخيل الذي تبرع به القائم مقام المذكور وهو 220 فسيلة نخيل من أصل 420 فسيلة المذكورة كمساهمة منه في إتجاح عملية الغرس في أنحاء سرت⁽²⁸⁾.

وحرصاً من العثمانيين في توفير أكبر قدر ممكن من غرس فسائل النخيل على نطاق واسع في الولاية، إلا أن مجهوداً تهم انحصرت بصورة خاصة بالمنطقة الوسطى من البلاد، وخاصة سرت التي كانت تتدر بها أشجار النخيل.

إذ تم غرس ألف فسيلة "جبارة" بسرت، والتي تم جلبها من مصراة وفران، فقد طلب والي طرابلس إلى متصرف الخمس في 3 يناير 1894م أن يعرفه على ما تم غرسه هذه المرة من أشجار النخيل وغيرها بسرت⁽²⁹⁾.

ويذكر الرحالة الحشاشي عن ذلك بقوله "أراضيه خصبة به النخل الكثير، فلكل واحد من أهل البلاد (أي مصراة) بستان يخصه"⁽³⁰⁾.

⁽²⁶⁾ جيمس ريشنرد سون حر 574-575 .

⁽²⁷⁾ حافظ محمد والي طرابلس بين عامي 1899-1903م.

⁽²⁷⁾ تيسير بن موسى ، نقلاً عن حامي ، وغانم ،

وثيقة رقم (بلا) في المحفوظات التاريخية بطرابلس . 125 .

⁽²⁸⁾ دار المحفوظات التاريخية بطرابلس وثيقة رقم 5192 بتاريخ 1895 تتحدث عن مساهمة مصراة

في غرس فسائل النخيل بسرت وإحصاء الشتلات وأصلحها ومساحتها وإمكانية إقامة بعض

المنشآت بقرب من قصر الحكومة.

⁽²⁹⁾ محمد أحمد الطوير ، ص 35 .

⁽³⁰⁾ محمد بن عثمان الحشاشي حر 101 .

ويشير تقرير القنصل الإنجليزي عام 1900م بطرابلس عن استخدام نوى التمر بعد طحنه كعلف للحيوانات، كما يتم تصدير كمية معينة من نوى التمر إلى إيطاليا لاستخدامها في غش البن، وفي كل خريف من السنة تصل القوافل إلى الداخل متجهة خاصة إلى مصراتة لغرض شراء التمر⁽³¹⁾.

وتشتهر فزان بجودة تمورها، والتي كانت تصدر إلى الخارج بكميات كبيرة إلى كل من الدولة العثمانية ومالطا وتقدر كمية التمور التي صدرت خلال الفترة من 1899-1902 من مناطق ليبيا بما فيها المدينة قيد الدراسة على النحو التالي:-

السنة	القيمة المصدرة من التمور بالفرنك
1899	120000 فرنك
1900	145000 فرنك
1901	150000 فرنك
1902	120000 فرنك ⁽³²⁾

فمن الملاحظ في هذا الجدول أن قيمة الكمية المصدرة من التمور كانت ترتفع في بعض السنوات وتنخفض في أخرى .

ويذكر غريفتش انه في عام 1911 كانت المدينة غنية بأشجار النخيل ويبلغ أقصى امتداد لها مسيرة ثمان ساعات وكانت ترتاد مينائها البحري في قصر احمد بواخر أوروبية لتصدير التمور الممتازة⁽³³⁾.

(31) عامر ، ص 341.

(32) محمد أحمد الطور ، ص 36.

(33) غيورغ فون غريفتش ، تاريخ الحرب البية الإيطالية ت عماد الدين عثمان، مركز جهاد البسين، طرابلس، ط 1، 1986، ص 309-310.

- الزيتون:

عرف الليبيون شجرة الزيتون منذ القدم ومن شواهد ذلك آثار السواقي الواسعة العديدة التي يمر منها زيت الزيتون الموجودة في المدن الأثرية الليبية، مما يدل على أن هذه الأرض كانت غنية بهذا النوع من الأشجار المثمرة⁽³⁴⁾. ومن الملاحظ أن غرس أشجار الزيتون والاهتمام بها أثناء العهد العثماني الثاني، جاء مع بداية ولاية محمد أمين باشا 1842-1847م، حينما عمل على الإكثار من غرس أشجار الزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة.

كما اهتم أحمد راسم في ولايته الأولى 1848-1852م بالإكثار من غرس أشجار الزيتون بتشجيع المزارعين على الإقبال على زراعته، حينما أصدر أمراً عام 1849م، بإعفاء مزارعي أشجار الزيتون من دفع الميري، والعشر، لمدة خمسة عشر عاماً لكل مزارع يزيد من مساحة أرضه المغروسة في السابق بأشجار الزيتون مما كانت عليه في عام 1849م⁽³⁵⁾.

وكان الإنتاج يسد استهلاك البلاد المحلي فلا يتم استيراد أي كمية من الخارج بل يتم تصدير القليل منه، وهذا يتوقف على قوة رياح الخريف الموسمية التي تتلف النمرة وقت اقتراب نضج المحصول⁽³⁶⁾. وتجدر الإشارة بخصوص موضوع الزيتون بأن ليبيا بما فيه المدينة موضوع البحث كانت تصدر إلى الدولة العثمانية ومالطا كميات من زيت الزيتون عالي الجودة

⁽³⁴⁾ تيمير بن موسى، ص 121.

⁽³⁵⁾ محمد أحمد الطوير، ص 32.

⁽³⁶⁾ شجر، ص 323.

خلال السنوات من 1899 وحتى 1902 وقيّمته بالفرنك كالاتي:-

السنة	القيمة المصدرة من زيت الزيتون بالفرنك
1899	185000 فرنك
1900	42000 فرنك
1901	55000 فرنك
1902	45000 فرنك (37)

يوضح الجدول مدى التفاوت في القيمة المصدرة من زيت الزيتون نظرا لحاجة البلاد له أو الرياح التي تتلف المحصول قبل نضجه .

وكان لصدور تعليمات السلطان عبد الحميد من أجل الرقي بولاية طرابلس الغرب تحت عنوان قصر يلدر مكتب المراسلات⁽³⁷⁾ في المادة العشرين منه ضرورة الاهتمام بشجرة الزيتون، وتطعيمها من طرف رجال ذوي خبرة، يأتون من جزيرة كريت⁽³⁸⁾.

كما أصدر محمد حافظ 1899-1903م قراراً حث فيه المزارعين على الاهتمام بزراعة أشجار الزيتون، والإكثار من غرسها، كما صنف القرار المزارعين الليبيين إلى ثلاثة أصناف، حسب اتساع رقعة الأرض التي يملكونها، وفق الأتي:

- (1) على كل مزارع من الصنف الأول زراعة ثلاثين زيتونة في السنة.
- (2) وعلى كل مزارع من الصنف الثاني زراعة خمس عشرة زيتونة في السنة.

⁽³⁷⁾ مد أحمد الطوير، ص36.

⁽³⁸⁾ يفتي يحتوي على ضرورة تعليمات المتعنة -الذكور- التي أقيمت في الخاطر السلطاني في عمارة ولاية طرابلس الغرب ونسب ترقبها وتكوينها.

⁽³⁹⁾ محمد أحمد الطوير، نقلاً عن تعليمات السلطان عبد الحميد من خلال وثيقة تاريخية، ص119.

(3) أما المزارعون من الصنف الثالث فعلى كل منهم زراعة خمس زيتونات في العام⁽³⁹⁾.

ولتدعيم إجراءاته وقف هذا الوالي وقفة صارمة حيال كل مزارع يقطع شجرة زيتون من أرضه بدون سبب مقبول ولم يسمح بقطع الأشجار الميتة أو العاجزة عن الثمر إلا بموجب تصريح خطي يعطى للمزارع على أن تسلم الشجرة المقطوعة للدولة للاستفادة منها بتحويلها فحماً.

وهناك أنواعاً أخرى من الأشجار المثمرة التي تزخر بها مدينة مصراته، من مختلف أنواع الفواكه التي تستهلك محلياً في الأسواق الداخلية كالنفاح، والإجاص، والبرتقال، والمشمش، واللوز، والعنب، والرمان، والتين، وغيرها. وأكد ريتشارد سون وجود بعض أشجار الزيتون والتين و الفواكه الأخرى سنة 1845⁽⁴⁰⁾.

بينما يؤكد تقرير القنصل الهولندي في طرابلس عام 1856 بأن المدينة كانت غنية بمختلف الفواكه التي لا توجد قط في طرابلس، مثل الإجاص والنفاح⁽⁴¹⁾.

وفي بعض الأحيان كانت السلطات العثمانية تعين مأمورين من خارج الأقضية لتعداد الأشجار التي تدخل ضمن ضرائب الزكاة ففي عام 1298هـ/1882م أرسل متصرف لواء الخمس مأمور لتعداد أشجار قضاء مصراته برفقة معاونه من مشايخ القبائل بالمدينة⁽⁴²⁾.

⁽³⁹⁾ تصوره نفسه.

⁽⁴⁰⁾ خمسين، نقلاً عن سون، ص 575.

⁽⁴¹⁾ الفارس، أختها، ص 259.

⁽⁴²⁾ دوا فمحفوظات التاريخية طرابلس ملف الزراعة وثيقة رقم 1477 بتاريخ 20 محرم 1298 هـ بخصوص تعيين مأمور من مصرفية الخمس لتعداد أشجار قضاء مصراته.

زراعة التبغ:

كما اهتم المزارعون في قضاء مصراتة بزراعة التبغ في العهد العثماني الثاني نظراً لما كان يدر على الأهالي من أرباح رغم احتكار الحكومة لتجارته، وفرضها الأسعار التي تختلف من مدينة إلى أخرى دون النظر إلى النوعية والجودة. والجدير بالذكر أن مصراتة كانت من بين أهم المناطق التي نجحت فيها زراعة التبغ وحصلت الدولة من جراء ذلك على مبالغ نقدية جيدة حيث تم في عام 1861 زرع 2141 جندولة يملكها 364 مزارع من بين مجموع المزارعين العاملين في زراعة التبغ في قضاء مصراتة (43).

وكان إنتاج التبغ في مصراتة بين عامي 1864-1865 بلغ 1072 أقة بينما بلغ عدد مزارعي التبغ عام 1865-1866، 520 مزارعاً. وجاء في دفتر الأعشار عام 1874-1875 أن عدد المزارعين انخفض إلى 370 مزارع للتبغ دفعوا الخزينة 1150 قرشاً و30 درهما نظير العشر عن جملة إنتاج التبغ بالمدينة بحيث بلغ وزنه 1189 أقة و10 دراهم وكان نصيب العشر منها 1150 أقة و10 دراهم.

ونظراً لارتفاع ثمن الأقة إلى عشر قروش رفع الأهالي عام 1868م شكوى إلى مجلس إدارة الولاية بسبب ما لحق بهم من ظلم وخسارة نتيجة ارتفاع ثمن الأقة إلى 10 قروش في الوقت الذي كانت فيه بعض الأقضية كالزاوية تدفع 6 قروش عن كل أقة فقط كما بينت الشكوى الزيادة التي يدفعونها عن القنطار من التبغ وهي كالآتي:-

- 1- يدفع عن القنطار من التبغ الجيد 25 محبواً .
- 2- يدفع عن القنطار من التبغ المتوسط الجودة من 15-20 محبواً.

(43) صالحون حديث العجم، القنطار المصري في ولاية طرابلس الغرب 1835-1912 مركز جينا: ليبيا للدراسات التاريخية طرابلس 2000، ص 74.

3- يدفع عن القنطار من التبغ الأدنى جودة 10 محابيب (44).

ومما تجدر الإشارة إليه ان الدولة العثمانية كانت تمنع دخول بعض السلع والبضائع المستوردة والتي من شأنها المساس بقيم وأخلاق المجتمع الإسلامي لعرضها للبيع في الأسواق المحلية بالولايات، ومما جاء بالخصوص رسالة موجية من الباب العالي الى والي طرابلس الغرب بتاريخ 29 يناير 1900 م تطالبه فيها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع دخول غلب السجائر وبعض الصور الخلية، ومما جاء في رسالته "علمنا أن غلبا خاصة بالسجائر كتب عليها آيات قرآنية ترد من مصر، كما أن بطاقات المراسلة المفتوحة (كارت بوشنال) المحتوية على صور للمخدرات المسلمات والنساء الخليعات تباع سراً وبناء على الإرادة السنية وقرار مجلس الوزراء يرجى منكم منع دخول مثل هذه الصور والأشياء" (45).

3- الزراعة المروية:-

كانت زراعة الخضروات والبقوليات بأنواعها محل عناية من قبل المزارعين، وخاصة في المدن والقرى التي تتوفر فيها مصادر المياه، كالعيون والآبار، أو ممن كانت تحتوي منازلهم على خزانات تحت الأرض موصولة بمزاريب أو قنوات تنساب منها مياه الأمطار الهاطلة لتتجمع في ذلك الخزان، والذي يعرف محلياً بإسم (الماجن) (46).

وشملت تلك الزراعة أنواعاً شتى من الخضروات والبقوليات، كالبطاطا، والسلق، والقرعة الحمراء، والبصل والفلفل، واللفت، والفجل، والبطيخ، والمعدنوس،

(44) محمد أحمد الطوير، ص 52-53 .

(45) دو المحفوظات لتاريخية طرابلس . رسالة من الباب العالي إلى والي طرابلس الغرب

بتاريخ 29 يناير 1900 بخصوص منع دخول سلع في ولاية طرابلس الغرب .

(46) تيسير بن موسى، ص 104 .

والفاصوليا ، والفول ، والنباميا، والذرة، والخيار، والكمون، والبازلاء، والحمص، والجلجلان (لسمسم)، والقصب، (الدخن) والبشنة، والقافولي، والقطنية وغيرها⁽⁴⁷⁾. وتعد الزراعة المروية الغذاء الأساسي لسكان المدينة في الأوقات التي تندر، فيها الأمطار، أو تتعرض فيها للكوارث الطبيعية، أو لظروف مادية كالفقر، والمجاعة، وعدم توفر فرص العمل.

وكانت قرى مصرارة عام 1845م بكاملها مليئة بالفقراء العاجزين عن العمل، فقد ظل العديد منهم يعيشون على الأعشاب معظم تلك السنة⁽⁴⁸⁾.

وقد اقتصرست الاستفادة المزارعين في ري تلك المزروعات على المياه الجوفية في الطبقة السطحية الأولى، أو من الينابيع المتفجرة تلقائياً من الطبقة الثانية.

ولاستخراج الماء من الآبار يستخدم المزارعين قاعدة خشبية عليها بكرة (جرارة)، يمر من خلالها حبل يربط أحد طرفيه بدلو من الجلد، والطرف الآخر بحيوان أو دابة، يقوم بجرها ليفرغ الماء في سواق تربط بفسقية، تتجمع فيها هذه المياه، ومن فتحاتها تنساب إلى الحقول القريبة، وفي حالة عدم توفر الحيوان فإن صاحب المزرعة أو المستأجر يقوم بهذا العمل بنفسه⁽⁴⁹⁾، وتعطي الآبار الارتوازية 1670 لتراً من الماء في الدقيقة، في حين لا يعطي البئر العادي سوى 140 لتراً في الدقيقة الواحدة⁽⁵⁰⁾.

⁽⁴⁷⁾ محمد حسن المنصور، ص 29 .

⁽⁴⁸⁾ جيمس ريتشارد سون، ص 575.

⁽⁴⁹⁾ تيسير بن موسى، ص 107 .

⁽⁵⁰⁾ محمد تاجي ومحمد توري، طرابلس العرب، ت كمال حسين إحسان، دار مكتبة الفكر،

طرابلس، 1973، ص 29.

ثانياً: تربية الحيوان

ربى أهالي مصراتة أنواعاً متعددة من الحيوانات التي كانت تمثل العمود الفقري في حياة وأعمال المزارعين وسكان المنطقة، والمواشي يستفاد منها اللحوم والألبان والسمن والصوف والوبر إلى غير ذلك ومن الدواب ما يستعمل في حرث الأرض، أو دراسة المحصول بعد جنيته، أو في التنقل من مكان إلى آخر، سواء بمفرده، أو لنقل الأمتعة ومن أهم الأنواع في مدينة مصراتة الأغنام والماعز.

انتشرت تربية الأغنام والماعز في طول البلاد وعرضها، وخاصة لدى المواطنين من سكان البادية الرحل، نظراً لما لها من فوائد في حياة الناس اليومية، وتركزت تربية الأغنام في مدينة مصراتة في سهول المراعي الخضراء على أودية ميمون، وساسو، وأوجران⁽⁵¹⁾.

وتأتي الماعز بعد الأغنام في الأهمية من حيث العدد والاهتمام، فإنها تتميز بقدرة خاصة على تحمل الحرارة الشديدة، وقلة المياه، وقلة المراعي في فصل الصيف، وبالرغم من تدني جودة صوف الغنم الذي لا يصلح لصناعة الألبسة الصوفية اللينة الدقيقة، غير أنه مناسب لصناعة السجاد والبسط والعباءات وغيرها من الألبسة، الغليظة كما أن الفائض منه يصدر إلى الخارج.

ويؤكد ريتشاردسون أنه في عام 1845 عن وجود حركة تصدير نشطة للجلود والصوف⁽⁵²⁾ في المدينة موضوع البحث.

كما إن مزارع وقرى مصراتة كانت تحتوي على أعداد من قطعان الماعز والأغنام، والأبقار، وكانت هذه الحيوانات تتغذى على العلف والرعي المحدود داخل المزارع والقرى⁽⁵³⁾.

(51) ماثيو بيو، رحنة ليم طريفيس وورقة سنة 1901-1903-1907، ت جمعة عطية حسين المنحوطي، جامعة فلوريانس، بنغازي، 2002، ص 98.

(52) جيمس ريتشاردسون، ص 575.

(53) أحمد أجهان القورنية وأحمد محمد بن نصر، معهد القويري القيني مضامير الحسنيات في

ويذكر أن عدد الأغنام والمعز في ليبيا قد تجاوز المليونين رأس في عام 1905م ونظراً لعجز السلطات العثمانية عن ضبط وتقدير ممتلكات المواطنين منها تقوم بصيد الرعاة اللذين يأتون بحيواناتهم لبيعها أو المقايضة بها على سلعة أخرى في أسواق مصراتة، بنغازي، درنة وغيرها، فتحجز ما يملكون من حيوانات حتى تتم تسوية أوضاعهم الضريبية عينا أو نقداً (54).

وبلغ سعر الكباش الواحد حياً ما بين عامي 1899-1902م 12 فرنكاً (52)، أما الماعز ذو الوزن ما بين 13، 20 كيلو غرام تتراوح بين 12، 18 فرنكاً، وتصدر ليبيا سنوياً 31000 ستة من جلود الماعز بثمن نصف مليون فرنك وتتراوح السعر المتوسط لهذه الجلود ما قيمته 27 فرنكاً للذئبة ذات الوزن ما بين 13، 22 كيلو غراماً، وكانت جلود الماعز المملحة تصدر بالكامل إلى أمريكا، أما بالنسبة لجلود الكباش ونظراً لأهميتها، فيتم بيعها نقداً حسب السعر على ظهر السفن التجارية الراسية في ميناء طرابلس (55).

كما توفرت في مصراتة أعداد من الإبل لأهميتها في حياة السكان فعلى ظهور الجمال، سفينة الصحراء، عبر الإنسان الصحراء، وجاب مختلف أنحاءها، وكانت إلى حد قريب وسيلة الاتصال بين أواسط ومجاهل أفريقيا والعالم الخارجي ركوباً ونقلًا.

ويتميز الجمال الليبي ذو السنام الواحد بقدرته على تحمل أشد أنواع المناخ الصحراوي قسوة، والسير لمسافات طويلة حاملاً على ظهره أمتعة يصل وزنها

مصراتة، مكتبة الزحف الأخضر، مصراتة، ط 1، 1999، ص 18.

(54) توماس بن موسى، ص 134-135.

(55) محمد مصطفى الشركسي، بحارة طرابلس الخارجية في العهد العثماني الثاني، نقلاً عن تقرير فحمص إيطاليا لعام 1901،

إلى حمولة ربع طن، ومتوسط عمره 26 سنة وتتراوح سرعته ما بين 6 كم إلى 20 كم في الساعة⁽⁵⁶⁾.

ويذكر التقرير الإنجليزي في عام 1900 م بأن القبائل التي تقوم على تربية الماشية هي نفسها التي تربي الإبل، والتي يبلغ تعدادها في الولاية آنذاك ما يقارب حوالي 250,000 إلى 400,000، في حين أن سعر الرأس الواحد من الإبل يتراوح ما بين 2، 6 ليرات، وتستخدم الذكور في الحرث والتنقل، أما الإناث فيتم الاستفادة منها في أغراض الإنتاج، وزيادة النسل، وتعتمد الإبل في طعامها على الشعير، وأحياناً أخرى على التمر مع التبن والأشواك والعشب⁽⁵⁷⁾.

وكانت مدينة مصراتة تحتوي على أعداد كبيرة من الإبل، يتم تربيتها في المناطق الريفية، حيث يرحلون بها إلى مواطن العشب والكلأ، وهذه الإبل إما أن تكون لأهل الياضية، أو لأهل البلد الذين يقومون بتأجير رعاة لها⁽⁵⁸⁾.

ولأهمية هذا النشاط خصصت له أماكن تعرف بـ"رحبة الحيوان" في كل أيام الأسواق المشهورة التي يجتمع فيها الناس من كافة المناطق القريبة من المدينة.

وذكر الحشاشني عن أسواق مصراتة، وما يباع فيها بقوله "سوق الأحد، وهو السوق الكبير تأتيه أو (تقصده) العرب من جميع أنحاء طرابلس... به ألوف من العرب... كعروش ورفلة، والسواوة، وترهونة، وعرب بن وليد، والجبل،

وأهل طرابلس نفسها، وأهل بلد زليتن، والخمس والساحل،... ويباع بهاته الأسواق جميع أنواع الحيوانات"⁽⁵⁹⁾.

⁽⁵⁶⁾ تيجر بن موسى، ص 131.

⁽⁵⁷⁾ غانور، ص 349.

⁽⁵⁸⁾ أحمد جهان التورتية، وأحمد محمد بن نصر، ص 19.

⁽⁵⁹⁾ محمد بن عثمان الحشاشني، ص 102.

وقد استخدم الجمل في التجارة البرية كوسيلة من وسائل النقل البري التي كانت تتم عبر الطرق البرية داخل القطر أو خارجه⁽⁶⁰⁾.

وكان لتنامي وازدياد هذه الثروة في المدينة أن عمل البعض على المتاجرة بها، حيث كانوا يصدرون قطعان الإبل إلى مصر، كما يوجد بـ"رحبة الحيوان" مكاس مالطي يقف بانباب يجبي المكوس عن كل ما يباع⁽⁶¹⁾.

وتأتي الأبقار في المرتبة الثانية بعد الإبل من حيث الأهمية لأهالي مصراته، فهي تساعد الفلاح في عملية جلب الماء من الآبار، وحرارة الأرض، كما يستفاد منها في الحصول على الحليب ومشتقاته، وهي لا تدر الكثير منه، لأنها من النوع الضعيف البنية، كما يستفاد أيضاً من لحومها وجلودها، وقد ساهمت في اقتصاد المدينة، وذلك بتصدير قطعان منها أو جلودها.

وقد استُخدمت البقرة في مدينة مصراته، بالإضافة لكونها مصدراً للحليب ومشتقاته، في حرارة الأرض داخل المزارع والقرى⁽⁶²⁾.

خلال عام 1845م كان يوجد أعداد كبيرة من الأبقار في المدينة قيد الدراسة، خلقت حركة تصدير نشطة⁽⁶³⁾.

كما شكلت الأبقار أحد مصادر الدخل لمدينة مصراته جاء في تقرير قنصل إيطاليا في طرابلس لعام 1861م بأن الأبقار التي تم تصديرها جميعاً إلى مالطا بلغ حوالي 260000 رأس، كان ثمنها 26000000 ليرة أي بما يعادل 100 ليرة للرأس الواحد⁽⁶⁴⁾. كما يصدر حوالي 30000 كيلوجرام من جلود الأبقار، بمقدار 1000 فرنك، ويذهب معظمه إلى تركيا، وكميات ضئيلة إلى فرنسا وإيطاليا.

(60) المصدر نفسه.

(61) أحمد جهان الفورية، أحمد مجتوب نصر، ص 18.

(62) جيسر ريتشارد سون، ص 575.

(63) محمد مصطفى الشركسي، ص 264.

وكانت السلطات العثمانية تعير اهتماما للثروة الحيوانية في الولاية لأهميتها الاقتصادية حيث اهتمت بالمحافظة عليها ورعايتها من الناحية الصحية وحصر الحيوانات المصابة منها وخاصة الإبل والبقر لتقديم الرعاية الطبية لها، هذا ما أكدته رسالة متصرف الخمس إلى الولاية عندما طلب منه حصر الحيوانات المصابة وخاصة الإبل والبقر في كل من الخمس ومصراته وزليتن ومسلاته وتاورغاء⁽⁶⁵⁾.

والجدير بالذكر أن أرقام صادرات الحيوانات الحية تتغير بصورة ملحوظة، تبعاً للظروف المناخية التي تحدد أحوال المراعي.

وقد بلغت قيمة الصادرات من الحيوانات الحية في الولاية بما فيها قضاء مصراته كما في الجدول الآتي :

السنة	قيمة الصادرات من الحيوانات الحية
1890	600,000 فرنك
1891	1,000,000 فرنك
1899	361,000 فرنك
1900	361,000 فرنك
1902	731,000 فرنك ⁽⁶⁶⁾

ويتبين من خلال الجدول أعلاه التفاوت في قيمة الصادرات وذلك تبعاً لكمية تساقط الأمطار التي تحدد أحوال المراعي .

⁽⁶⁵⁾ دار المحفوظات التاريخية طرابلس ملف الزراعة وثيقة رقم 1562 بتاريخ 14 محرم 1328 هـ تتحدث عن رسالة من متصرف الخمس إلى الولاية بخصوص حصر الحيوانات المصابة داخل التصريفه ومطلبات تنشيط زراعة الحلقاء.
⁽⁶⁶⁾ محمد مصطفى تركسي، ص 263.

وعرف اللبييون الخيول منذ القدم ، وبدخول الإسلام للشمال الإفريقي ازدادت معرفتهم بها والتي غالباً ما تستعمل في القتال أثناء الفتوحات الإسلامية، وما بعدها إلى الوقت الحاضر، وقد عرفت البلاد نوعين من الخيول، الأول:

الإفريقي، وهو ذو القامة القصيرة والبنية القوية، و يستعمل في الركوب، وحمل الأثقال، والثاني: العربي، ذو التكوين المتناسب الرشيق وسريع الحركة والعدو، وهو يستعمل في الركوب والقتال والسباق⁽⁶⁷⁾.

ويذكر غاجو في تقريره عام 1900 أن سعر الجواد حوالي 16 ليرة، ذو الجودة العالية، بينما سعر الجواد العادي من أربع ليرات إلى ست ليرات، كما أشار التقرير إلى إرسال المئات منها إلى كل من مالطا، وسيشيليا سنوياً عن طريق البحر، إلى أن أوقف تصديرها نهائياً، وذلك بسبب الحاجة إليها للخيالة والجنود المحاربين⁽⁶⁸⁾، بينما يتراوح سعر الجواد عام 1902 ما بين 20،80 فرنكاً⁽⁶⁹⁾.

ويقدر عدد الخيول في مدينة مصراتة في نهاية العهد العثماني الثاني بحوالي ثلاثة آلاف حصان، يتراوح سعر الواحد ما بين 20 - 80 فرنكاً⁽⁷⁰⁾.

كما استخدم الفلاح في أعماله الزراعية البغال والحمير في أعمال الحرث وحمل المحاصيل، كما أنهما يتميزان بالقوة والصحة، ولذا فقد استعملها العثمانيون في جر المدافع، والمعدات العسكرية⁽⁷¹⁾.

وقد أنشأت السلطات العثمانية في المدينة بالقرب من ميدان "التركة" عبر شارع قصر أحمد سوق السعي "الحيوان" وهي رحبة مسورة بسور عال، وبداخلها دكاكين الحدادة التي يصنع أصحابها نعال الخيل، ويقومون بتركيبها لهذه الدواب.

⁽⁶⁷⁾ تيسير بن موسى، ص 133.

⁽⁶⁸⁾ غاجو، ص 349.

⁽⁶⁹⁾ محمد مصطفى التركي، ص 264.

⁽⁷⁰⁾ فرانسيسكو كورو، ص 96.

⁽⁷¹⁾ تاحي ونوري، ص 43، وتيسير بن موسى، ص 133.

ووجدت أيضاً الطيور الداجنة والأرانب حيث ألف السكان هذا النوع من الطيور والحيوان، بحيث لا يكاد يخلو أي بيت من أعداد من الدجاج والحمائم والأرانب والإوز والبط، وعادة ما كانت تربي في البيوت، أو المزارع، وهي غير خاضعة للرسوم أو الضرائب علاوة على أن تكاثرها كان يتم وفق الطرق الطبيعية التقليدية.

وكانت تربية الدواجن في بادئ الأمر من أجل الحصول على لحومها وبيضها ولم تكن للمتاجرة بها، ولكن في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني أخذ المزارعون يجلبون قسماً منها إلى الأسواق لبيعها إما لارتفاع ثمنها أو تكاثرها وتعد مدينة مصراتة من أهم المناطق المصدرة لهذه الأنواع من الطيور، حيث كانت ترسل إلى طرابلس آلاف الصناديق المحملة بالدجاج والبيض في طريقها إلى التصدير لكل من فرنسا وإيطاليا، ومالطا⁽⁷²⁾.

ويذكر أن أول عملية تصدير للبيض كانت عام 1889م، وكانت تونس من أهم الدول المستهلكة لهذه السلعة، وذلك قبل فرض الضرائب على الإنتاج، وإثر ذلك تحولت أكبر كمية منه إلى مالطا ومرسيليا، حيث قدرت مبيعات تلك السلعة ما بين 10,000 و12,000 ليرة سنوياً⁽⁷³⁾.

كما باعت ليبيا إلى مالطا سنة 1902م دجاجاً قيمته 116 ألف فرنك، كما تم تصدير 5215 صندوق من البيض إلى مالطا وفرنسا وإيطاليا زنة كل صندوق 6 كيلو جرامات بقيمة 130 ألف فرنك⁽⁷⁴⁾.

(72) محمد بن عثمان الخشاشي، ص 117.

(73) غاجو، ص 348.

(74) محمود ناهي، ص 45.

وكننتيجة لتكاثرها وانعدام الرعاية الطبية لها وعدم اتباع الطرق الحديثة للتفريخ، كثيراً ما كانت تتعرض لأمراض مختلفة تقضي في الغالب على أعداد هائلة منها كما حدث عام 1905م⁽⁷⁵⁾.

كما يوجد بالمدينة أنواعاً أخرى من الطيور كالحمام والإوز والجرمان، (اللبط) بضمن زهيد، ويجلب لسوقها من أنواع الصيد البري كلحم الغزال وبقر السوحش والأرانب والحجل والنقطة والدرج والحمام البري وغيرها⁽⁷⁶⁾.

وشكل وقوع المدينة على البحر دوراً مهماً في اقتصادها وقد شجعت السلطات العثمانية الصيادين في هذا المجال بإعفائهم من الضرائب، وخاصة في استخراج الإسفنج الطبيعي، حيث عمل مائة زورق على طول الساحل من الحدود الغربية لولاية طرابلس حتى ساحل مصراته، أما في فصل الشتاء فينخفض عدد الزوارق إلى 20 زورقاً، ويتوافد على سوق الإسفنج ممثلو مؤسسات أجنبية لشراء كميات كبيرة منه فكان يرسل نصف صادرات، هذا المنتج البحري إلى اليونان، بينما يصدر الباقي إلى أسواق إنجلترا وفرنسا والدولة العثمانية وتونس⁽⁷⁷⁾.

ثالثاً: القوانين والقرارات التي تنظم الزراعة والرعي

كانت ملكية الأراضي الليبية قبل عام 1858م مقسمة وفق ما يعرف بنظام الأراضي المشاع، أي نظام الملكية الجماعية التي تقسم فيها أراضي القبيلة الواحدة على عائلات القبيلة.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت هذه الملكية في الانحلال والتفكك، عندما بدأت الدولة العثمانية في تنفيذ قانون الأراضي العام، والذي حقق نوعاً ما من المساواة والعدل في استغلال الأراضي؛ إلا أنه كان عاملاً في عدم استقرار

⁽⁷⁵⁾ حريدة صرناش غرب، عدد 136، 1905.

⁽⁷⁶⁾ محمد بن عثمان الحشاشي، ص 102.

⁽⁷⁷⁾ محمد مصطفى الشركسي، نقلاً عن الشرة الاقتصادية لإفريقيا الإيطالية لعام 1938، ص 23-25.

السكان، وحدثت خصومات وخلافات حادة على الأراضي، وخاصة بين القبائل المجاورة.

كما تم تطبيق ما يعرف بـ (الزعمات والتيمار) الذي منح فيه العثمانيون أنفسهم وأتباعهم ورجال حاشيتهم أجزاء محددة من المناطق الزراعية القريبة من المدن الساحلية الكبيرة، كطرابلس، ومصراتة، والخمس، ودرنة، و تم تطبيقه على مستحقيه كالآتي:

الزعمات وهي الأراضي الزراعية الخصبة التي يمنحها السلطان إلى، الأمراء وقواد الجيش الكبار.

التيمار وهي الأراضي الأقل خصوبة من الأولى وتُعطى للفرسان والمتطوعين البارزين الذين كانوا يشتركون في الحرب بخيولهم وأسلحتهم الخاصة.

وقد قسم القانون الأراضي إلى خمسة أقسام:

1- الأراضي المملوكة للأشخاص، وهي:-

أ- العرصات التي توجد داخل القرى والديساكر.

ب- الأراضي التي أفرزت من الأراضي الحكومية بناء على مساع شرعي وجرى تملكها للأفراد رسمياً.

ج- الأراضي العشرية؛ وهي الأراضي التي منحت للمسلمين أثناء الفتح الإسلامي.

د- الأراضي الخراجية؛ وهي الأراضي التي بقيت بيد غير المسلمين من أهل البلاد الأصليين، وفرضت عليهم ضريبة الخراج.

2- الأراضي المملوكة للدولة (المديني):-

وهي تشمل الأراضي الزراعية والغابات، وتؤجر للأهالي بموجب أذونات طابو.

3- الأراضي الموقوفة:-

وهي الأراضي التي أوقفها أصحابها على أسرهم، ولمن يوصون له، أو للمشاريع الخيرية وتشرف عليها إدارة الأوقاف.

- أ- أراضي مملوكة للأفراد، وجرى وقفها وفق الشريعة الإسلامية.
- ب- الأراضي العائدة للدولة وخصّص ربعها من الأعشار والرسوم والضرائب، لإنفاقه على مؤسسة أو مرفق خيري أو تعاوني.

4- الأراضي المتروكة:-

- أ- أراضي متروكة من أجل عموم الناس كالطريق العام.
- ب- الأراضي المتروكة لمجموعة من الناس كمنطقة رعي، أو ارتفاع مخصص لسكان قرية أو منطقة، ما دون غيرهم.

5- الأراضي الموات:-

وتشمل الأمكنة والأراضي الخالية والبعيدة عن القرى والساكن، وقد بين القانون العثماني مفهوم وحدود القرية الزراعية، كما نص القانون على مصادرة ونزع ملكية أي أرض زراعية لم تزرع ولم تستغل لمدة ثلاث سنوات متتالية، ونزع ملكية الأراضي التي يغادرها أصحابها لمدة ثلاث سنوات، كما جوز القانون ملكية الأرض بوضع اليد عليها لمدة عشر سنوات، وبعدها يمكنه تسجيلها، ومنح شهادة طابو بملكيتها.

- وأجاز القانون استئجار المواطن الأرض من الدولة، له ولورثته من بعده بموجب عقد رسمي.

- كما أعطى القانون حق تملك الأجانب للأراضي العثمانية، إذا كان وجودهم شرعياً، وحائزين على الموافقة بالإقامة مسبقاً.

- في الوقت نفسه أجاز القانون حق الاستيلاء على أملاك الأجنبي، وبيعها في المزاد العلني في حالة إفلاسه.
 - وفي عام 1867م صدر قانون خاص من خمس مواد، ينظم امتلاك الأجانب للأراضي والعقارات، وهو كالآتي:
 - أباح القانون للأجانب حق التملك في الأراضي العثمانية ما عدا الحجاز شريطة دفع الضرائب للخرينة والبلديات أسوة بالمواطنين.
 - يقاضي الأجانب ويحاكمون في أي قضية تتعلق بهذه الأراضي أمام المحاكم العثمانية، وبموجب القوانين العثمانية فقط.
 - وأجاز القانون بيع الأراضي بالشفعة للجار، أو السكان، ثم الغرباء.
 - كما أقر من جهة ثانية كافة الأعراف والتقاليد التي كانت سائدة قبل صدور هذا القانون فيما يخص سقاية الأراضي، والشراب، والرعي.
 - الأخذ بالأعراف والتقاليد واعتبارها في قوة القانون، ويفصل بموجبها في الدعاوى والشكايات التي تنظر فيها المحاكم المختصة⁽⁷⁸⁾.
- وكنتيجة للإصلاحات التي شملت الدولة العثمانية المترامية الأطراف أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909م، كانت ولاية طرابلس الغرب من المناطق التي شملتها يد الإصلاح في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية كما نصت عليها الوثيقة الحاملة لأفكار السلطان عبد الحميد الثاني، والتي تحمل عنوان قصر يلديز السلطاني، مكتب المراسلات الأول جملة من التعليمات المتعلقة بتلك الأفكار، التي ضمت 32 مادة، ومما تضمنته هذه الوثيقة بخصوص الزراعة وتربية الحيوان ما يلي:
- إن وجود أشجار الزيتون في ولاية طرابلس الغرب يتطلب أمر الاهتمام بها، وتطعيم هذه الأشجار من طرف أشخاص لهم خبرة يتم

⁽⁷⁸⁾ تيسير بن موسى، ص 110.

- جلبهم من جزيرة كريت، وقيام تجارة زيت الزيتون تكون قادرة على توفير الأموال اللازمة لموارد الولاية.
- نظراً لوفرة نبات الحلفاء بكثرة في ولاية طرابلس الغرب منذ زمن طويل، فإن الدولة يمكن أن تزيد من عوائد تجارتها المقدرة بنحو 200 ألف ليرة في السنة، وإذا صرفت الجهود لازدهار تجارة الحلفاء فإن عوائدها المالية سوف يتم مضاعفتها عدة مرات.
- كما يجب تحسين نوعية الخيول الموجودة في ولاية طرابلس الغرب، مع وقايتها من الأمراض وفقاً للأصول البيطرية.
- نظراً لقلّة المياه في الولاية، فإن الحاجة تدعو للاستفادة من مياه العيون، وحفر الآبار الإرتوازية من أجل ازدهار الزراعة.
- يجب الاستفادة من وجود الأشجار الطبيعية (الغابات) في أعمال البناء، حيث إن الخشب المستخدم هناك يمكن الحصول عليه من أشجار الغابات التي يجب الإكثار منها، حتى تساهم تجارة الأخشاب في زيادة الموارد المائية.
- إن ملكية وتصرف الدولة في الأراضي الواقعة في الشريط الساحلي من ولاية طرابلس الغرب من أهم الأمور التي تؤدي إلى تنمية التجارة في البلاد، وجلب واستمالة قلوب الناس.
- يجب تأسيس المدارس الزراعية والصناعية والبيطرية، وعليه يجب أن توجد هذه المدارس الثلاثة في مبنى واحد كبير، تكون لها المعامل الكافية، ثم يتم نقل كل مدرسة إلى مبنى خاص في المستقبل⁽⁷⁹⁾.

(79) محمد أحمد الطويل، قصر بنز السطفي مكتب المراسلات الأول لملهمات السلطان عبدالحميد الثاني من أجل قومي ولاية طرابلس الغرب، من حائل وثيقة تاريخية، مجلة الوثائق والمخطوطات، 1994 - 1995 م.

الفصل الثاني

الصناعات الحرفية والتجارة

أولاً: الحرف اليدوية:-

ثانياً: النشاط التجاري:-

1- تجارة القوافل.

2- الأسواق الخارجية "الصادرات"

3- المواني التجارية.

4- نظام العمل في المجالات الاقتصادية.

5- الضرائب.

ثالثاً: الأسس التقليدية والتنظيمات العرفية المتعلقة بالقطاع

الصناعي والحرفي:-

الصناعات الحرفية والتجارة

عرف أهالي مصراتة الصناعات التقليدية واليدوية والحرفية النادرة والجميلة التي توارثتها الأجيال التي اعتمدت في إنتاجها على جهد الإنسان وقامت أساساً على تصنيع المواد الخام الأولية المتوفرة محلياً، كصناعة الملابس الصوفية ، والصناعة الجلدية ، والمعادن، وسعف النخيل، وغيرها لنفي بطلبات وحاجات المجتمع في ملبسه وغذائه ومسكنه وأثاثه وأدوات الفلاحة وقامت بتصدير الفائض عبر الطرق البرية والموانئ البحرية منها وهي بالنظر إلى ما كانت عليه هذه الصناعة في تلك الفترة تعد من الصناعات الجيدة حيث شيدت المنتوجات الصناعية اللبية أسواقاً رائجة داخلياً وخارجياً

وكانت مواطن الصناعة في مصراتة متوزعة على نطاق الأسرة أو القبيلة والقرية التي نهتم بتلك الصناعة وأما نطاق المدينة أو النطاق العام فإن الصناعات تتميز بالتوسع والشمولية والتخصص وتوجد بها أسواق محلية خاصة بتلك الحرف وهي تشمل الآتي:-

أولاً: الحرف اليدوية:-

اشتهرت بعض العائلات في المدينة بهذه الصناعات النادرة والجميلة والضرورية وقد بلغ التخصص في الإنتاج الصناعي بحيث أن قرى بعينها كانت معروفة بتميزها بصناعة من الصناعات المحددة⁽¹⁾، فعلى سبيل المثال لا الحصر.

⁽¹⁾ على محمد التومي عن الرحمن والخزون، ص 129.

- أسر قرية بدر كانت تشتهر بصناعة الأحذية المزخرفة وسروج الخيل المزركشة والأدوات الحديدية المختلفة المتعلقة بالزراعة بالإضافة إلى لباس الزينة المزخرف عند النساء.
- أسر قرية المقاربة وكانت تختص بصناعة أواني الطبخ النحاسية المختلفة والأواني المصنوعة من الألومونيوم بالإضافة إلى صناعة الدلاء الخاصة بجذب الماء من الآبار والسواقي.
- أسر قرية البلايلة، وينسب إليها صناعة أخشاب الزيتون والسنر والمشماش وما ينتج عنها كصناعة المحاريت.
- أسر قرية راس التوتة، وتختص بصناعة كوفيات النسوة.
- أسر قرية المقاصبة، تهتم بصناعة المعرقة⁽²⁾.
- أسر قرية عباد، وتختص في الطاقية المصرية الشهيرة بنوارة في أعلاها.
- أما أسر قريتي، الرملة، والديكران، فيقومون بالصناعة اليدوية التقليدية المنقحة التي تؤخذ موادها الأولية أساساً من النخلة الكريمة، كالسلال والحبال والأطباق وغيرها.
- أسر قرى الشواهد، المقاصبة، عباد ويختصون بصناعة الإقليم، والمراقم والسجاد والعباءات اللازمة للملبس والمرقد وغيرها.
- أسر قريتي الصوالح، والمطاردة، وزاوية المحجوب وتختص بصناعة الجرود⁽³⁾.
- وتعد الصناعات الصوفية من أهم وأوسع الصناعات المتداولة في عموم البلاد، وحياسة الصوف وشعر الماعز ووبر الإبل من الحرف التي مارسها الإنسان منذ

(2) تاملن قصبى، ص 8 وما عندها.

(3) علي محمد التومي عبد الرحمن وآخرون، ص 130-131.

القدم، وقد تخصصت المرأة في هذه الحرفة، حيث تقوم بجمع الصوف أو الشعر، وتنظفه وتخلصه من الشوائب، ثم تقوم بغزله، ونسج خيوطه ألبسة وفرشاً، وغير ذلك، وكانت الأدوات التي تحيك عليها الثوب أو البساط أو الخيمة تعرف بالمسدة وقد تطورت صناعة النسيج في معظم المدن الليبية الكبيرة، خاصة طرابلس، ومصراتة، ودرنة، وشملت نسج الصوف والحريز، واشتهرت مصراتة بأنواع السجاد والبسط الثمينة ذات الصناعة المتقنة⁽⁴⁾.

ونظراً لأهمية هذه الصناعات فقد جعل لكل حرفة أمين، يعرف (بأمين الحرفة)، يتمتع بمركز مرموق من السلطة والمجتمع وله حق الإشراف الكامل على كل ما يتعلق بهذه الحرفة، وبسبب هذا النظام احتلت صناعة نسج الحرير الليبية مركزاً هاماً بين جميع الصناعات الأخرى داخلياً وخارجياً، فكانت تباع في كل من تونس ومصر وأفريقيا وبعض دول أوروبا كإيطاليا، وإيطاليا، وإسبانيا.

وقد اشتهرت مدينة مصراتة بصناعاتها الصوفية التي كانت على درجة عالية من الإتقان، بحيث قد احتلت اهتمامات المواطن الليبي بالدرجة الأولى، إذ انها تعتبر كسائه وقراشه، وكانت أهم المنتوجات الصوفية (الحولي) أو الجرد، وهو الرداء التقليدي الذي يرتديه الرجال، ويكون رقيقاً أو غليظاً حسب نوع الخيط المستعمل في صنعه، والعباءة، ويصل طولها إلى أربعة أمتار ونصف، وعرضها متراً ونصف، ويلبها في الأهمية البطانية، والكليم (البساط) المرقوم، وهو نوع من البسط الغليظة، يغطي بها الأجزاء السفلية من الجدران لمنع الرطوبة، كما استعملت لفرش الحجرات والمساجد، وإذا خالط البسط خيوط من وبر الإبل أو شعر الماعز بجانب الصوف، يسمى بالحمل⁽⁵⁾.

⁽⁴⁾ تيسر بن موسى، ص 149.

⁽⁵⁾ محمد حسن المنصور، ص 32.

أما الأنسجة القطنية تشمل الملابس النسائية، والرجالية، والشراشف، وأغطية الفراش، والستائر، وغيرها.

وأشهر المنتجات الحريرية الأردنية النسائية، المطرزة بخيوط ذهبية وفضية، ويزيد ثمنها بازدياد تلك الخيوط فيها، ويقدر إنتاج البلاد من هذه الأردية عام 1909م بـ 8000 قطعة، تستهلك معظمها في الداخل ويصدر قسم منها إلى مصر وتونس، وكانت خيوط الحرير تستورد من إيطاليا وفرنسا واليونان.

وبلغ عدد الأنوال المخصصة لإنتاج الأنسجة المختلفة كالاتي: الأنسجة القطنية، وبلغ 225 نولاً، والنسيج الصوفي 650 نولاً، وأخيراً الحرير 150 نولاً⁽⁶⁾.

أما صناعة الأحذية والحقائب الجلدية فإنها غاية الدقة والأناقة⁽⁷⁾.

وكان قسم من الجلود الخام يستورد من الخارج لاستعماله في إنتاج المصنوعات الجلدية، وأما الجلود المحلية، فكانت تصنع منها الحقائب والأحذية الشعبية الرخيصة الثمن، حيث كانت تصدر إلى الدول المجاورة، ووسط أفريقيا. ومن أهم تلك الصناعات :-

- الأحذية النسائية الدقيقة الموشاة بخيوط فضية.
- البلغة النسائية والرجالية المنقوشة بالفضة أو الخيوط الفضية والحرير.
- سروج للخيل مزخرفة وهي موشاة بالفضة.
- غمد للسيف مع حمالة توضع على كتف المحارب.
- حزام وعلام السلاح الشخصي.
- حزام البندقية مع غلافها.

(6) ناجي ونوري، ص 48.

(7) أنطونيو جوزيف كاتيا، ليبيا في العهد العثماني 1835-1911، دار إحياء كتب العربية، 1946، ص 153. وكذلك محمد ناجي ومحمد نوري، مصدر سابق، ص 49.

وعرفت البلاد الصناعات المعدنية حيث شملت تلك الصناعات المنتوجات الحديدية التي تستخدم في صنع الأدوات المنزلية كالقمدور، والأواني وأدوات الفلاحة والحراثة، وأما المصنوعات الذهبية فتمثلت بأدوات الزينة النسائية، كالأساور والدبالج والخلخيل وغيرها، والتي تستهلك سنوياً حوالي 4000 مثقال من الذهب الخام المجلوب من أفريقيا ومن مصر على شكل سبائك.

والمنتوجات الفضية، وتشمل أدوات الزينة النسائية و الأطباق والملاعق الثمينة، والمصنوعات الفضية الذهبية وهي تشكل نسبة كبيرة من مهر العروس، ولذلك فإن معظم ما ينتج يستهلك محلياً، ويصدر قسم منه إلى الخارج، وكانت صناعة الفضة تتطلب حوالي 500 كغم من المعدن الخام، تستورده البلاد من فرنسا، ومن أمريكا ومن إذابة الأواني وغيرها.

وتخضع صناعة الذهب لإشراف الدولة الكامل، وتكون المصنوعات الذهبية ممهورة بختم الدولة الرسمي، ليبين وزنها، وعبارة الذهب والفضة فيها، وكان عيار الذهب في الغالب ثمانية عشر قيراطاً في القطع المصنعة، أما الفضة فكانت تتراوح بين 90، 100%.

وقد برع عدد من الليبيين في النقش على الأواني النحاسية والمجوهرات التي شهدت إقبالاً وسوقاً رائجة عند السواح الأجانب، وأغنياء البلاد⁽⁸⁾.

وهناك صناعات قائمة على النباتات وأشجار النخيل عرفت في البلاد وشهدت هذه الصناعات نشاطاً ملحوظاً، وشيرة واسعة، وأثماً مرتفعة، وأسواقاً دولية رائجة، وذلك بسبب توفر المادة الخام اللازمة لها كنبات الحلفاء، ونبات السمار، ونبات القصب، وكانوا يعتمدون بشكل أو بآخر على هذه الصناعة من قطع العيدان، ثم صناعة الخصر وتسويها⁽⁹⁾.

¹⁸¹ تاحي توري، ص 49، وكافيا، ص 135.

¹⁹¹ عقيل للربيلو، نقلًا عن No527,session, 1900, vol.91,p.19 parliamentary papers.

وكان العمل اليدوي جارياً من قبل النساء والرجال على السواء ، ويمكن لعائلة مكونة من خمسة أفراد أن تصنع 3 قطع في اليوم أو حوالي 100 قطعة شهرياً، وكان يستعمل أكثر من ثلثي الإنتاج في الولاية كأعطية لأرضية البيوت، فهو يمثل قطعة الأثاث الوحيدة في البيوت الفقيرة، وعليه يأكل وينام أفراد العائلة، كما كانت تغطي أرضية المساجد بالخُصُر أيضاً⁽¹⁰⁾.

وكانت الخُصُر المستعملة في أثاث البيوت والمساجد من النوع المزخرف، أما الخُصُر الخشنة والأقل جودة، فإنها تستعمل عادة لتجفيف حب الزيتون، وحفظ التمور، والشعير، والفول السوداني وغيرها، وتسوق محلياً إلى مناطق الجنوب والشمال وفي حالة تغطية الحاجات المحلية، تصدر الخُصُر خارج الولاية، إلى كل من استانبول وتونس ومصر، حيث كان الطلب عليها عالياً⁽¹¹⁾.

ويقدّر القنصل الإنجليزي عدد الخُصُر ما بين 70,000 و 80,000 حصير في السنة، بسعر يصل ما بين 7000 و 8000 جنيه إنجليزي⁽¹²⁾.

وبالرغم من رخص هذه الخُصُر، وخفة وزنها، ومنافسة الخُصُر الأوروبية لها، إلا أنها ظلت الجزء الأهم من أثاث البيت، وبما أن ثمنها كان يساوي من 8-10 قروش لكل حصير، فإنها تصل إلى غالبية الناس.

أما الصناعة القائمة على أشجار النخيل فهي من الصناعات التقليدية اليدوية المتقنة في مصراتة التي تعتمد أساساً على النخيل، مثل الصنور، والجريد، والمهارييس، والحبال المتقنة القوية بمواصفاتها الجيدة، وأنوعها المختلفة، بالإضافة إلى القفاف، والعلايق، والقداقيد، والزناجيل، والسلال، والبراسيم،

⁽¹⁰⁾ عقول البر بار، ص 39.

⁽¹¹⁾ هسيور بن موسى، ص 152.

⁽¹²⁾ عامر، ص 305.

والمراوح، والمعالف، والراوني، والشوامي، والأطباق، والخُصُر، والمفارش، وغير ذلك، مما يؤخذ من الليف وسعف النخيل⁽¹³⁾.

ويؤكد علي صفي الدين بن إسماعيل على ذلك، ويضيف بأن جودة التمور في المدينة بأنواعها المختلفة، كالبيكراري، والعامي في لونه، ومظهره، ونعومة ملمسه، ورطابة مادة كتنته، وعذوبة نكهته، وحلاوة طعمه. مما جعلها تدخل في الصناعات ذات المنشأ المحلي، كالرب، أو مربى التمور، وعجين تمور البكراري، والبيض العامي⁽¹⁴⁾.

ثانياً: النشاط التجاري:-

أ- التجارة الداخلية

لعبت المدينة دوراً مهماً في المجال التجاري على مر العصور بتغلب العقلية الاقتصادية والتجارية على معظم نشاطات حياتهم العملية، لغرض تحقيق مستوى حياة معيشية أفضل، ذلك النشاط الذي كان يزاوله قطاع كبير من الناس، فالتجار هم أصحاب النشاط الذي يروج للمنتجات ويسيل للمواطن سبل الحصول على حاجته ولوازمه وقد اشتهر أهالي مصراتة بهذه المهنة ونجحوا فيه أيما نجاح في الداخل والخارج وكان النشاط التجاري يتم بين مصراتة والمدن الليبية الأخرى من المناطق الداخلية والشمالية من أجل نقل محاصيلهم الزراعية والانتاجية وبضائعهم التجارية لبيعها في الأسواق المحلية وتصدير الفائض منها الي الخارج فقوافل العربات التي تـسـحـن بالبضائع كالمحاصيل الزراعية من الحبوب

⁽¹³⁾ علي محمد التومي عبدالرحمن وأحمد عبدالرحمن الشهباني، عصر محمد التومي سيرته الذاتية وأثره العلمية، مطبعة النخيل، مصراتة، ط1، 2004، ص130.

⁽¹⁴⁾ علي صفي الدين بن إسماعيل، أحد كبار السن في مفاتحة نفوية أحرارها البحث معه في مصراتة يوم 2006/11/15.

والتمر والخضروات بالإضافة إلى المصنوعات الصوفية كالبطاطين والسجاد والحيوانية كالبيض والدجاج نجد طريقها إلى أسواق تاورغاء، وبني وليد، وسرت، ومدن الجنوب، بالإضافة إلى تجار زليطن، وطرابلس، والمدن الشرقية، ولم ينحصر النشاط التجاري في المدينة على داخل حدود ليبيا، بل تعداه إلى الأقطار المجاورة، وجرى التعامل مع تجارها، لا سيما مصر وتونس⁽¹⁵⁾.

ويقول الحشاشي 1887م في إشارة منه إلى تجارة المدينة بقوله: "... يباع بهذه الأسواق جميع أنواع الحيوانات، ومنتجاتها للعرب الوافدين من المناطق الداخلية المجاورة للمدينة، بل وتُشحن قوافل العربات بألاف من صناديق اللحوم، وبها أنواع طيور من الحمام والإوز إلى طرابلس في طريقها للتصدير"⁽¹⁶⁾. وتُعقد الأسواق المحلية ثلاث مرات أسبوعياً في أماكن وقرى مختلفة تابعة لسلطة المدينة، وأما السوق الرئيسي فهو يبعد مسافة ثلاث ساعات عن القرية الرئيسية⁽¹⁷⁾. وكانت الأسواق المحلية في المدينة ملازمة لعملية البيع والشراء، من حيث تعددها، وتخصصها، وهي إما أسبوعية، كسوق الثلاثاء، وسوق الجمعة، وسوق الأحد، وإما أن تكون أسواقاً دائمة، مثل سوق الترك، وكان لكل مادة أو سلعة سوق خاصة بها كالخرداجية، والنحاسية، والخشبية وغيرها.

وكانت مواقع الأسواق توجد عادة على أطراف المدينة، كما هو الحال في كافة المدن الليبية الصغيرة، وقد قامت هذه المدينة حول المناطق المأهولة التابعة لثلاث قبائل، وهي: الدرادفة - الكوافي - المقاصبة، وكانت الحدود الغربية

أولاً أحمد جهان الثورنية وأحمد محمد بن نصر، 15 ومابعدهما.

أولاً محمد بن عثمان الحشاشي، ص 101.

أولاً جيمس ويتلاندسون، ص 574.

الأصلية هي مواقع الأسواق، كما أن امتداد الطريق الحالية من الشرق إلى الغرب عبر المدينة كان طريق القوافل القديمة، والتي تنحرف من الجنوب إلى الغرب، وذلك لتجنب الكثبان الرملية التي تمتد إلى الداخل باتجاه غرب المدينة⁽¹⁸⁾.

ويتركز النشاط التجاري للمدينة موضوع البحث في الدكاكين والميادين والفنادق.

- الدكاكين:

وتفتح الدكاكين أبوابها في ميدان وسط السوق، وكذلك في ميدان التركية، أو بقية الشوارع، وأغلب مبيعاتها المواد الغذائية، بالإضافة إلى بيع القماش، أو حياكة الملابس، والبعض منها مخصص لبيع العطرية، أو مزاوله حرفة الحلاقة، ما عدا شارع العمال الذي يحترف أصحابه صناعة الصفايح الزنكية "الزيفقو"، كجراندل المياه، ومواقد الشاهي، وقصاع الغسيل، وصناعة "الفراديش" والمحاريث.

- ميدان السوق:

ويعتبر هذا الميدان مركز النشاط في مدينة مصراتة، وله عدة شوارع من كل الاتجاهات، فمن الناحية الغربية يتفرع منه شارعان يربطانه بالحي الحكومي وشارع طرابلس، ومن الناحية الشرقية يتفرع منه شارع الشيخ بمحلاته التجارية، ومنه تتفرع حارة اليهود التي تقضي إلى ميدان التركية، ثم يمتد شارع الشيخ حتى يصل في قرية المقابوبة وأزقتها، ويخرج منه شارع يوازي شارع جامع الشيخ، يربطه بشارع العمال، بالإضافة إلى شارع ثالث يفضي إلى ميدان التركية مباشرة، وقبل أن يصل إلى ميدان التركية، يفتح به فندق الخضار الذي تباع فيه جميع أنواع الخضار والفواكه، ويفضي فندق الخضار إلى رحبة اللحم، وهي صقان من محلات الجزارين داخل ساحة يباع فيها لحم الغنم والماعز والبقر والإبل، ومن رحبة اللحم ينفتح قوس يطل على رحبة الدجاج والبيض من الجهة القبلية، وينفتح مدخلها

(18) فوزي عبدالمعبد الأسدي، ص 258-259.

الرئيسي من الجهة الشرقية على جانب من ميدان التركة، ومن الناحية الجنوبية لميدان السوق يوجد شارع "الكرمة" الذي يمتد حتى يصل فندقاً يسمى فندق "الكرمة"⁽¹⁹⁾.

ويؤكد علي صفي الدين بن إسماعيل على ذلك، ويضيف ان الجهة الشمالية لميدان السوق يوجد بها فندق الزيت، الذي يبدأ مدخله ببوابة ضيقة مقوسة، وعلى امتدادها شارع به محلات تباع الزيت، ويليه محلات للنحاسين ثم فندق آخر به محلات صناعات البلغ، والجبانر، والتزادين، والأحزمة الجلدية، يليه فندق اللفة، أو ما يسمى "سوق الدلالة"، وهي سوق مسقوفة، محلاتها ضيقة، وتباع بها الأكلمة، والجروود، والأعبيية، والأكسية، وعلى امتداد هذا الشارع توجد رحبة الشعير، وآخر شارع من الجهة الشمالية للميدان يوصل إلى رحبة الحوت وجامع شنيشع، ويوازيه غرباً شارع أحمد الشريف .

ب - التجارة الخارجية:

وتشمل التعامل التجاري الذي يتم بين هذه المدينة وبين مختلف دول العالم الخارجية العربية والإسلامية والأفريقية والأوروبية، مما يدخل ضمن ممتلكات الدولة العثمانية، أو له علاقة سياسية واقتصادية معها، عن طريق القوافل البرية أو الموانئ البحرية.

فالتقل الملاحى لتجارة ليبيا يتمركز في موانئ طرابلس، ومصراتة، وبنغازي، وغيرها وعن طريق هذه الموانئ يتم التبادل التجاري مسابين دول أوروبا، وولايات الشمال الأفريقي، بالإضافة إلى بعض الجزر والمراكز التجارية الصغيرة على شواطئ البحر الشمالية.

(19) أحمد جهان التورتية وأحمد محمد بن نصر، ص 14 وما بعدها.

كانت السفن تتطلق من موانئ مصراتة البحرية، مثل ميناء قصر أحمد، وميناء زريق، وميناء العريقات، وقد شهد ميناء قصر أحمد 1902م نشاطاً تجارياً مع مالطا وبنغازي والإسكندرية، حيث كانت البواخر تمر به مرتين في الأسبوع، وجاءت في محصلة عن الرسوم الجمركية لموانئ ولاية طرابلس أن جمارك ميناء مصراتة وجاء في المرتبة الثانية بعد طرابلس سنة 1902م، حيث بلغت وارداته 34000 فرنك(20).

وكان النشاط التجاري البحري في العهد القره مانلي يلقي اهتماماً كبيراً من قبل السلطات العثمانية بتنشيط وتشجيع هذا النوع من التجارة، واهتمامها بتوفير الحماية الضرورية للسفن التجارية ضد اعتداءات وقرصنة بعض البلدان، والجهات الأجنبية.

1- تجارة القوافل:

عرفت تجارة القوافل منذ القدم وكان من الأسباب التي شجعت هذه التجارة في بدايتها هو الحصول على ريش النعام الثمين و كنتيجة لمطاردته في عمق الصحراء اندفع التجار وراء إجراءات الكسب فأخذوا يتوغلون تدريجياً نحو النواخل للحصول عليه الأمر الذي أدى إلى ازدهار تجارته وزيادة النشاط الحيوي لتجارة القوافل بدخول هذه السلعة من ضمن متطلبات السوق الشمالية (21) ،

(20) حسين مسعود بومطيفة، ص30 ومحمود ناخي، ص30.

(21) جون فرنسيس لوبون ص61 وركلك شيرين مؤسس، ص183.

و منذ ذلك الوقت رسمت الخطوط التجارية مع بلدان منقطعة الصلة مع العالم
المتمدن وهي (طريق كانوا - طريق برنوا - طريق الواداي) (22).

وهذا هو الأصل في تجارة القوافل التي تربط المناطق المختلفة بمدن
الأسواق الرئيسية لهذه التجارة التي كانت تحمل معها من الشمال البضائع المحلية
و الأوربية المستوردة و تتوجه بها جنوبا يتم تسويقها و استبدالها ببضائع بلاد ما
وراء الصحراء كما أن هذه الطرق التي تسلكها القوافل هي نفسها منذ القدم و
كانت إحدى هذه الطرق البرية التي تربط طرابلس بتشاد تمر بمحاذات الساحل
حتى تصل إلى مصراته ثم تتجه نحو مرزق مارة بسوكنة و مرزق و من مرزق
تسير إلى كوكاوا kukawa عن طريق بلما bilma (23) ، ويتم تجميع القوافل
المنطلقة نحو الجنوب في مراكز محدد و تعتبر هذه المراكز هي نقطة رجوعها
النهائية، وهي المدن الساحلية، مثل مصراته ، طرابلس ، بنغازي ، أو مدن الواحات
الجنوبية ، حيث يمكن الحصول منها على المؤن و الجمال و سائقي الجمال و الأدلة
و المرشدين لتصبح جاهزة كاملاً لمثل هذه الرحلات الطويلة (24).

ويذكر ديلا شيلا أن الوصول إلى الجنوب و من مصراته بالذات يمثل
أقصر تلك الطرق (25).

وكان من الأسباب وراء بقاء طرق القوافل مدة طويلة المسالك الآمنة ،
الآبار ، و الوديان الوفيرة بالمياه ، و مراكز الأسواق المنتشرة في الصحراء

(22) برنيسكو كورو ، ص 84 .

(23) ليو القاسم محمد العزيمي التقاليد و العراصات الجماهيرية دراسة في الجغرافية ،

دار نيميرية للنشر و توزيع و التوزيع - ص 24 ، 2005م - ص 95

(24) حسن المنشي علي ، علاقة ليبيا ببلدان ما وراء الصحراء في عهد يوسف باشا القره مانلي

فيما بين 1795 - 1832 رسالة ماجستير ، جامعة لارويونس بنغازي ، 2005 ص 72 .

(25) ديلا شيلا ، ص 45 .

و كانت حركة البضائع على طرق القوافل لها علاقة بالمنتجات المتوفرة
للتصريف و بالطلب في الأسواق المختلفة و الربح الذي يوفره .

و تأتي القوافل التجارية القادمة من الجنوب (بلاد السودان) إلى أسواق
مصراته بالعديد من البضائع و السلع و التي من أهمها عاج الفيل و ريش النعام
و الرقيق و الجلود و غبار الذهب ، و يمكن أن نورد نصا عن ديلا شسيلا حول
السلع المرسله من الجنوب إلى مصراته عام 1821 بقوليه " كما أن البعض
يقومون بتجارة القوافل ما بين مصراته و تمبكتوا بحيث تمثل أهم السلع المرسله
جنوبا من المصنوعات القطنية و البسط أما ما ينقل شمالا فيتمثل في الذهب و
العاج و الرقيق و في العادة لا يصل تجار مصراته إلى المناطق الداخلية فتلك
مهمة يتولاها تجار القوافل الزنوج " (26).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب العملات المتداولة داخل ليبيا كان تداولها
يتركز في المدن الساحلية وعن بينها مصراته، وهي العملات الأوروبية، والعربية
والتركية ومن أبرزها القرش التركي، والمحبوب الإستانبولي أو المصري،
والريال التونسي، والفرنك الفرنسي والليرة الإيطالية، والقرش الأسباني، وشكوط
المالطي (27).

فيما بين 1795 - 1832، رسالة ماجستير، جامعة قارونس بنغازي،

2005، ص 109.

و يمكن دراسة حركة البضائع في تجارة القوافل على أساس سوق مصراته

ما يلي :

(26) مصدر نفسه.

(27) حسن العنسي علي، علاقة ليبيا بشدان متوراه الصحراء في عهد يوسف باشا القره مانلي

1. المنتجات المحلية لمدينة مصراته :

و تشمل المجالات الزراعية و الرعوية فالحرص أو جذور الجذاري و الذي كان يجمع من الأرض أو على الطريق العام في المدينة يعتبر من السلع التجارية الرائجة ويذكر ريتشارد سون انه يتم حرقه لجمع ما يمكن من محصوله للتصدير و يقدر قيمة القنطار منه خلال منتصف القرن التاسع عشر حوالي 16 فرنك للقنطار⁽²⁸⁾، بينما يتراوح سعر الشعير خلال السنوات من 1894 - 1899م في المدينة للكوارتز الواحد حوالي 17 جنيها استرليني، بينما شكل معجون التمور عام 1900 ما قيمته المصدرة من 700-2000 جنيه⁽²⁹⁾ كما أكد ريتشارد سون على وجو قطعان من الحيوانات في المدينة تتمثل في الأبقار والماعز و الضأن خلق حركة تصدير نشطة للجلود و الصوف⁽³⁰⁾ ، كما يباع بأسواق مصراته جميع أنواع الحيوانات بما فيها الطيور الداجنة و الإبل التي كانت تصدر إلى الخارج⁽³¹⁾.

- أما المنتجات المحلية من الحرف اليدوية فقد شملت المصنوعات الصوفية كالعباءة و السجاد و الكليم و غيرها⁽³²⁾، و من نبات السمار و نبات

⁽²⁸⁾ ريتشارد سون ، ص 574 .

⁽²⁹⁾ غلجرا ، ص 339 .

⁽³⁰⁾ ريتشارد سون ، ص 142 .

⁽³¹⁾ محمد بن عثمان الحشاشي ، ص 102 ، و انظر أحمد محمد بن نصر ، أحمد أجهان القورنية ص 17

⁽³²⁾ محمد حسن المنكر ، ص 32 .

القصب كانت تصنع الحصر ما بين 70,000 - 80,000 حصير في السنة بسعر يصل إلى 7000 - 8000 جنيه إنجليزي (33) .

2. السلع الواردة من المناطق الشمالية أو الأوربية إلى مدينة مصراته :
إن موقع المدينة الواقع على الطريق الساحلي قد ساعدها في الحصول على منتجات و مصنوعات المنطقة الساحلية أو الأوربية بسهولة و تكلفة قليلة نسبياً ، يقصد تسويقها في المدينة أو تصديرها عبر القوافل التجارية إلى المناطق الجنوبية و أواسط أفريقيا كالقمشة القطنية و المناشف و الحرير و الألبسة الجاهزة و السلع الحديدية و السيوف و الإبر و الورق و السكر و الحلويات و الروائح و البهارات و غيرها و يمكن أن نورد نصا عن ريتشارد سن حول السلع المستوردة فهي كما يلي "... أما السلع المستوردة من أوروبا تتحصر أساساً في الحرير ، و الملابس ذات الألوان الزاهية و يجلب الحرير خاماً أو مصنوعاً بالإضافة إلى العقود و المرايا الصغيرة و الأساور الخشبية و شفرات السيوف و الورق و كذلك أمواس الحلاقة و القفزات و عطر الورد و بعض البسط القطنية الخشنة " (34).

كما أكد ماتوزيو أثناء تجواله عام 1901م في الهضبة الكبرى و إقليم المدن الثلاث و منطقة الساحل الشرقي بقوله "... أن الحجرة التي خصصت له في مدينة مصراته كان صاحبها العربي الثري قد جمع فيها كل الأشياء الأوربية كصندوق الموسيقى و المصباح الحاكي و المناظر المجسمة بالإضافة إلى الحلل و المواقد و الأحذية و خزانات الصحون و الملابس المزينة و كذلك الحوائط المزينة بمناظر معلقة بخيوط أربطة الأحذية و هذه الحجرة مخصصة للضيوف الكبار (36)

(33) شابر ، ص 205 . ريتشارد سن حول مصراتة و حجازها في كتابه "الشرق الأوسط القديم" ، طرابلس 1- (يناير 1981 م) ص 204 .

(34) فوزي عبد المحسن ، ص 254-255 .

(35) ريتشارد سن ، ص 386 .

(36) ماتوزيو ، ص 99-100 .

3. السلع الواردة من مناطق الجنوب الليبي و أواسط أفريقيا إلى مصراته :
كان سكان مدينة مصراتة يستلمون محاصيل وبضائع منطقة فزان و أواسط أفريقيا
عن طريق القوافل القديمة و من جهة أخرى يزودون تلك المناطق بما تحتاجه من
سلع و منتجات زراعية و مصنوعات محلية و أجنبية و يشير ريتشارد سون الى
هذه البضائع بقوله تتشكل البضائع الأساسية لهذه القوافل المتنوعة والمتعددة من
العبيد ، وأنياب الفيل ، والسنا ، حيث قدرت قيمتها الإجمالية بما يساوي 60 ألف
دولار وهو مبلغ سيتضاعف بوصول هذه السلع الى الأسواق الأوروبية يلي هذه
السلع في الأهمية ريش النعام ، وكميات هائلة من الجلود ، التي تأتي بعدها سلع
متنوعة أقل أهمية ولكنها ذات طابع سوداني كالملاعق ، والصحون الخشبية ، وما
إليها من مستلزمات الطبخ ، والأحذية والأمشاط الخشبية وأغلفة الوسائد الجلدية
والأكياس والحقائب وقرب الماء وغيرها⁽³⁷⁾.

- أهم سلع تجارة القوافل :-

- الذهب :

يعتبر من السلع الأولى التي جذبت التجار منذ القدم كالفينيقيين والرومان خلال
تجارتهم مع السودان الغربي كما عرفت احد الطرق التي تربط بين غرب أفريقيا
والشمال الإفريقي باسم طريق الذهب⁽³⁸⁾ .

كما أن كمية الذهب التي كانت تجلب من بلاد ما وراء الصحراء كانت قليلة
وليس ذو أهمية وكان مصدرها منطقة تمبكتو عن طريق نوات⁽³⁹⁾.

- عاج الفيل :

- دخلت هذه السلعة تجارة الصحراء في وقت مبكر منذ عصر
الجرمنت والفينيقيين وقد كان متوفرا بكميات كبيرة مكنته من الدخول

⁽³⁷⁾ جيمس ريتشارسون ص 386 .

⁽³⁸⁾ أحمد الهادي أمين سلع التجارة الصحراوية مجلة البحوث قنارية ،

طرابلس ، 1- (يناير 1981 م) ص 204 .

⁽³⁹⁾ ريتشارسون ص 386 .

في بعض الصناعات كأواني الشرب وأدوات الزينة وأصبح من السلع المرغوبة في شمال الصحراء وكانت من بين أهم السلع التجارية الواردة من الجنوب الى مصراته وفي بداية العقد الثاني من القرن التاسع عشر تراجعت هذه التجارة بسبب عدم أمان طريق برنو بالإضافة الى استحداث مناطق أخرى لتسويقه من شرق وجنوب القارة الأفريقية القارة الأفريقية وتبلغ قيمته دون تصنيف ما بين 400-600 فرنك وتصل سعر النوعية الأفضل المصنفة حتى 800 فرنك ويوجه تصديره بصورة رئيسية الى اسطنبول و انجلترا (40).

- تجارة الرقيق :

ضلت تجارة الرقيق مستمرة منذ ما قبل الميلاد في إطار العلاقات التجارية ما بين بلاد السودان وسواحل الشمال الأفريقي عبر الواحات التي تمثل محطات رئيسية في الطرق التجارية التي تربط بلاد السودان بساحل البحر المتوسط وكان لمؤتمر فيينا الذي عقد في عام 1815 م فرصة لبحث مشكلة الرقيق ومحاربتها وتنظيم عمليات القضاء عليها فالرقيق يعتبر في القرن التاسع عشر بضاعة ذات قيمة تجارية كبيرة تأتي من السودان وعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية قد وقعت اتفاقية مكافحة الرق إلا أن التجار استمروا في استجلاب الرقيق التي كانت من أكثر الأعمال التجارية ربحا للقوافل حيث تحمل سنويا حوالي 8 إلى 10 آلاف رأسا من الرقيق إلى الشواطئ (41)؛ كان نصفهم يصدر عن طريق طرابلس إلى الموانئ الشرقية من البحر المتوسط مثل

⁴⁰ - سمي جوزيف شارب من 172 .

⁴¹ نجمي رجب ضيات مدينة غات ونجزة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر حطاً .

مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية طرابلس - 1999م، ص 229.

أزمير، ومصر، وقبرص، وكريت، واليونان⁽⁴²⁾، غير أن هذه التجارة أصيبت بالتراجع في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر كغيرها من السلع وعلى كل حال فإن تجارة القوافل كانت نشطة طيلة العهود السابقة ثم أخذت بعد ذلك تنهار بسبب الركود والضعف والمعاناة والمخاطرة وخاصة في أواخر فترة الحكم العثماني الثاني وذلك لأسباب خارجية وداخلية ومن أهمها :

- التغيير في الأوضاع السياسية للبلدان الأفريقية .
- اكتشاف طرق بحرية تمكنهم من الوصول إلى السواحل الأفريقية ونقل السلع والمنتجات دون الحاجة إلى القوافل التجارية الصحراوية.
- تحريم تجارة الرقيق في أوروبا بعد مؤتمر فيينا 1815 م ومجارات طرابلس الغرب لهذا الطلب .
- تناقص الطلب على بعض البضائع والمنتجات الأفريقية كريش النعام ، وسن الفيل ، وتراب الذهب ، في الأسواق الأوروبية .
- هبوط أسعار المنتجات السودانية بسبب المنافسة على الأسواق العالمية مع بعض البضائع المشابهة الواردة من مراكز أخرى من أفريقيا .
- تقليل التجار المحليين من نشاطهم وإيقاف البعض بسبب ضالة الكسب الذي تدره تجارة القوافل⁽⁴³⁾.

2- الأسواق الخارجية "الصادرات"

ظلت هذه المدينة مركزاً تجارياً هاماً بين المدن الليبية بسبب موقعها على شاطئ البحر، حيث يسر لها ميناؤها السبيل إلى إقامة صلات وثيقة مع بعض الدول الأوروبية، بالإضافة إلى أن معظم القوافل التجارية المتجهة إلى أوساط أفريقيا، أو إلى مصر، كانت تتخذ من مصرانة محطة رئيسية لرحلاتها، علاوة على ما كانت تقوم به من إنتاج للسلع المحلية التي أوجدت أسواقاً رائجة لها داخل

(42) حسن المنفي علي، علاقة ليبيا ببلدان ما وراء الصحراء في عهد يوسف باشا آقره مانلي

فيما بين 1795 - 1832 رسالة ماجستير، جامعة قزوين بنغازي، 2005، ص 119

(43) فرانسيسكو كورو، ص 84

وخارج ليبيا، كالسجاد، والمرقوم، والكليم، والتي كانت تصدر إلى تونس والجزائر وعدد من الدول الإفريقية⁽⁴⁴⁾.

وقد أشار جيمس ريتشاردسون 1845م إلى وجود حركة تصدير نشطة لكل من الجلود والصوف .

بلغ المجموع الكلي للصادرات منذ عام 1850م من جلود الأبقار والماعز والكباش في ولاية طرابلس، بما فيها المدينة موضوع البحث، ثلاثين ألف كيلوجرام من جلود الأبقار، بمقدار ألف فرنك، يذهب معظمه إلى تركيا، وكميات قليلة إلى فرنسا وإيطاليا، بينما بلغت القيمة المصدرة من جلود الكباش عام 1861م حوالي 141 ألف فرنك، بينما بلغ المتوسط السنوي للصادرات خلال الفترة 1899-1902م حوالي 264 ألف فرنك⁽⁴⁵⁾ .

وقد جاء في تقرير القنصل الهولندي عام 1858م أن أهم الصادرات التجارية للمدينة هي الحصر الجميلة، والأنشطة التي ترسل إلى طرابلس، ومنها إلى مختلف المناطق الساحلية، وإلى تونس، وبلدان المشرق، كما أنها تقوم بتصدير الأبقار، والقمح، والشعير، والصوف، والحصر إلى مالطا⁽⁴⁶⁾.

وكانت أهم المصنوعات الصوفية المصدرة تتمثل في العباءات، حيث يباع منها في داخل ولاية طرابلس بمبلغ 13000 فرنك، بينما تبلغ القيمة المباعة في كل من بنغازي ومصر وتونس 200 ألف فرنك خلال 1899-1902م من ما قيمتها 367 ألف فرنك، تم تصديرها إلى بنغازي، كما يباع السجاد بنوعيه الفرش، والكليم في الداخل والخارج سنوياً بمقدار 3300 فرشة، بمبلغ وقدره 210 ألف فرنك إلى كل

⁽⁴⁴⁾ شعير بن موسى، ص 174.

⁽⁴⁵⁾ نادبة كاجيجي، بعض مظاهر تجارة طرابلس الغرب، ص 264.

⁽⁴⁶⁾ الفارس أ. شتا، ص 259.

من بنغازي ومصر، وكذلك الكليم الذي بيع منه حوالي 1500 كجم بثمن وقدره 13 ألف فرنك، من جملة ما تم تصديره من السجاد إلى تركيا خلال عام 1899-1902م بقيمة 203 ألف فرنك⁽⁴⁷⁾.

وبالإضافة إلى السجاد، كان يصدر من مصراتة حصر تاورغاء بقيمة من 7000 إلى 8000 ليرة إلى مصر وإسطنبول⁽⁴⁸⁾، والملح المستخرج من سبخة قصر أحمد، وتاورغاء، وجدور، الجداري، التي تصدر إلى مصر بقيمة 16 فرنكاً للقنطار علاوة على آلاف الصناديق المحملة بالدجاج والبيض، والتي تصدر إلى مالطا وإيطاليا وفرنسا⁽⁴⁹⁾.

جاء في تقرير القنصل الإنجليزي عام 1900م أن معجون التمر يشكل جزءاً هاماً من الصادرات التي تصدر إلى كل من مصر وتركيا، وأن كمية معينة من نوى التمر يتم تصديرها إلى إيطاليا، لاستخدامها في غش البن، وعلى الصعيد الداخلي تصل القوافل كل خريف من السنة إلى مصراتة لغرض شراء التمر، وقامت عدة محاولات لتصدير التمر إلى أوروبا لأغراض التقطير، إلا أنها جميعاً باءت بالفشل، وتتراوح قيمة التمور المصدرة إلى كل من مصر وتركيا ما بين 700-2000 جنيه، وهذا يتوقف على طبيعة الموسم من حيث الجودة والرداءة⁽⁵⁰⁾.

وأما بالنسبة للقمح والشعير، فإن المصادر التاريخية عام 1851-1852م باعتبارهما عامي الرخاء في كامل إيالة طرابلس، تقدر مجمل النشاط التجاري في الإيالة لهذين الصنفين كالآتي:-

القمح 600,000 كيلو غرام بسعر 4.50 فرنكاً للكيلو المجموع: 700,000 فرنك.

⁽⁴⁷⁾ محمد حسن شتور، ص 32.

⁽⁴⁸⁾ عاجز، ص 305.

⁽⁴⁹⁾ محمد حسن المنصور، ص 32.

⁽⁵⁰⁾ عاجز، ص 341-342.

الشعير 400,000 كيلوتريكي، بسعر 1.25 فرنكاً المجموع: 500,000 فرنك⁽⁵¹⁾.
 وعادة ما يتغير محصول الشعير وفقاً لكمية وتساوي توزيع مياه الأمطار،
 فهو يتراوح ما بين 1,400,000 إلى 2,000,000 بوشل، ويعتبر الرقم الثاني
 محصولاً خارقاً للعادة، وهذا يحصل بمعدل كل عشر سنوات، وخلال السنوات
 السبعة قد يهبط الإنتاج إلى حد أن يبلغ 475,000 بوشل^(*).
 وخلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، كانت كميات وقيمة
 البضائع التي يتم تصديرها إلى إنجلترا عبر ميناء مصراتة، كالاتي:-

السنة	الكمية كوارتز	قيمة البضاعة (الإجمالي)	قيمة البضاعة بالجنيه	تكلفة الكوارتز الواحد بالجنيه
1894	13,207	5,548	46,000	17
1895	13,207	5,548	46,000	17
1896	14,521	406,696	552,000	17
1897	14,521	406,696	552,000	17
1898	1,257	131,016	18,000	1
1899	800	162,456	24,000	115 ⁽⁵²⁾

3- الموانئ التجارية:-

من الطبيعي ان النشاط التجاري الليبي عبر الصحراء ما كان ليزدهر وينمو
 لولا وجود نشاط تجاري بحري، يتم بموجبه نقل السلع المحلية والأفريقية إلى
 الخارج، وجلب سلع ذلك العالم إلى ليبيا وأفريقيا، وكانت الموانئ الليبية تعج

⁽⁵¹⁾ تشارس أ. شتا، ص 268.

^(*) بوشل (Buseil) مقياس للحبوب يسوي ثمانية حانوفات وثمانية بوشل يسوي واحد طن.

⁽⁵²⁾ غانور، ص 339.

بعشرات السفن الداخلة والخارجة، وكانت مدينة مصراته، وضمن المدن الليبية الهامة التي هبنت لها السبل لإقامة صلات تجارية مع الدول الأوروبية، وذلك منذ القرن السادس عشر، بالإضافة إلى أن بعض القوافل التجارية المتجهة إلى أواسط أفريقيا، أو إلى مصر، كانت تتخذ من مصراته محطة رئيسية لرحلاتها.

ويعتبر العهد العثماني الثاني 1835/1911م فترة الازدهار الحقيقي لمدينة مصراته وموانئها، وتشير تقرير القنصل الهولندي إلى قدوم 40 سفينة تقريباً في كل سنة لمرفئها الواقع على مسافة قريبة من المدينة لنقل السلع المصدرة كالأبقار، والقمح، والشعير، والصوف، والحصر، إلى مالطا⁽⁵³⁾.

وفي العام 1854 كان هناك ثلاثة موانئ، يشرف عليها فرانثيسكو ريدجيني F.Redgini⁽⁵⁴⁾، تفصل بينها مسافات يحتاج بلوغها قضاء عدة ساعات من مصرات⁽⁵⁴⁾، ويمكن القول بأن أحد هذه الموانئ، وهو ميناء العريقات، وهو ملاصق مباشرة لميناء أبي شعيرة، الواقع إلى جهة الشرق منه بمسافة 500 متر تقريباً على ساحل قرية بدر الشمالية الشرقية، وكذلك ميناء المرسى الواقع مباشرة إلى جهة الشرق منها، على ساحل منطقة الرملة الشمالية، ومن الجدير بالذكر أن ميناء قصر أحمد يعتبر من أقدم وأكبر هذه الموانئ، بفضل أهميته التجارية، وهو يقع إلى جهة الشرق بقليل من ميناء العريقات بنحو 8 كيلومترات، والمذكور في المصادر القديمة باسم "كيفالاي"⁽⁵⁵⁾.

⁽⁵³⁾ الفارس أ. شتا، ص 259.

⁽⁵⁴⁾ إيضاحي الحسنة موبود في طرفلس تمتع بالحماية التوريطيقية مع زوجه شاطية، ممثل للحجر الصخر، معين من قبل باتا طرفلس يتقاضى مرتب 10 دولارات مقابل ما يقوم به من عمل في هذه الموانئ.

⁽⁵⁴⁾ جيمس ريتشاردسون، ص 572-573.

⁽⁵⁵⁾ عمر محمد التومي عذررحمن، ص 120.

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر أصبحت المدينة ثاني المراكز التجارية
والعمرانية في ولاية طرابلس الغرب بفضل الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في بعض
الصادرات المحلية، كالقمح والشعير والزيت والسمن⁽⁵⁶⁾.

وقد ظلت المدينة محافظة على رواجها التجاري والعمراني طيلة العقد
الأول من القرن العشرين، حيث كانت البواخر تمر بها مرتين في الأسبوع، بسبب
تجارتها الرائجة مع كل من مالطا وبنغازي والإسكندرية.

وجاء في محصلة عن الرسوم الجمركية لبعض الموانئ التجارية بولاية طرابلس
الغرب عام 1902م أن جمرك مصراتة في المرتبة الثانية بعد طرابلس حيث بلغت
وارداته كالآتي:-

- مصراتة 34,000 فرنكاً.

- الخمس 7952 فرنك.

- زيتن 2650 ألف فرنك.

وكان عدد المنارات الموجودة بسواحل طرابلس الممتدة من حدود تونس

إلى العادي الفارغ شرقاً ثلاثة مناير:

الأول: بطرابلس.

الثاني: بالخمس.

الثالث: بمصراتة⁽⁵⁷⁾.

كان ميناء مصراتة يتألف من أبنية للجمرك العثماني، ووكالة للبواخر

الإيطالية، والمدرة وثت نزول القوافل الإيطالية بالميناء في شهر يونيو 1912⁽⁵⁸⁾.

(56) محمود ناصري، ص 98.

(57) غيورغ فون غريفتر، ص 309-310.

(58) فرانشكو كوزو، ص 61.

كما وجدت به بعض من معدات تستخدم في عمليات الشحن والتفريغ، والمتمثلة في ستة مواعين، حمولة كل منهما ثلاثة أطنان ماعونتان حمولة طن واحد، تستخدم في شحن وتفريغ السفن ذات الغاطس الكبير، والتي ترسو بعيداً عن الميناء بسبب قلة عمقه⁽⁵⁹⁾.

4- نظام العمل في المجالات الاقتصادية :

لقد كان الفلاحون والحرفيون يخضعون لنظام دقيق متميز علي ذلك النظام الذي يخضع له التجار فطرق الإنتاج وهامش الأرباح المخصص لأفراد وهذه الفئات يخضع لرقابة شديدة من قبل السلطات العثمانية باعتبارهم ينتجون الضرورات الأساسية للحياة علي الرغم من أن القطاع الرعوي والزراعي يظم الغالبية العظمي من السكان، أكثر من غيره من القطاعات ويمثل أساس ثروة المجتمع وعليه تعتمد الأغلبية الكبرى من الناس بالاطافة إلي انه يشكل النسبة العظمي من صادرات البلاد، ولكن في ظل علاقات إنتاج شبه إقطاعية والضرائب الباهضة وهامش الأرباح المنخفضة لهذه الفئة يلم عن عدم جدوى الاستثمار في هذا القطاع حيث ذهب جل الاستثمار وبشكل كلي إلي قطاعي الحرف والصناعات التقليدية، وفي التجارة⁽⁶⁰⁾.

وسنحاول أن نسلط الضوء علي البعض من أنماط العمل في المجالات الاقتصادية المختلفة في المدينة موضوع البحث ويرى الباحث من الضروري الإشارة إلي أن ماسيرد من ملاحظات هنا هي نماذج وليس حصراً لان أنماط العمل في هذه المجالات عديدة ومتنوعة ولتوضيح الصورة سنحاول أن نقسم هذه الأنماط إلي فروع ثلاثة وهي : نظام العمل في المجال الزراعي والرعوي، ونظام العمل في المجال الصناعي والحرفي ، ونظام العمل في المجال التجاري .

نظام العمل في المجال الزراعي والرعوي:

يختلف هذا العمل من شخص لأخر ومن سنة لأخري فالبعض يعمل باجرة يومية بمبلغ معلوم، والبعض الأخر باجرة سنوية الي غير ذلك من الأنماط فعلي سبيل المثال يذكر ان الجمل او الحصان الذي يقوده مزارع ما يحرث سنويا حوالي سبعة كيلو قسطنطين من الشعير، وكيبل واحد من القمح، وهو ما يسمى سكه "seka".

⁽⁵⁹⁾ فرانسكو كورو، ص 61.

⁽⁶⁰⁾ عقيل البرهان، ص 21.

وفي السنوات العادية يحصل الشخص الذي يتم تاجيره ليقود حيوان ما ويحترث سكه علي حوالي 5-20 فرنكا فضة ،مع تموينه طوال المدة التي يستمر فيها بالعمل ،وعادة ما تكون هذه المدة مابين عشرين يوما إلي شهر⁽⁶¹⁾.

اما نظام العمل التطوعي فهو بدون مقابل ، ويلاقى الترحيب من الاهالي ،لانه مثل هذا العمل سيعود علي المشاركين بنفس الفائدة اذا ما وجد احدهم نفس الظروف ويتجز هذا العمل بين الناس دون تدخل السلطات ،ويقوم هذا العمل علي اساس تعاون السكان فيما بينهم لإنجاز أعمال خاصة ،كجني بعض المحاصيل الزراعية في موسم معين ،وبناء المساكن ،وغيرها من الاعمال التي لا يستطيع الشخص بمفرده القيام بها ،وهو ما يسمي بالرغاطة⁽⁶²⁾.

وفي بعض الاحيان يتحصل العامل علي اجرة إما بنظام الحصص او بنظام المغارسة فالاول يتحصل عليها عينا لانقدا حسب كمية المحصول ، وهو ما يطلق عليه الخماس أي انه يتحصل علي خمس المحصول في الحبوب والتمور وهي الصفة الغالبة علي النظام العمل في المجال الزراعي يلجا العامل الي هذا الأسلوب لعدم ملكيته الارض ووسائل الانتاج الاخرى بينما يكون نظام العمل بالمغارسة مكتوبا، يتم الاتفاق عليه بين مالك الارض وطالب المغارسة علي اساس المشاركة لمدة زمنية يتفق عليها، وهي تشمل الزيتون والنخيل واشجار الفاكهة⁽⁶³⁾.

ويمثل المجال الرعوي عاملا اساسيا في حياة الانسان اليومية نظرا لما تمثله الحيوانات من اهمية من الناحية الاقتصادية والمعيشية كالأبل ، والابقار، والاعنام، والمعاز ،والحمير ،والبغال، والخيل ، ويعتبر الجمل اهم تلك الحيوانات من حيث استعماله في التنقل ،والحرث ،وجذب الماء من الآبار لسقي المزروعات ونقل البضائع وطحن الغلال في الطواحين ،وعادة ما يتم التعامل به عن طريق الشراء، في الوقت التي تجد فيه مربي الأبقار يودعون أبقارهم عند أشخاص إما لغرض الامانة او بنية المشاركة ، بينما نجد مربي الاعنام والمعاز يقومون برعايتها بأنفسهم ،أو يودعونها عند أشخاص أو يقومون بتاجير رعاها مقابل اجرة بعدد من الحيوانات يتفق عليها واما بالنسبة للخيل والحمير فان التعامل بها يتم عن

⁽⁶¹⁾ لغارس، أ. تهنتا، ص 249.

⁽⁶²⁾ عتيل البريار ص 23 وكذلك نوسر بن موسى المصنف العربي ليس في هذه العنق من ص 75 .

⁽⁶³⁾ عتيل البريار ص 24-25.

طريق تاجيرها ولذلك يوجد عند أطراف المدينة عدة اماكن اتخذت كمحطة لربط الحمير، تسمى "رقعة" يتولى أمورها من يقوم بشؤونها، حيث يستقبل القادم، ويعتني بربط حماره في مقابل اجر يتسلمه عند الإياب⁽⁶⁴⁾.

نظام العمل في المجال الصناعي والحرفي:

كان العمال في العهد العثماني الثاني مقسمين الي ثلاثة مجموعات هي الرقيق، وكان ذلك قبل ان يحرم في نهاية القرن التاسع عشر تم صغار الحرفة او صبيان الحرفة، واخيرا الأجراء، ويتم التعامل بين أصحاب القطعاع الصناعي والعمال علي سبيل المقطوعية او العمل بالإقراض، او الأجرة او المشاركة⁽⁶⁵⁾.

فالأول يتم فيه الاتفاق بين الصانع ورب الصناعة علي تصنيع عدد من القطع المراد صنعها، علي ان يتقاضى الصانع اجرا عن كل قطعة تصنع او باجر معين عن كامل القطع المراد إنجازها بينما يوفر العمل بالإقراض راس المال للصانع من رب العمل الذي بدوره يتولي صناعة ما اتفق عليه وبعد بيع الإنتاج يبقى راس المال لصاحبه، علي ان تقسم الأرباح مناصفة بين رب المال والصانع، او حسب ما يتم الاتفاق عليه مسبقا ونظرا لعدم توفر المال الكافي لدي بعض الصناع، مما يمكنهم من فتح حوانيت لممارسة مهنتهم لصالح أنفسهم نجدهم يشتغلون لدي الغير باجرة وتكون الشراكة باتفاق حرفيان او اكثر في صناعة ماء، ويتم بذلك جمع راس المال، والعمل سويا علي ان تقسم الأرباح فيما بينهم⁽⁶⁶⁾.

نظام العمل في المجال التجاري :

نظرا لوجود العديد من الاسواق المحلية التي ارتبطت مع مدينة مصراته بحركة دائمة ومستمرة بيعا وشراء، مثل بنغازي وطرابلس، وزليتن، والخمس، وغيرها الامر الذي يتطلب تحميل ونقل هذه البضائع بين المدينة والاسواق الداخلية والخارجية وسواء تلك التي يتم نقلها عن طريق البحر، للمدن التي تطل علي الشاطئ او القريبة منه او التي تنقل بواسطة الإبل والدواب في قوافل الي المناطق الداخلية، والعودة اليها محملة ببضائع تلك المدن ويذكر ان قافلة كبيرة مكونة من حوالي مائتي جمل تخرج كل اسبوع بعد صلاة الجمعة متوجهة الي طرابلس حاملة معها بضائع من مصراته⁽⁶⁷⁾.

⁽⁶⁴⁾ احمد جهان الثورثية، واحد محمد بن نصر، ص 18.

⁽⁶⁵⁾ عقيل البر بلر ص 41.

⁽⁶⁶⁾ محمد عمر مروان، ص 348.

⁽⁶⁷⁾ محمد حسن المنتصر ص 33.

كما أن منتجات الصناعات التقليدية كالأصناف المفروشات والبساطين والحصر وغيرها كانت تنقل من مصراته إلى أسواق أخرى في مختلف المناطق⁽⁶⁸⁾. ويتم التعامل في المجالات التجارية وفق الأنماط التالية : قروض السلم ، يعتبر هذا النوع من التعامل التجاري من أكثر الأنواع شيوعا ، يحدد فيه صاحب رأس المال المنطقة المراد أن يتجر فيها المقترض بسلعته دون غيرها والإفعلية أن يستأن من صاحب رأس المال ويتفقان على مدة الدفع على أن يكون ترجيح المبلغ بسعر السلعة وقت الدفع وعلى سبيل المثال ما جاء في وثيقة من سجلات محكمة طرابلس الشرعية عام 1855 من أن المقترض استلم في بنغازي 71 محبوبة اسلامبوليا على وجه القرض المقيد للمتاجرة به من المقترض مابين بنغازي ومصراته وطرابلس على أن يكون الربح مناصفة بينهما وبعد استلام المقترض المبلغ ذهب إلى مصراته واشترى تمرا من مصراته وسافر به إلى بلد تونس عن طريق البحر وفي الطريق غرقت السفينة مع المقترض فألزمت المحكمة برد مال المقترض تماما من المقترض وعلى العكس من ذلك فالإقراض الحسن أو الحر غير مقيد حيث يسمح لصاحب رأس المال للشخص الذي يتجر به حرية التنقل بالمناطق التي يتجر بها بينما يكون الحال بالنسبة للبيع المؤجل بأن يقوم البائع ببيع سلعة ما، للمشتري بمبلغ أكثر من السعر الحقيقي، وقد يصل أحيانا إلى الضعف على أن يؤجل البائع للمشتري دفع ثمن البضاعة على أجل ويتم التعامل في إقراض الشراكة عن طريق الاتفاق بين شخصين أو أكثر فيما بينهم لإنشاء شركة على أن يساهم كل منهم في رأس المال⁽⁶⁹⁾.

5- الضرائب:

من الأمور التي كانت تلفت النظر تدمير الأهالي من جراء الضرائب الكثيرة التي كانت تفرض عليهم رافقها حكم مركزي صارم ومقنن ومنظم ودقيق وخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب ، والأمور المالية عموما ونظمت السلطات العثمانية عملية الجباية وفق ما نصت عليه الأعراف السائدة والطرق المتوارثة من الشريعة الإسلامية كالضريبة العشر الشرعية والخراج والمكوس الجمركية والضريبة الشخصية وضريبة الأملاك من عقار وحيوان إلى غير ذلك من الضرائب التي اعتمدت عليها الإدارة العثمانية في مصروفاتها اعتمادا كلياً⁽⁷⁰⁾.

(68) عداش علي إبراهيم نماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ص 408

(69) محمد عمر مروان ص 348.

(70) محمد عمر مروان ص 348.

ويمكن تقسيم هذه الضرائب الي قسمين كالتالي :

1- الضرائب المباشرة وتشمل ضريبة العشر وهي تحصيل عيني لعشر الكمية المنتجة من المحاصيل الرئيسية في مدينة مصراته كالقمح والشعير والزيتون والتمور والقصب وغيرها وهي من وجهة نظر مالية تعتبر ضريبة العشر وهي من أهم مصادر الدخل الحكومي في الولاية ،علي اعتبار أن الزراعة كانت تعد المصدر الرئيسي لغالبية المواطنين في البلاد. وبالرغم من أهميتها بالنسبة إلي خزينة الولاية إلا انها كانت غير منتظمة بسبب تفاوت كميات سقوط الأمطار من سنة إلي أخرى علي المنطقة.

وتجبي ضريبة العشر بمعرفة فريق التحصيل المعين من المجلس الإداري للوحدة الإدارية والمكون من المحصل ،المقدر ، الكاتب ، وكانت تدفع إلي هولاء قيمة مالية مقطوعة تتراوح بين 6-8 أليرة تركية⁽⁷¹⁾.

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تم اضافة اثنين من المجلس المحلي الي فريق التحصيل لتقدير المحاصيل قبل جنيها بإشراف مأمور من مقام لمتصرفية كما بينته وثيقة تعداد قضاء مصراته وقبائلها⁽⁷²⁾.

وتتقاضي لجنة تقدير الضرائب مرتباً ما بين 2-4 ليرات خلال مدة خدمتهم وكانت المحاصيل تقدر من اللجنة بحضور المالك نفسه والذي غالباً ماكان يحاول التقليل من قيمة وكمية المحصول بكل الوسائل الممكنة ولو عن طريق الرشوة⁽⁷³⁾. وفي نهاية موسم الحصاد وجني المحاصيل تقوم السلطات المحلية بإشراف مجلس الإدارة ومساعدة مشايخ القبائل بتنفيذ عملية جمع الأعشار ، وتثبت في السجلات الرسمية حسب المقادير التي وضعها المأمورون⁽⁷⁴⁾.

ولأجل ضمان جمع الضرائب والمحافضة عليها ترسل السلطات العثمانية العساكر مع المأمورين لتحصيل وإجبار المواطنين علي الدفع،وتتم مطاردة وملاحقة ومعاقبة كل من يتخلف عن الدفع ،سواء كانوا قبائل ،او أفراد كما حدث

⁽⁷¹⁾ الصالحين جبريل الخفيفي النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835-1912 مركز جهاد الدين سطراليس 2000م

سنة -

⁽⁷²⁾ دار المحفوظات التاريخية طرابلس وثيقة - رقم 477 بتاريخ 1898م بخصوص تعيين مأمور من المقام المتصرفية لتعداد اشجار قضاء مصراته وقبائلها.

⁽⁷³⁾ عيادته علي لورايم ضريبة العشر في ليبيا لثناء الحكم العثماني - مجلة الثقافة العربية (يناير 1985م). ص 19-24.

⁽⁷⁴⁾ دار المحفوظات التاريخية وثيقة رقم 51 سبتمبر 1898م.

لجماعة الاضغيم بقائم مقامية مصراته الذين رفضوا دفع الضرائب المستحقة عليهم
فصدرت بحقهم مذكرة توقيف للتحقيق معهم واستجوابهم⁽⁷⁵⁾.

وبما ان نصيب العشر يتأثر كثيرا بسقوط المطر من عدمها او قلتها فان
العشر المجمع من المحاصيل في السنوات الغير جيدة يكون صغيرا جدا وهذا
لسوء الحظ كثيرا ما يحدث ويكون جيدا في السنوات الخصب كما حدث في
مصراته عام 1889 م حيث قدرت الزيادة في كمية الإنتاج حوالي 345.75 كيله
من القمح 1444.5 كيله من الشعير بالمقارنة مع السنة الماضية⁽⁷⁶⁾.

وقد بلغت قيمة العشر من القمح والشعير في لواء الخمس عام 1876م حوالي
773.980، و18 بارة⁽⁷⁷⁾.

2- أما ضريبة الويرغو والمشهورة عند السكان باسم الميري وهي ضريبة علي
الرأس يدفعها كل ذكر بالغ سنويا وكذلك رسوم محددة علي الأغنام والأشجار
المثمرة جباية نقدية علي مختلف المناطق حسب عدد السكان ونشاطهم الاقتصادي
وممتلكاتهم .

ويشير تقرير القنصل البولندي عام 1856م أن مدا خيل الايالة الاعتيادية
من الضرائب المباشرة كل ما تنتجه الأرض او من الاثاوة السنوية التي
تدفعها القبائل المختلفة او من الخراج المفروض دفعة واحدة علي اليهود او عن
طريق الضرائب المحلية علي الأشجار والحيوانات التي تختلف من منطقة الي
اخرى والتي تصنف بوجه عام كالآتي :

النوع	العدد	الضريبة المفروضة
الزيتون	1	2.5 قرشا تركيا
النخيل	1	2.5 قرشا تركيا
الجمل	1	40 قرشا تركيا
الثور أو البقرة	1	20 قرشا تركيا
الخراف	10	40 قرشا تركيا
الماعز	20	40 قرشا تركيا

(75) دار المحفوظات التاريخية وثيقة رقم 51 سق نكرها.

(76) دار المحفوظات التاريخية طرابلس سجل اعمار نساء مصراته وثيقة رقم 51 سق نكرها.

(77) الصالحين حبريل الخليلي نقلا عن عداشه علي فراهيم تحول الدولة والمجتمع رسالة نكثورة حاصمه بونا 1982م ص 280.

وقد تعفي المناطق أو المحلات من هذه الضرائب ، أما لتعرضها
لكوارث طبيعية أو لتقديمها خدمات تطوعية للسلطات العثمانية (78).

وقد أنشئت لجنة عام 1889م لتحديد ضريبة الويرغو علي المناطق
وبشكل ثابت حيث جاء نصيب مصراته منها حوالي 117-786 قرش من مجموع
حصص لواء الخمس البالغ 22،559 استرليني (79).

وكانت طريقة جبايتها تتم بتحديد قائمة بأموال كل الذكور البالغين من ، البقر،
والابل ، والاعنام ، وأشجار النخيل ، والزيتون ويتم اعتمادها من المتصرف في
سجل اعد لهذا الغرض لتصبح ملزمة للنفق ويقوم كل قائم مقام بدفع المبلغ المحدد
للحكومة من الوحدة الإدارية التي يرأسها والذي قد تسلمه بدوره من المديرين
والشيوخ الذين جمعوه بدورهم من المواطنين ورجال القبائل في مناطقهم .

وكانت ضريبة الويرغو أو العشر تفرض علي جميع المواطنين عدا ما يعرف
بالكورغلية وبصدر دستور 1908م والذي نص علي اعتبار جميع رعاية
الدولة العثمانية سواسية اعيد فرض الضرائب علي هذه الفئة (80).

أما ضريبة التمتع فكانت تفرض علي المواطنين الذين يمارسون الأعمال التجارية
أو الصناعية بواقع 3% من الربح الصافي تدفع من قبل أصحاب الحرف
والأنشطة الاقتصادية في المدن وقد شملت المصنوعات الصوفية أهم الأنشطة
الاقتصادية المصدرة .

في مصراته منتصف القرن التاسع عشر حيث تم بيع ما قيمته 13000 فرنك
من العباءات إلي طرابلس بقيمة 200000 فرنك إلي كل من بنغازي ومصر
وتونس كما تم بيع فرش السجاد بقيمة 210000 فرنك إلي كل من بنغازي
ومصر، وكذلك الكليم بقيمة 13000 فرنك (81).

كما شملت ضريبة الملكية مصدر آخر لخزينة الولاية وخاصة بعد تعديل
الضرائب القديمة والتي كان معظمها منصبا علي المزارعين وقد شملت هذه
الضريبة المباني والمنازل ، والأراضي المؤجرة بواقع 10% من مجموع الدخل
و8% للملكية الخاصة وقد قصد من هذه الضريبة عنم التمييز بين الملاك المدنيين
والزراعيين وتضمنت هذه الضريبة أنواع أخرى منها :

(78) الفارس . ا شيمتا . ص 274-275 . وكذلك عقيل البربار دراسات في تاريخ ليبيا الحديث مرجع سابق، ص 63.

(79) الصالحين جبريل الخفيفي ص 52-53.

(80) شاجو، ص 353.

(81) محمد حسن المفتصر ص 32.

- ضريبة إضافية بواقع 5% من مجموع الضرائب.
- ضريبة إضافية بواقع 6% للتجهيز العسكري.
- ضريبة إضافية بواقع 10% من مجموع الضرائب لتغطية نفقات تقدير قيمة العقارات والأراضي.
- ضريبة الدخل بواقع 5% من المنفعيين بخدمات الولاية أو العاملين في انقطاعات الحرفية⁽⁸²⁾.

ظلت هذه الضرائب تشكل جزء مهيما من الدخل الذي كانت تحصل عليه الدولة العثمانية من جراء الضرائب والرسوم التي يتعرض لها المواطنين والتي فاقت الثلاثين نوعا كانت تدفع في الغالب من الحرفيين ومن التجار بالدرجة الأولى علي العكس من الضرائب المباشرة والتي كانت يدفعها غالبا سكان الارياف اما هذه الضريبة فانها كانت تدفع من قبل سكان المدن والارياف علي حد سواء وسوف يتعرض الباحث لبعض النماذج من هذه الضرائب وليس حصر الان الرسوم عديدة ومتغيرة ويمكن تقسيمها الي ثلاثة أنواع هي :

- رسوم احتكار صناعة التبغ والملح في المدينة.

عرفت مصراته من بين اهم المناطق التي نجحت فيها زراعة التبغ بشكل جيد وخاصة ذلك الذي يستعمل للمضغ والتنشيق وجاء اهتمام المزارعين في العهد العثماني الثاني بزراعة التبغ نظرا لما كان يدر عليهم من ارباح بالرغم من احتكار الحكومة لتجارته وفرضها الاسعار التي تختلف من منطقة الي اخري دون النظر الي النوعية والجودة وكان بالا مكان التوسع بشكل اكبر في زراعة التبغ في المدينة لولا الاحتكار القائم لها من قبل إدارة جباية ضرائب التبغ التي نتحكم وتسيطر علي زراعته وتحديد سعر البيع ويذكر ان الدولة تحصلت علي مبالغ نقدية جيدة عام 1861م من جراء زراعة التبغ في مصراته⁽⁸³⁾، ومنذ العام 1862م صدر نظام إدارة التبغ في الدولة العثمانية بهدف احتكار زراعته وصناعته ورسوم بيعه في المحلات والتي تقدر بـ 30% من الأجرة السنوية لمحلات بيع الدخان وكان نصيب العشر من التبغ في مصراته بين عامي 1864-1865م مامقداره 1072 و210 درهم بينما بلغ نصيب العشر عام 1874-1875م من انتاج التبغ في المدينة 1150 قرشا و 30 درهما.

⁽⁸²⁾ فرتيسكو كورو من 40 وما بعدها.

⁽⁸³⁾ الصالحين المعين ص 74.

وقد رفع الاهالي شكوي الي مجلس الادارة عام 1868م بسبب ارتفاع ثمن الاقة من 6 قروش الي 10 قروش في الوقت الذي كانت فيه بعض الاقضية كالزاوية تدفع 6 قروش عن كل اقة كما سببت الشكوي الزيادة التي يدفعونها عن القنطار من التبغ وهي 25 محبوبا للنوع الجيد و 15-20 متوسط الجودة و 10 محابيب للالتفي في الجودة (84).

- كما مثل الملح المستخرج من سبخة قصر احمد وتورغا بالاضافة الي جدران الجداري او "الحرص" ، الموجود علي جانبي الطريق في المدينة نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر شكل عنصر مهما من مصادر الدخل حيث يبيع القنطار منها الي مصر ب 16 فرنك (85).

- اما بالنسبة للرسوم الجمركية فقد ورد في بعض المصادر ان الوالي العثماني محمد الساقرلي الذي حكم البلاد 1633-1649 اول من فرض العوائد الجمركية والمكوس علي دخول البضائع او خروجها من المدينة او من الميناء اما في العهد العثماني الثاني فقد كانت ضريبة الجمارك تفرض علي كل البضائع الصادرة والواردة الي البلاد سواء عن طريق البحر او البر والتي بلغت عام 1851-1852 ماكان يفرض علي الواردات والصادرات من ضريبة قدرت ب 5% بالنسبة للواردات و 12% للصادرات (86).

ثم اصبحت الضرائب علي الواردات 8% وعلي الصادرات 1% اذبلغ المجموع العام الذي كانت تحصل عليه استانبول من إيرادات هذا المرفق حوالي المليون ليرة سنويا حتي عام 1881م عندما اصبحت ترصد لصالح الدين العثماني (87).

وورد إحصاءاً عن الرسوم الجمركية لمواني ولاية طرابلس عام 1902م جاء جمرك مصراته في المرتبة الثانية بعد طرابلس فبلغت وارداته 34000 فرنك (88).

ويمكن القول بان الرسوم الجمركية في مدينة مصراتة كانت تتأثر بفعل عوامل عديدة منها قلة الأشجار وانخفاض الكثير من الحيوانات التي كانت تصدر بسبب الجفاف الذي تمر به المدينة في بعض السنوات واحتكار الدولة

(84) محمد احمد الطاهر ص 52-53.

(85) محمد حسن مختصر ص 32.

(86) الفارس، أ. نيسن ص 275.

(87) فرانسيسكو كورو ص 5.

(88) محمود ناهي ص 62-63.

العثمانية جزء كبير من الصادرات والواردات والجدير بالذكر أن الإدارة العثمانية كانت تحصل من الجمارك في الولاية علي مبلغ وقدره ، ليرة سنويا وقد تصل أحيانا إلي 91.500 ليرة تركية كما في عام 1848م⁽⁸⁹⁾.

إضافة إلي الضرائب المشار إليها سلفا هناك بعض الرسوم التي تفرضها الولاية علي المواطنين من حين لآخر تمثيا مع سياسة الحكومة العثمانية من أجل الصرف علي مشاريع معينة أو تغطية مصروفات خاصة بالحكومة في الولاية أو الخزينة المركزية في استانبول.

كما ساهمت في تغطية بعض النفقات العسكرية او المدنية والمعروف با "الإعانة" وكانت تدفع نقدا بالإضافة إلي فرض الاتاوات والمبالغ الإضافية علي المناطق، والفئات المعارضة للوجود العثماني⁽⁹⁰⁾.

ومن بين هذه الرسوم :

ضريبة البريد والبرق التي بلغت سنة 1910م عشرون ألف ليرة عثمانية

- ضريبة دائرة الصحة والحجر الصحي التي بلغت عام 1910م حوالي 800 ليرة عثمانية.

- ضريبة كيل الحبوب بواقع باروتين علي كل كيل استانبولية.

- ضريبة صيد الاسماك والاسفنج العشر من قيمة المستخرج .

- ضريبة ختم وفحص الذهب والفضة بواقع 16 باره عن كل اوقية من الفضة ومتقال من الذهب.

- ضريبة توثيق بيع وشراء الاراضي العقارات ومقدارها 1.5% من ثمن العقارا المباع.

- رسوم ارضية الاسواق بواقع 20 باره عن المواد الغذائية وعشر بارات عن المنتجات الصوفية ،والخضراوات والاعلاف.

- الضرائب المفروضة علي الموظفين والعاملين في الحكومة بواقع الثلث او النصف او بالكامل كما حدث عام 1866م.

- ضريبة البندل العسكرية بواقع ثلاثين قرشا تم تضاعفت الي سبع وثلاثين قرشا.

- ضريبة الارث يحدد 25% من القيمة العامة للارث.

⁽⁸⁹⁾ انتوني جوزيف كاكيا ص 94.

⁽⁹⁰⁾ الصالحين حميد الخنفر ص 76.

ضرائب المنسوجات والمصنوعات المحلية بواقع 2%(91). وكانت الضرائب التي تجبي وترسل الي استانبول هي جمارك البناء، والبريد والبرق، والمواني (92).
 واما معونات الخزانة الجلية ، ومعونات الحجاز، وصندوق النقاخذ العسكري والمدني ، وضرائب الدين العام ، ويتم استقاء هذه الديون اما عينيا من غلتهم كالقمح والشعير والتمر ، واما نقدا بالعملة العثمانية ، او غيرها من العملة المتداولة في البلاد (93).
 ويذكر ان مواعيد البدا في الجباية بقضاء مصراته ، وزليتن ، والخمس والعجيلات ، ومسلاته ، والعزيرية ، وناحية جفارة ، تبدأ في شهر ابريل ، يوليو ، نوفمبر من كل عام (94).
 أما المعفون من هذه الضرائب فهم كالآتي:-

- مشايخ القبائل والعشائر والبيوت، ومشايخ الشوارع أو المحلات في المدن.
- أفراد الوحدات العسكرية المحلية العاملة في الولاية والكرافة.
- الأشخاص الذين يقدمون خدمات جلية للدولة.
- العلماء، والمفتون، والمستغلون في تعليم القرآن والعلوم القرآنية، وزعامات الطرق الصوفية والدراويش.
- الأعيان، وهم أعضاء منتخبون في المجالس الإدارية على مستوى الولاية والمتصرفيات، ممن لا يتقاضون مرتبات مقابل هذه العضوية.
- المكفون بعمل في الدولة، وخاصة في قطاع الجباية مثل المأمورين (95).

⁹¹ تيسر بن موسى 222 وما بعدها.

⁹² فرنشيكو كور ، ص 43.

⁹³ تيسر بن موسى ص 222 وما بعدها.

⁹⁴ الصالحون جبريل الخفيلي ، ص 145.

⁹⁵ عقيل الزمار ، ص 60.

وجاء في دفتر أعمار مصراته لعام 84 شمسية أن المعفيون من جملة تخريص الزيتون والذي بلغ 3096.5 كيلة كالتالي :

المعفيون من دفع العشر	م-ثمن	مقدار العشر من الزيتون
أهالي مصراته	2	2337
قائم مقام والنائب والمجلس والحاج إبراهيم	4	0150
إبراهيم بك بن المرحوم يوسف بانسي	0	0006
الحاج أحمد الأدهم وأخوه الحاج علي وبني عمر محمد الصغير	5	0027
المعفيون من دفع العشر	ك-ثمن	مقدار العشر من الزيتون
مختاري القبائل	7	0272
المجموع	2	2794
خدام سيدي أحمد الزروق	3	0066
أوقاف الجوامع	1	0100
أوقاف القبب	4	0130 ⁽⁹⁶⁾

كما تشير المصادر التاريخية عام 1306 هـ/1890م أن جملة أعمار القمح والشعير في قائم مقامية مصراتة بلغ 11860 كيلة من القمح و 28443.24 كيلة من الشعير وما في ذلك إلا أن عدهم أدناه ومقاديرهم كالتالي :

⁽⁹⁶⁾ المصدر السابق ص 124 أعمار فضاء مصراته وثيقة رقم 77 حصلت أعمار الزيتون.

المعفيون من دفع القصر	م- قمح	م- شعير
أهالي القضاء المكلفين بالأداء	927-12 كيلة	24352-2
أهالي زليطن	42-2	1599-3
خدام الشيخ الزروق	23-3	1124-3
أهالي تونس المهاجرين	21-2	046-1
أعضاء ومجلس الإدارة والبنائة والمشائخ	164-32	964-0
المعفو عنهم والمدرسين	26-2	356-12
المجموع	1186-2	28443-2 ⁽⁹⁷⁾

تشير المصادر التاريخية بان مدينة مصراته كانت تحتوي على أعداد كبيرة من شجر الزيتون وذلك من خلال ضريبة العشر المفروضة على هذه الشجرة⁽⁹⁸⁾.

⁽⁹⁷⁾ المصدر السابق سجل أعمار أسماء مصراته وثيقة رقم 51 (حاصلات أعمار القمح والشعير) ..

⁽⁹⁸⁾ أو شجرة زيتون شرقية من أعمار مصر، مسرقة رقم 71، بتاريخ 05 شعبة سجلات بوشة من صربيه العشر المفروضة على الأهالي من حب الزيتون بما في ذلك المعفيون منها.

ثالثاً: الأسس والتنظيمات العرفية المتعلقة بالقطاع الصناعي والحرفي:-

كانت الصناعات في الولاية يدوية للغاية في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تشهد الثورة الصناعية وكانت مجالات العمل تنحصر في حياكة القطن والحريز والصوف في مدن بنغازي ودرنة وزليتن ومصراتة والتي استعملت فيها الأنوال الأفقية مستخدمين الأيدي والأرجل في هذه الصناعة وكانت عدد الأنوال التي استخدمت في المدينة موضوع البحث عام 1900، 250تول لنسج الصوف والتي لازال بعضها قائماً إلى الوقت الحاضر وكان نظام العمل في القطاع الصناعي والحرفي يقوم على أسس تقليدية معترفاً بها في ظل حكومة البلد في الوقت الذي لم يكن بها لوائح مكتوبة إلا أن نظامها العرفي كان دقيقاً داخل تنظيم يشرف عليه شيخ البلد وهو شخصية مهمة، ويعتبر أحد أعوان الباشا في العهد القره مانلي، وهو يقوم بحل الخلافات بين الأطراف المتنازعة، ويشرف على الصناعات جميعها دون استثناء التي كانت تمثلها النقابات أو الطوائف، وبصدور قانون البلديات عام 1870م أصبح شيخ البلد يعرف باسم عميد البلدية، ويتم تعيينه من قبل الوالي العثماني، وكان جميع الصناع وأصحاب الحرف يخضعون لنظام نقابي، وكل نقابة يرأسها أمين يُختار من بين أعضاء النقابة يشرف على التصنيع والأسعار في الحدود التي تُعينها الرقابة.

وقد تميزت هذه الطوائف عن مثيلاتها في أوروبا بالآتي:-

- أن الطوائف العثمانية كانت تلقائية برزت من بين الحرفيين للمتطلبات والحاجات الاجتماعية للعمال أنفسهم دون تدخل الدولة.
- بروز الطوائف والنقابات ضد فئة التجار الرأسمالية. بمولات السلطات العثمانية للنظام النقابي والحسبة ومبادئها التقليدية.

- فتح النقابات العثمانية أمام اليهود والمسيحيين عضويتها أسوة بالمسلمين على عكس ما هو معروف في النقابات الأوروبية التي تمنع اليهود من عضويتها وتستثني البعض من العضوية للاختلاف في العقيدة المذهبية.

- الصانع العادي ليس له دور قيادي مباشر في النقابة .

وأما الصعوبات التي كانت تواجه الصناعات التقليدية في مدينة مصراتة فهي:-

- المشاكل الجغرافية المتعلقة بالأمطار من عدمها أو قلتها فإنتاج الصوف والجلود في مدينة مصراتة يعتمد على سقوط الأمطار حيث نجد أنه في السنوات الجفاف أو قليلة المطر يقومون ببيع أغنامهم وأبقارهم مقابل أي شئ آخر خوفاً على الماشية من التعرض للمجاعة بسبب نقص المراعي ولا يكفي الصوف إلا في الاستهلاك المحلي وأما في المواسم العادية فإن قيمة الصادرات من الصوف يقدر في عام 1851بـ 200000 فرنك⁽⁹⁹⁾.

- ذبح مواشيتهم لفقدهم الحبوب بسبب قلة الأمطار كما حدث في موسم شتاء 1870-1871، وسمي ذلك العام بعام الذبح⁽¹⁰⁰⁾.

- كما أن نظام الامتيازات التي يتمتع به الأجنبي المقيم في دفع المبالغ البسيطة رسوم الاستيراد والتصدير وكذلك الضرائب التي كان يدفعها لخزينة الدولة بالمقارنة مع المواطن المحلي مما مكن الأجنبي من تحقيق الإنتاج الصناعي بأقل تكلفة ومن ثم بيعه بسعر أقل وبهذا حقق التفوق على المواطن الحرفي.

- المعاهدات التي دخلت فيها الدولة العثمانية وكانت لها آثار سلبية على المجتمع وكذلك الصناعات الحرفية من جراء فتح البلاد أمام البضائع الأجنبية دون أدنى

⁽⁹⁹⁾ محمد ناجي، محمد نوري، ص 47.

⁽¹⁰⁰⁾ كاشفا، ص 36.

عائق كما حدث في عام 1900 بخصوص غلب السجائر وكروت بوشنال⁽¹⁰¹⁾، بحيث نافست هذه الصناعات والمنتجات العثمانية مما أدى إلى عزوف السكان عن المنتجات المحلية وبالتالي إنتصار الصناعات الأوربية .

- مشاركة الأعيان في تحديد الأسعار مع القاضي ورؤساء الحرف.

- تدمير الحرفيون من كثرة الضرائب المفروضة عليهم.

- تأثير المنافسة الأجنبية على الصناعات الحرفية عموماً.

وكان مجلس الستة يتكون من الأسطوات أو الأساتذة البارزين في الصناعة،

ويختار أميناً من بين أعضاء النقابة التي تتكون من الآتي:

1- الشيخ وهو رئيس رمزي للنقابة.

2- الكيخيا وهو الرئيس الفعلي.

3- الباشا وهو نائب الرئيس، ومهمته أمور الطائفة الداخلية، ويحل محل الرئيس عند غيابه.

4- خبيران.

5- استصدار شهادة موافقة من قبل الوالي.

6- يعتمد الاختيار من قبل القاضي المحلي، ويسجله في دفتره الرسمي.

ومن مهام المجلس المذكور:

1- فرض وتطبيق التعليمات الخاصة بالجودة والأثمان للمصنوعات.

2- إجراء امتحانات لترقية صغار الحرفة إلى مرتبة خليفة، ومن خليفة إلى أسطي، أو أسناذ.

3- تسوية الخصومات ومشاكل سوء العمل في الحرفة.

4- تسوية الخصومات ومشاكل سوء العمل في الحرفة.

⁽¹⁰¹⁾ رسالة من شب العاش إلى قوالي بتاريخ 1900 بخصوص منع بعض السلع من دخول البلاد وثيقة سبق ذكرها، ص 38.

- 5- تمثيل الحرفة في التعامل مع الحكومة.
- 6- منع التنافس والتعامل الباطني في تعيين العمال أو شراء مواد خام.
- 7- جمع ودفع الضرائب المفروضة على الحرفة.
- 8- بيع الأساندة أو الأسطوانات منتوجاتهم في أماكن محددة، ولا يسمح لهم ببيع سلعهم في أماكن غيرها.
- 9- إذا توسع فرع من حرفة يمكن له إنشاء نقابة مستقلة بعد تحقق المجلس من الأمر، ثم يرفع تقرير من قبل الخبراء إلى المجلس لاتخاذ القرار بإنشاء نقابة جديدة بعد اجتماع أسطوات المهنة الجديدة، واختيارهم اسم لها، ورئيس لها. وكثيراً ما كان الأسطوات يرفضون مرشح الحكومة أو القاضي، وقد سعت الحكومة إلى استقلالية الطوائف، ولم تتدخل إلا للحصول على ضرائبها التي كان رؤساء الحرفة يجمعونها، ويدفعونها للدولة. وتحقق الدولة سيطرتها على الحرفة من خلال القاضي الذي يعتمد الانتخابات، والمحتسب الذي يراقب الأسعار والجودة، والأمناء ممثلي السلطات، وعليه، فإن هذه الحرف كانت تسير وفق نظام الطوائف؛ إذ كانت تضم أرباب العمل، وصناع المهنة الواحدة، بالإضافة إلى أن هناك تنظيمات طوائف للتجار والحرفيين؛ فالتجمعات الصناعية كانت لأرباب العمل، وليس للعمال⁽¹⁰⁷⁾.

(107) عقيل الدين، ص 41 وما بعدها.

الفصل الثالث النشاط الاجتماعي

أولاً: التركيبة الاجتماعية في مصراتة

ثانياً: الملابس والزينة

ثالثاً: العادات والتقاليد

رابعاً: النظم واللوائح التي تنظم العلاقات الاجتماعية: -

الفصل الثالث النشاط الاجتماعي

ساد مجتمع المدينة تلك الفترة طبقة غنية تتكون من كبار التجار والنقباء وأمناء الحرف والعلماء والوعاظ والقضاة وغيرهم من الحرفيين والمزارعين ومربي الحيوانات والجاليات الأجنبية وكانت طريقة بناء البيوت في المدينة ذات أنماط مختلفة وفق التركيبة الاجتماعية بينما كانت التركيبة الأسرية تنظم فيما يعرف بالأسرة الأبوية الممتدة والمركبة والزواج يعتبر أمر مهما في ربط الوحدات واللحما والقبائل بعضها ببعض.

أولاً: التركيبة الاجتماعية والقرى السكنية:

- السكان:-

تضم المدينة أكثر من أربعين قبيلة⁽¹⁾، موزعة بين العديد من قرى المدينة

تتدر من الأصول الآتية:

- الأهالي:-

وهم العرب الموجودين حالياً ويرجع الفضل لوجودهم الفتح الإسلامي تلك الحركة التي جلبت معها الدم العربي لتأكيد عروبة المدينة والتي أصبحت بفضل ذلك واضحة المعالم ثابتة الأركان⁽²⁾.

⁽¹⁾ ونهر عبد القادر الشركسي أبحاث في حضارة مصر القديمة، ط1 دار فكتب الوطنية ببنغازي 2006 م، ص170.

⁽²⁾ صالح مصطفى العزني، ليبيا منذ الفتح العربي في شمال الخلافة الفاطمية إلى مصر، ط2، جامعة فريونين ببنغازي، 1994،

وتنسب لأكبر هجرتين عربيتين هما هجرة بني هلال في القرن الحادي عشر وهجرة بني سليم بعد عدة أعوام لاحقة انتفعوا إلى شمال أفريقيا وكان لهم الأثر البالغ في التركيبة السكانية للمجتمع الليبي لانزال إلى يومنا هذا تتكون منها أغلب القبائل⁽³⁾.

- الكوارغلية:-

مصطلح يقصد به العسكر المحليين مهمتهم مساندة الدولة في جمع الضرائب وفض النزاعات التي تحدث بين القبائل، في مقابل الحصول على الإعفاء من الضرائب، وهي مهنة وحرقة ذات ميزات وليست عرقاً تمنح للأفراد والقبائل ولأبنائهم من بعدهم ممن يثبتون قدرتهم على أداء الوظيفة وتسحب منهم في حالت تعذر القيام بذلك تمشياً مع تطبيق مبدأ الوراثة في المهنة كما هو معروف في التنظيم العثماني ومن القبائل العربية الأصيلة التي تم منحها هذه الصفة المحاميد، وزناتة، وورشفانة، والرقيعات، والمقارحة وغيرهم، وكما جاء بالخصوص في بعض الوثائق (والحال أننا في القديم محسوبين كوارغلية وواقعين بوظيفتنا تحت السلاح في كل الأمور التي تأمرنا بها الحكومة السنوية...)⁽⁴⁾.

ويشير جيرى لين فاوئر إلى الكراغلة بأنهم قبائل تناصر الحكومة العثمانية وتدخل ضمن خدمتها في مناطق طرابلس، ومصراتة، والخمس، وزليتن⁽⁵⁾، وكذلك بعض الحاميات في الدواخل كقران وسوكنة⁽⁶⁾.

⁽³⁾ حسن الصنفي علي، عائلة ليبيا بلدان ماوراء الصحراء في عهد يوسف بنشاشا القره مانلي فيما بين 1795 - 1832 رسالة ساهينبر، جامعة تريبوس بيشاري، 2002-2003.

⁽⁴⁾ عفاك البريلر من خلال وثائق تاريخية رقم 32-42، 785 ملفات الضرائب والأغسلر ذو المحفوظات التاريخية طرابلس، ص 66 وما بعدها.

⁽⁵⁾ جيرى لاين فاوئر الإسطان الإيطالي الزراعي في ليبيا، منطقة طرابلس، ت، عبد القادر المحيوشي طرابلس، مركز حصاد اليبسين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988، ص 26.

يرى البعض بأنهم أبناء الأتراك العثمانيون الذين يمثلون القوة الاجتماعية الثانية في البلاد وهي الطبقة الحاكمة ذات السلطة وقادة الفرق الإنكشارية وكننتيجة لعدم انسجام العثمانيين مع الأهالي وإطالة مدة إقامتهم في ليبيا كان يسمح للجند الأتراك بنوع من الاندماج والمصاهرة نتج عنه ما يعرف بالكلوراغلية وكانوا غالباً أتراكاً من ناحية الأب وعرباً من ناحية الأم⁽⁷⁾.

- أولاد الشيخ:-

يمكن القول حسب ما تشير إليه الدراسات التاريخية أنهم من العناصر العربية التي جاءت من أعقاب العرب الفاتحين أو ممن انظم إليهم من جماعات العرب الوافدة من المشرق العربي في العصر الأموي أو من العرب الشاميين الذين اشتركوا في الحملات التي كان يسيرها حلفاء بني العباس إلى أفريقيا⁽⁸⁾.

وأغلب الضن أنهم كانوا على رأس المنحدرين من الساقية الحمراء، والذين حضوا بفضل تضلعهم واجتهادهم في الدين وحسن سلوكهم وانصرافهم عن المذات باحترام الناس وتقديرهم لهم واعتقادهم فيهم كان لهم الأثر البالغ والدور المهم والفعال في فض الخصومات بين الناس أو القبائل في كثير من الأحيان، مثل أولاد أبو شعالة، والصوالح بمصراتة⁽⁹⁾.

⁽⁶⁾ رافت عليم الشيخ، "الجماعة الاجتماعية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية"، المطبعة لتاريخية المغربية، د.ج. ١٩٥٠، ص ١٠١، ص ١٠٢.

⁽⁷⁾ جلال يحيى، المغرب الكبير: العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 700.

⁽⁸⁾ صالح مصطفى لمزي، ص 183.

⁽⁹⁾ إسماعيل كمالى، سكان طرابلس العرب، ص ١٨١، حسن الهادي بن بونس، د.ط. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، 1997م، ص 253-256.

- اليهود:-

يعود أغلبهم لسلالة القبائل العبرانية التي استقرت في ليبيا أثناء الحكم الروماني وبعضهم من أحفاد اليهود الفارين من الحكم الأسباني⁽¹⁰⁾، وقد شكل اليهود وحدة اجتماعية مختلفة عن غيرها وكانت السمة الغالبة على اليهود إقامتهم داخل حارات خاصة بهم وعدم اختلاطهم بالأهالي واستقلاليتهم في كافة الأنشطة الحياتية ويمارسون بصفة عامة النشاط التجاري⁽¹¹⁾، وكانوا من أهم الجاليات الأجنبية بليبيا منتشرين في مختلف المدن كمصراتة، بنغازي، درنة، وتعرف حارات اليهود بأسماء القرى التي يقطنونها مثل قرية أماطين ويدر بمصراتة⁽¹²⁾. والمتتبع عقود البيع والشراء والتسجيلات العقارية بسجلات محكمة مصراتة الابتدائية يجد غالبية المتاجر ومخازن السلع كانت ملكاً لعدد من التجار اليهود⁽¹³⁾.

- الجاليات الأجنبية:-

وتتألف من البريطانيين والمالطيين واليهود والإيطاليين والفرنسيين وغيرهم في مصراتة والمدن الكبيرة الأخرى ذات النشاط التجاري كطرابلس وبنغازي والخمس وزليتين وكذلك في بعض مدن الدواخل مثل غدامس ومرزق حيث كانوا يمارسون نشاطهم التجاري⁽¹⁴⁾.

⁽¹⁰⁾ انطوني جوزيف كاكها، مرجع سابق، ص 19.

⁽¹¹⁾ فرانكوكور، ص 17-18.

⁽¹²⁾ حسن الصني علي، علاقة ليبيا بسلطان منوراه الصحراء في عهد يوسف بنشاقره مائتي عاماً بين 1795 - 1832 رسالة ماجستير، جامعة طرابلس بنغازي، 2005، ص 100.

⁽¹³⁾ فاطمة محمد الرعيني الحياء الاجتماعية في مدينة مصراتة خلال فترة الاحتلال الإيطالي 1923 - 1943. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سوسة أكتوبر مصراتة 2007، ص 64.

⁽¹⁴⁾ عبد الله علي إبراهيم، لمحات تجارية داخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية السنة السادسة، ع/2 يوليو 1984 مركز جهاد الليبيين، طرابلس، ص 459.

- طبقة القضاء:-

كثيراً ما نجد عائلات معينة يختص أفرادها بالقضاء ، وغالباً ما يكون تداول هذا المنصب ورثياً ،محدد بفترة زمنية فقد تولى القضاء في مدينة مصراتة بداية العهد العثماني الثاني القاضي أحمد بن محمد الجديد القاضي السقيفي تم تولى بعده الشيخ محمد بن علي بن حمد بن عبد الكافي، وفي فترة لاحقة قامه الدولة العثمانية بتحويل أسم القاضي إلى نائب شرعي ومن القضاة اللذين سمو بالنواب الشرعيين ،النائب محمد نجم الدين والنائب أحمد بن محمد عبد الكافي⁽¹⁵⁾، وكان القضاة يستعينون بالمفتين وأخذ رأيهم في بعض القضايا التي يحتاجون لمعرفة رأي الشرع فيها، ولذا فقد كانت وظيفة القضاء والإفتاء متلازمتين⁽¹⁶⁾.

وكان بقضاء مصراتة عام 1861 مجلس شرعي يتكون من النائب الشرعي محمود بن الحسن الشريف ومن العلماء ، الشيخ عبد الرحمن بن احقيق ،والشيخ حسن الأطرش ،والشيخ علي بن أحمد الوتوات ينظرون في القضايا المعروضة أمامهم ويوجد إلى جانب القاضي موثقين شرعيين يكتبون وقائع البيع والشراء ، والممارسة ،و الديون ،وغيرها ومن العائلات المشهورة بالتوثيق عائلة عبد العزيز بن إسماعيل وخاصة عبد الله بن محمد ،ومحمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن إسماعيل كما أن القاضي يستعين بدوي الخبرة في بعض القضايا التي تحتاج إلى تقويم ثمن سلعة أو مبنى وغيرها⁽¹⁷⁾.

⁽¹⁵⁾ محمد حسن المنتصر، ص 25.

⁽¹⁶⁾ تيمبر بن موسى، ص 256.

⁽¹⁷⁾ محمد حسن المنتصر، ص 26، وكذلك محمد مفتاح الربو، تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراتة القدماء، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1970، ص 112.

وللقاضي في منصبه فترة زمنية محدد لا تزيد عن ثلاث أشهر أما المفتي فلا شأن له بممارسة القضاء الشرعي، ويعتب الزعيم الروحي ومفسر القرآن ويقوم بفحص بعض الأحكام للتحقيق من مدى مطابقتها لأحكام القرآن⁽¹⁸⁾.

وفي عام 1878 تم افتتاح محكمة ابتدائية بمصراته تتكون من رئيس وأربع قضاة وتنقسم إلى قسمين مدني، وجنائي بقاضيين لكل منهما أُنيدت إليهما بعض إختصاصات النواب الشرعيين⁽¹⁹⁾.

- طبقة التجار والحرفيين:-

تعتبر هذه الطبقة من أهم وأبرز طبقات المجتمع في المدينة أذ كانت تضم إضافتا إلى تجار محليين فئات من جنسيات أخرى مختلفة، من أبرزها اليهود، الذين برز وعلى الساحة الاقتصادية بقوة رغم قلة عددهم وذلك بفضل خبرتهم وقسوة رؤوس أموالهم إلى جانب بعض التجار التونسيين، والجزائريين، والمغاربة، وبعض المصريين، وكانت طبقة الصناع والحرفيين تتكون من النساجين، والدباغين، والصناعة، والعطارين وكانت هناك أسواق خاصة لكل حرفة مثل الحدادين والصناعة وغيرهم وأخذت هذه الأسواق أسمائها من حرف أصحابها⁽²⁰⁾. وكانت الأسرة اللببية تنتظم فيما يعرف بالأسرة الأبوية الممتدة والمركبة، والتي كانت تضم الآباء والأبناء وزوجاتهم، وأبناء الأبناء الذين يعيشون في بيت واحد متسع، تكون السلطة فيه للأب الكبير.

والأسرة المركبة، وهي الأسرة الزوجية البسيطة، والتي تضم الزوج والزوجة والأولاد، وقد اتسم مجتمع المدينة بضعف نسبة الترابط بين الأسرة المكونة له

⁽¹⁸⁾ فراتشيسكو كورو، ص 33.

⁽¹⁹⁾ محمد حسن المنصر، ص 26.

⁽²⁰⁾ المنصر نفسه، ص 37.

على العكس من ذلك في مجتمع القرية أو القبيلة⁽²¹⁾، ويؤكد علي أحمد باكثير ويضيف على ذلك بقوله والقبيلة هنا متسامحة إلى حد ما لا تخرقها العصبية، ولا يهزها الولاء الأعمى، وفي المنازعات والمشاحنات التي تحدث عادة في الأراضي القبلية، وخاصة أيام موسم الحرث، إذ أننا نادراً ما تحدث بين أفراد أو عائلات ينتمون إلى قبيلة واحدة، وخير دليل على ذلك لم نسمع في هذه المدينة بقضايا الشار التي تحدث في المجتمعات القبلية الأخرى⁽²²⁾، ثم إن التداخل بين سكان القبائل المحلية له مدلولاته على التسامح ونبذ العصبية، حيث نجد مجموعة من العائلات، أو عائلة بحد ذاتها، تشكل شبه قرية تعيش وسط قبيلة، وتنتمي إلى جيرانها ومحيطها، والزواج هنا لا تحده القبيلة أو العائلة، ولذلك فإن المصاهرة تلعب دوراً مهماً في ربط العائلات، وتوثيق الوشائج بين القبائل.

أما الأسرة فهي متماسكة متعاونة على هموم الحياة، والكد في سبيل الحصول على لقمة العيش والاستقرار العائلي، وغالباً ما تكون فيها الرئاسة للأب، أو لأحد الأبناء المتزوجين أو العزاب الذين ينتظرون دورهم، ويجتمعون على الوجبة حول مائدة واحدة وكثيراً ما كان عمل الأخوة متنوعاً، وهذه فلسفة حياتية فرضتها الظروف المعيشية، فالعمل في الزراعة يتطلب وجود حرفة مساعدة لها كالتجارة وغيرها، تأتي بمردود سريع، فالأسرة ميسورة الحال تملك بساتين الزيتون، ولديها محل في المدينة للبيع والشراء، وقطيع من الإبل يسرح به الرعاة في البادية، وهي تتكفل بزواج أبنائها⁽²³⁾.

وكان لكل قبيلة شيخ تختاره من بين أفرادها وتعيّنه بنفسها في العادة على مدى الحياة ويكون ذلك الشيخ في أغلب الأحيان ينتمي إلى عائلة ذات النفوذ

(21) تيسير بن موسى، ص 31.

(22) علي أحمد باكثير عن قبيلة شقوية أحرأها الباحث في مصراة بتاريخ: 13-11-2006.

(23) أحمد جهاز الثورتية وأحمد محمد بن نصر، ص 23.

والعدد الأكثر بحيث تمكنه من فرض هيمنته على أبناء قبيلته⁽²⁴⁾. يتم عن طريقه التعامل مع السلطات العثمانية، وله مساعد يسمى إمام القبيلة، كما كان لليهود أو الجاليات الأجنبية قائد أو مسؤول منهم له ارتباط بشيخ البلد⁽²⁵⁾.

وكان مركز النشاط المعيشي للسكان في مدينة مصراتة في العهد العثماني الثاني "ميدان السوق"، وما تفرع عنه من شوارع في كل الاتجاهات، والمتجول في المدينة في تلك الفترة، أو في أيام الأسواق المشهورة بها يرى نشاط الناس في بيع إنتاجهم، وشراء حاجياتهم، وتسيير أمورهم، وجل نشاطهم الإنتاجي، الذي كسان يصنع في القرى السكانية، ويسوق في الرحبات والفنادق المعدة لهذا الغرض⁽²⁶⁾، وكانت القرية تعتبر نمطاً اجتماعياً تجميعياً، بحيث يسكن أفرادها التي تجمع بينهم صلة القرابة بجانب بعضهم البعض، أو في جهة معينة من القرية، وليس بالضرورة أن جميع سكانها يعودون إلى قبيلة واحدة، وهذا لا يعني أنه لا توجد قرى يعود أفرادها إلى نسب واحد، وهؤلاء غالباً ما يكونون منحدرين من عدد من الأخوة نزحوا إلى هذا المكان أو القرية منذ زمن، وتكاثروا فيه، وشكلوا تلك اللحمية أو القبيلة التي تربط جميع أفرادها برباط الدم.

ونظام الأسرة الأبوية أو الممتدة هو السائد في مجتمع القرية، والعلاقة بين أفراد القرية ذات طابع أخلاقي، ساهم في عملية الترابط بين أفراد القرية وانصياحهم لأعرافها وتقاليدها⁽²⁷⁾.

وقيادة القرية منوطة بشيخ القرية، المسمى "مختار" ويتم اختياره من بين العائلات الكبيرة الميسورة ذات النفوذ القوي والعدد الأكثر، وخاصة الذكور، ولا يشترط

⁽²⁴⁾ رولو برتسيت، تاريخ قرية من عهد ناصريين، بيروت 1988، ص 208 - 209.

⁽²⁵⁾ المصدر نفسه، ص 22.

⁽²⁶⁾ أحمد جهان ثورثية، أنت محمد بن نصر، ص 1 وما بعدها.

⁽²⁷⁾ تيسير بن موسى، ص 37.

فيه أن يكون متعلماً، وكان الشيخ في البداية لا يتقاضى مرتباً ولكن أصبح فيما بعد يتقاضى جزءاً من دخل الضرائب التي تفرضها السلطة العثمانية وتوكل إليه جبايتها من أفراد القرية وهذا الجزء يدعى "بحصة الشيخ"، وعندما صدر قانون البلديات عام 1871م أصبح للشيخ مرتب ثابت من خزينة الولاية⁽²⁸⁾.

القرى السكنية:

كانت مدينة مصراتة تتكون في العهد العثماني الثاني من تجمع عدد من القرى المبعثرة على مسافة تحتاج ليوم كامل لقطعها، بينما يبلغ عدد سكانها اثني عشر ألفاً، ثلثهم من ذوي الأصل العربي، بالإضافة إلى الزنوج، واليهود، وما يسمون بالمغاربة moors⁽²⁹⁾، بينما يرى البعض بأن إنشاء المدينة يرجع إلى أواخر القرن الرابع عشر، حيث كان عدد السكان آنذاك حوالي 400-500 نسمة على شكل مدينة صغيرة جداً قائمة كسوق محلي⁽³⁰⁾، وتشكل القرى في المدينة والتي كانت تتمثل في البيوت والمساجد والزوايا من المنشأة من الطين، والحجارة مع إضافة القليل من الجير وكانت بسيطة ومبينة من دور واحد والحجارة المستخدمة صغيرة، وغير متناسقة كما استخدم في المساجد الحجارة الرملية المتوسطة الحجم لبناء العقود والأعمدة، أما الحوائط الخارجية، فإنها كانت عريضة بحوالي نصف المتر وهي تتميز عن البيوت بوجود الأقواس والأعمدة والقباب والأقبية، وتتكون من قاعة واحدة، أو مجمع، يتكون من قاعة للصلاة، وعدد من الغرف تفتح في رواق داخلي، أو في ممرات تحيط بصحن مفتوح، ومن المساجد ما يرجع إلى ما قبل العهد العثماني، كجامع الزروق، وزاوية المحجوب، وإلى العهد العثماني الأول يرجع جامع الشروخ بقصر أحمد والعهد القرية مانلي

⁽²⁸⁾ المصدر نفسه، ص 39.

⁽²⁹⁾ جيمس ريتشاردسون، ص 571.

⁽³⁰⁾ نوزي عبدالمجيد الأسدي، ص 256.

ترجع زاوية المنتصر، ومن القرى التي سكنت منذ القدم في مدينة مصراته، واختفى اسمها أو بقيت قائمة حتى الآن:

- قرية اماطين:

وتشمل عدة قرى منها قرية معروفة بهذا الاسم، وهو المكان الواقع الآن بين الطريق الذي يقع أمام المستشفى القديم وجبانة سيدي أبو عليم، وهي قلب مدينة مصراته حالياً، إذ كانت في بداية العهد العثماني الثاني قرية صغيرة تتكون من منازل قليلة، يعقد قريها سوق أسبوعي، يعرف بسوق الأحد، وقد شهدت القرية نشاطاً اقتصادياً وحركة عمرانية تمثلت في إنشاء أسواق وفنادق تجارية ومقاهي ومدرسة في أواسط القرن التاسع عشر، ولا تزال بعض تلك الأسواق قائمة إلى الوقت الحاضر، ومنها سوق اللفة "السجاد"، وفندق "الفضة"، وقد استخدمت عدة مباني فيما بعد كقصر "سراي" الحكومي، ومركز تجاري لمنطقة مصراته، والمناطق المجاورة لها وجعلها مركز قضاء مصراته إبان عهد الوالي أحمد راسم باشا سنة 1881-1883⁽³¹⁾، ثم توسعت حتى صارت مركزاً للمدينة، وقد أنشأت حولها عدة قرى تقع كلها داخل مدينة مصراته وهي:

- قرية الكوافي:

وتقع هذه القرية بوسط مدينة مصراته، غرب قرية اماطين، ويفصلها عنها أرض زراعية تزرع بالشعير، وترجع هذه القبيلة المسماة القرية باسمها إلى أصول عربية، نزحت من الشرق إلى الغرب وحطت بهم الرحال في مدينة مصراته، في مناطق الزوابي الملاصقة لمنطقتي فزير وزمورة، ثم إلى منطقة اروپسات وما إليها، وبمرور الزمن توسعت القبيلة إلى جهات الوسط والغرب

(31) محمد حسر المنتصر، ص 36-37.

والشمال الشرقي، حتى شمل نشاط تواجدهم مناطق عباد والقراقمة ومرباط وأبي روية والسواوة، ثم استقر بهم المقام في المنطقة المنسوبة إليهم والمسماة باسمهم حتى الآن، وهي منطقة الكوافي بوسط المدينة، وقد اشتغلوا بالزراعة والتجارة وسائر ما تيسر لهم من صنوف المهن السائدة، والحرف المتقنة، في تلك الأيام الخوالي، مع الأخذ بأسباب التعليم، وتحصيل العلوم المتيسرة، وخاصة العلوم الشرعية، وحفظ القرآن الكريم، وشرعوا في بناء المساجد والكتاتيب والزوايا، كمسجد جامع الكوافي، وزاوية البي، وجامع شنيش، وجامع الشيخ علي السنوسي بن عبدالله، وجامع الشيخ إمام⁽³²⁾.

- قرية بدر:

هي من قرى مصراتة القديمة التي سكنت منذ القدم، وأشتهرت في بداية الحكم القره مانلي، حيث اتخذ منها مركز لمدينة مصراتة، وأنشئ بها سوق يسمى سوق الثلاث نسبة إلى يوم الثلاثاء، الذي كان يعقد فيه وموقع السوق في ساحة قرب مركز القرية⁽³³⁾.

وكانت تحوي على زاوية لدراسة العلوم الشرعية، وتحفيظ القرآن الكريم، تسمى زاوية آغا، وتعرف الآن بزاوية "بدر"⁽³⁴⁾.

- قرية المقابوة:

وتقع شمال قرية إباطين، محاذية لها من الجهة الشمالية الشرقية، يفصل بينهما جامع الشيخ إمام بن عبد العزيز بن إسماعيل، وكذلك مقبرة السدرة، وأرض فضاء، بقيت حتى أواخر الستينات من القرن العشرين.

(32) علي محمد الترمي عبدالرحمن وآخر، ص 134 وما بعدها.

(33) محمد حسن المنتصر، ص 34.

(34) محمد مفتاح لريو، تراجم أعيان العلماء من أبناء مصر لثة القضاة، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1970، ص 114.

- قرية الدرادفة:

تقع في شمال شرق قرية إباطين، حول الجامع العالي، واتسعت قرية الدرادفة حتى اتصلت بقرية الشرفا واتصلت بقرية المقابو وإباطين في شمال جامع الشيخ إمام المذكور سلفاً، ومن قرى مصراتة أيضاً قرية الشرفا، التي تقع شرق قرية إباطين من الناحية الشمالية لبلدية مصراتة الآن، وقرية أولاد شوشان التي اختفى اسمها من الخريطة وكانت قرية تقع غربي مدفن الشيخ الزروق، قرب النقاء سوق القنادزة بطريق سوق الخميس، ويرجح البعض أن موقع هذه القرية ضمن قرية الزروق حالياً.

تكاد الأسس والمواصفات التي تبنى عليها المنازل المستقرة في معظم مدن وقرى ليبيا متشابهة، والتي تكون مغايرة تماماً لما هو عليه في بقية المناطق، حيث تتحت حجراته في الصخر بواسطة الفؤوس، وتكون الأبواب خشبية محاطة من الخارج مؤطرة بنقوش وزخارف غير المنتظمة، بينما كانت طريقة بناء البيوت في مدينة مصراتة في العهد العثماني تنسم بأنماط مختلفة وفق التركيبة الاجتماعية للمدينة، فعلى سبيل المثال كانت مساكن الجاليات الأجنبية وكبار موظفي الحكومة، متلاصقة بعضها ببعض، تحوي صالة مغلقة تضم، ثلاث حجرات ومطبخ ودورة مياه، وتشمل على حديقة تفتح عليها نوافذ المسكن.

إما منازل أهل المدينة فتتألف من طابقين ومن مدخل (السقيفة) و حجرة أرضية (المربعة) ولها نوافذ تطل على الشارع وله فناء تفتح عليه جميع غرف ومرافق البيت، والغرفة تبنى بشكل مستطيل لها نافذة أو اثنتان تطل على الفناء وتبنى في بعضها حجرة مربعة تشتمل النوم وتبنى هذه البيوت من الحجارة والطين والرمل وسعف النخيل⁽³⁵⁾.

(35) تفسير بن موسى، ص32.

أما البيوت في الأرياف، فأغلبها على هيئة تجمعات صغيرة أو قرى تحيط بها، الغيطان والسواني في بعض الأحيان، و يكون البيت منفرداً وسط الغوط، كما في الأراضي المستصلحة حديثاً، ويبني البيت من الخامات المحلية، باستثناء الأبواب والشبابيك التي كانت تصنع من الخشب، ويستعمل في بناء البيت الجير، والطين، والحجارة، والتشان⁽³⁶⁾ والصنور⁽³⁷⁾، بواسطة جماعة متخصصة ذات خبرة وقوة بدنية تسمى "الضاربة"، وكانت الطريقة التي يتم بها بناء المسكن تتمثل في لوحين من الخشب متوازيين مشدودين بالحبال والأوتاد، ويتم وضع الطين المعجون والحجارة، بحيث تكون الحجارة ملاصقة للخشب والطين في الوسط، وتتك بالمداكك الثقيل⁽³⁶⁾، وبهذه الطريقة يتم رفع السور إلى السقف، بحيث يكون الحائط عريضاً⁽³⁷⁾.

ويؤكد علي صفي الدين بن إسماعيل أن العادة جرت على أن يكون السقف من جريد النخل محمولاً على الصنور، ثم يطرح فوقه تبن البحر، ويسوى فوقه الطين الأحمر، وأما الجير فإنه يخلط بالرمل، ويستعمل كملاط على وجهها، وداخل الحجرات، وتحت ميازيب المطر، ولكي يظل البيت أبيض نقياً يتم طليه بالجير الصافي⁽³⁸⁾.

ويراعي في إنشاء البيت الريفي العائلي الكبير التصميم الخاص كالدفء، والتهوية، والأمن، والمحافظة على الممتلكات، كالمحاصيل والحيوانات، كما أن مدخل البيت الرئيسي يكون شرقياً، للاستفادة من نسيم الرياح الشرقية صيفاً، ورياح الشمال شتاءً، ورياح الغربي صيفاً وشتاءً، وعادة ما يكون المدخل الرئيسي

⁽³¹⁾ طوبى، مخرقة، من حجارة البحر

⁽³²⁾ الصنور قطع مستطيلة تصنع من جنوع شخيل يستعمل للسقف.

⁽³⁶⁾ أحمد جهان الفورتية وأحمد محمد بن نصر، ص30.

⁽³⁷⁾ يوسف عمر الغزال، ليبيا ملحق الشرق والغرب، ط1، منشورات الجامعة المغربية، طرابلس 2006، ص278.

⁽³⁸⁾ علي صفي الدين بن إسماعيل، أحد كبار السن في مقابلة شفوية أجراها الباحث معه في مصرة بتاريخ 2006/11/15.

قوساً كبيراً، يبني بطريقة فنية من تشان البحر، وله باب خشبي متين ذو مصراعين، ويسمى "قم الحوش"، ومنه يعبر الداخل إلى السقيفة التي يرفع سقفها من الجدران قوس كبير، تطل من خلالها حجرة وتسمى مربوعة الضيوف وشبابيكها، ويمتد من السقيفة شارع طويل مسقوف مخصص، وأوله باب يفضي إلى وسط الحوش الذي يكون واسعاً مكشوفاً، وتفتح به أي الحجرات وتسمى الديار كذلك المطبخ وتسمى النواله، يصل قطرها إلى متر أو متر ونصف تقريباً مخصصة لوضع القمامة، والتي تستخرج في فصل الخريف لتكون سماناً عضويًا، ويأخذ البئر مكانه في زاوية الحوش بجدار مطوي، تعتليه جسارة أي "بكرة"، وجردل أو دلو، ويخصص المكان الشرقي من وسط الحوش ليكون مكاناً مخصصاً لنشاط الأسرة، كتشويق البلج، ونسج الأكلمة والجرود، مرفوعاً بأعمدة وأقواس بالصنوبر والجريد، وأما الحجرات فهي مستطيلة، وقد يتعدى طول الواحدة منها ثمانية أمتار، وعرضها لا يزيد عن ثلاثة أمتار، ومدخلها في الوسط، وفي ركنيها سدتان يعتليهما المرء بثلاث درجات من الخشب، وتتسدل على كل واحدة منهما "كلة"، وإحدى السدتين يفتح بها شباك، وتستعمل للنوم وقت الصيف وأما الثانية فهي بدون شباك، وتستعمل للنوم في فصل الشتاء⁽³⁹⁾.

ثانياً: الملابس والزينة:

اشتهر سكان قرى مدينة مصراتة بارتداء القميص العربي الفضفاض، والذي يسمى "سورية"، وله كمين واسعين، وهو فضفاض ينسدل إلى أسفل الركبتين، والسروال وهو واسع من أعلاه، وساقاه ضيقتان ويضع على الرأس طاقية بيضاء مرقش وموشاة يدويًا بالسلك الأزرق، متوجة بنوارة كبيرة، وهي مشهورة في ليبيا بالطاقية المصراطية، ويضع في وسطه عادة حزام عريض من

⁽³⁹⁾ أحمد جهان العورقة وأحمد محمد بن نصر، ص 31-32، وانظر خريطة الحوش القرري بمصراتة ملحق الخريطة.

الجلد الطبيعي ويتوشح بمخلاته "جبيرة" تتعلق بكفئه الأيسر، وتتهدل على جنبه الأيمن عند الخاصرة، وبقدميه بلغة تهض مع الساق بريشة صفراء موشاة، وعادة ما ينتعل هذا النوع من البلع العرسان والفرسان، بالإضافة إلى نوع آخر عادي خالٍ من الريشة والنممة، كما يرتدي الرجل الجرد الخشن، أو العباءة الحمراء⁽⁴⁰⁾، وخاصة منهم أهل البادية، علاوة على المخلاة، والقميص الواسع، وأما في المدينة، فإن الرجل يلبس القميص، ذا الأكمام الضيقة ذات الأزرار، والياقة العالية، وعلى الكتفين كانت تظهر ما يعرف "بالسدريّة"، وعلى الرأس الطاقية المصراية، وبدون نواره، وينتعل الرجل أحذية تنافس البلع مثل الكنادر والصنادل، وأما الملابس الإفرنجية فهي قليلة ولا ترى في المجتمع إلا نادراً، وأصحابها إما أن يكونوا عائدين من خارج البلاد، أو من موظفي الحكومة، وكان الطربوش يتوج رؤوسهم، ولا ترى القبعات لأن ذلك يعد من التشبه بالنصارى⁽⁴¹⁾.

أما المرأة فكانت تتوج رأسها بالكوفية الموشاة بخيوط الفضة والحريز أو التيسمال بوضع على الرأس ويربط بواسطة الطرفين⁽⁴²⁾، وتكفل جبينها بحلي من الفضة، تسمى "صوالح" والأذنين اللتين يتنلى منهما الأقراط مختلفة الأشكال كما لخراص المجلجلات، وأخراص مطيرة وغيرها⁽⁴³⁾، وتوصل جديلاتهما بخيوط الخجل⁽⁴⁴⁾ والفستان واسع الأكمام، قصير البدن، يصنع من نوعين من القماش، الأول ذو أكمام، والصدر يصنع من قماش نسائي ملون ومزركش، والثاني يكون من القماش

(40) سالم تلامي، تجسة على مشعب ثورات، ط1، دار الجماهيرية للكتاب، مصرقة، 1990م، ص76.

(41) أحمد هجان القورنية وأحمد محمد بن نصر، ص26 وما بعدها.

(42) سجلات محكمة مصراته الابتدائية، سجل ثلاثة، عقود، ص14.

(43) دابلمة محمد الرعيض الحياه الاجتماعية في مدينة مصرقة خلال فترة الاحتلال الإيطالي 1923-1943، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سبعة أكتوبر مصرقة 2007، ص72، وكذلك سجلات محكمة مصرقة الانتقالية سجل ثلاثة مقسولات، ص66-187.

(44) الخجل هو زينة للنساء تصلها للمرأة بشعرها وتصنع من الصوف يضاد إليها الخيوط الفضية.

أبيض الرخيص، وقصيراً، لأن الرداء سيخفي قصره ورداءة قماشه، وهو منسدل من الرأس حتى أسفل الساقين، ولا تتخلى عنه إلا وقت النوم ليلاً ومن هذه الأردية المثقل، والأحمر، والتبني، ورداء الفيرة⁽⁴⁴⁾، وترتدي المرأة الشملة فوق الرداء إذا ما أرادت الخروج من البيت⁽⁴⁵⁾، وتتعل السباط وقت خروجها من بيتها وتستعمل قبقاب الخشب داخل البيت، وأما في البادية فتستخدم المرأة نعلأ يشبه الخفين، يعقد بخيط من الجلد حول الساقين، وتكون المرأة مكسوة بحلي تتدلى من أذنيها، أو على صدرها، أو حول معصمها، وأغلبه يكون من الفضة، أما الخلخال فهو عريض ثقيل، وهو من الفضة أيضاً⁽⁴⁶⁾.

كما تلبس المرأة في رقبتها القلادة، والشماطة، والشعرية في الأذن، فإنها تستعمل الخرص، وخرص التكيئة، والصوالح، والنبالج، والمقايس، وبوظهرين، لتلبس في المعصم، وأخيراً الحزام يلتف حول المرأة مع وسطها، ويحزمها بطرف منه.

ثالثاً: العادات والتقاليد

- الزواج:-

الزواج من الأمور المهمة في حياة الفرد والأسرة، وهو عامل من العوامل التي تساعد على ربط وحدات اجتماعية، كالعيلات، واللحمان، والقبائل، بعضها ببعض، ومن الظواهر البارزة في مجتمع مصرائنة، كغيره من السكان في ليبيا، والمناطق، العربية تفضيل عادة الزواج من بنات العم والقريبات من جهة الأب أولاً، ثم من جهة الأم، ويعود ذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية، يضمن بموجبه ترابط العائلة ووقوفها صفاً واحداً في المنازعات التي تنتشب بعض الأحيان بين

⁽⁴⁴⁾ سجلات محكمة مصر لفة الابتدائية، سجل ثلاثة، أحكام، ص 24، وكذلك سالم شلامي، لهمة على مشجب التراث، ط 1، الدفر

لصاهيرية للكتاب، مصرقة، 1990، ص 76 وما بعدها.

⁽⁴⁵⁾ ريتشارد تولي، ص 59.

⁽⁴⁶⁾ أحمد جهان العزبية وأحمد محمد بن نصر، ص 26.

العائلة، أو خارجها، ويساعد على توسع القبيلة، أو اللحمة ذات الدم الواحد، المؤلفة من أسر عديدة، كما أن زواج الأقارب ذو فائدة اقتصادية، إذ يضمن بهذا الزواج حفظ الأملاك، والأراضي في عائلة واحدة، بالإضافة إلى تجنب دفع المهور العالية، وكان لا يتم زواج أي فتاة بدون إذن ابن عمها، إلا في حالة عدم وجود ابن عم لها، أو لأن الأخير عزف عن الزواج منها.

وتشير أمينة محمد أبو تركية إلى الشعور بالسعادة والفخر بالانتماء إلى الأصول والفروع، نظراً لما يتمتع به ابن العم من المكانة العالية والرفيعة في عيون الناس، كما أنه يُذكر الطفل إذا ما ذكر الرجال لشرفه وعلو مكانته⁽⁴⁷⁾.

وكان اختيار الزوجة في المناطق الريفية مرهوناً بعوامل اقتصادية واجتماعية وعصبية، بغض النظر عن الجمال والإعجاب والحب، فهي تعتبر مرتبة هامشية، فالزواج يستغل سياسياً للربط بين القبائل واللحمتين، لكونه عاملاً في زيادة التآلف والربط الاجتماعي⁽⁴⁸⁾.

وكانت الأسرة تتكفل بزواج أبنائها على التوالي، فالبنات الكبرى قبل أختها الصغرى، والابن الأكبر قبل أخيه الأصغر، ثم الذي يليه في معظم الأحوال دون أن يرى أحد الطرفين الزوج والزوجة الآخر ولا يوجد رأي لهما؛ فالرأي الأول والأخير لوالدي الزوجين⁽⁴⁹⁾، وتعد العائلة له داراً داخل الحوش، ويختار الأبوان الفتاة من العائلة التي يرونها مناسبة سواء من الأقارب أو الجيران، ممن تدلهم عليها الخاطبة، ثم يكون الاتفاق على مراسم العرس⁽⁵⁰⁾، وتتم الخطبة من قبل النساء أولاً، وبخاصة أم الشاب أو عمته أو أخته حيث يمهد للقاء والد الشاب، أو

⁽⁴⁷⁾ أمينة محمد أبو تركية، تطور الزواج في المجتمعات الريفية في تونس، دار نشر جامعة تونس، 1976، ص 41.

⁽⁴⁸⁾ تيسير بن موسى، ص 42.

⁽⁴⁹⁾ جون فرنسيس ليهون، من طرابلس إلى قرطاج، د. مصطفى حودة، دار النشر العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1976، ص 137.

⁽⁵⁰⁾ أحمد جهان الفورقة وأحمد محمد بن نصر، ص 24.

عمه، أو أخيه الأكبر، مع والد الفتاة وذويها، وبحضور شيخ القبيلة والإمام، أو أحدهما، ويفصل هذا اللقاء بالمهر، والترتيبات اللازمة للفرح، وتحديد الموعد، ويصطحب أهل الشاب في هذا اللقاء ما يعرف "بالقفة"⁽⁵¹⁾ التي تحوي بعض المواد الترمينية، كما تتواصل هدايا الشاب إلى خطيبته في المناسبات الدينية طيلة فترة الخطوبة⁽⁵¹⁾.

والمرأة في مصراة تكون متوارية عن الانضار إذا بلغت الحلم، وهي لا تخرج من البيت قبل الزواج إلا نادراً، وحتى بعد الزواج تكون زيارتها محدودة داخل القرية إلى أن تتقدم بها السن، وقتها تتيح لها التقاليد زيارة الأقارب والجيران متى شاءت، وهذا يحدث في أغلب القرى المجاورة، وأما في المناطق الريفية الزراعية، والتي تتباعد فيها البيوت عن البعض أو في البادية، فإن المرأة تخرج لتساعد الرجل في الحقل، أو في المرعى، كما أن المرأة لم يكن لها نصيب في التعليم إلا نادراً، وفي سن الطفولة فقط، وتتلقى المرأة أمور دينها الضرورية عن الأسرة، وهي أمور متوارثة أو منقولة عن إمام المسجد، أو فقهاء القرية، بينما نجدها تقوم بدور كبير في بناء الأسرة، وحمل أعباء المعيشة صناعياً، وجزت العادة أن تبدأ مراسم حفلة العرس في هذه المدينة موضوع البحث وغيره أيوم الاثنين، وتنتهي ليلة الخميس.

وتنكر لنا السيدة توللي أنه بناء على ما تقتضيه التقاليد والعادات الاجتماعية في هذه البلاد أن تستمر أفراح العرس سبعة أيام⁽⁵²⁾، كما أنه يسمح للعروس خلال اسبوع أيام الأولى بعد الزواج من تناول طعامها مع إحدى قريباتها⁽⁵³⁾، وفي أغلب

(51) سنة مصنوعة من سف العريد.

(52) عيسير بن موسى، ص 43-44.

(53) توللي ريشارد، عشرة أعوام في طرابلس، ش عبد الحليل الطاهر، دط، بنغازي الجامعة الليبية، 1967، ص 412.

(53) المصدر نفسه.

الأحيان ما يخصص يوم الأربعاء لعقد القران في بيت العروس ويوم الخميس تزف العروس، على هودج "كرمود" فوق ظهر حمل إلى بيت زوجها، ويعرف هذا اليوم بيوم "الجحفة" (54).

وهذا اليوم هو اليوم الأخير من أيام العرس الذي تزف فيه العروس إلى عريتها بصحبة دق الطبول، والزغاريد من قبل أهل العريس التي ترتفع في السماء (55). وبعد الدخلة يقوم بطرق الباب مرتين أو أكثر دلالة على هذا القبول، وهو تقليد قديم يحمل في ثناياه كل الدلالة على محافظة المرأة على شرفها وعفتها، مرتدين غناوي الشتا وبطريقة الكشك باستخدام التصفيق (56).

وأما بالنسبة لنساء البادية، فإن المرأة تلبس نعلاً يشبه الخفين بعقد خيط من الجذ حول الساقين، وحليها تتدلى من أذنيها، أو على الصدر، أو حول معصمها، وأغلبه من القضة، بما في ذلك الخلخال العريض، والنقيل (57).

وكانت العادة أن توشم المرأة على يد امرأة متخصصة في الوشم، تدعى "الوشامة"، وهو صباغ أزرق يوضع فوق الذقن، وعلى اليدين، يدوم مدى الحياة، يستعمل كعلامة اجتماعية تميز المرأة المتزوجة عن البكر، خصوصاً في القرى والبادية، وهي المجتمعات التي تسمح للمرأة بالعمل خارج المنزل في الحقل والمرعى، ويأخذ الشاب لقب السلطان منذ بداية الأسبوع، وينادي به حتى آخر يوم من حفلة الزفاف، ومن عادات مجتمع القرى، ألا يقابل الشاب والده لعدة أسابيع بعد انزواج حياء وخجلاً، وأما الفتاة فقد تبقى أحياناً سنة كاملة، تتحاشى رؤية والدها (58).

⁵⁴ "سبب بيوت التورق" راجع محمد بن نصر، ص 21.

⁵⁵ جون فرنسيس ليون، مصدر سبق ذكره، ص 19.

⁵⁶ أمية محمد أوتوكية، ص 84.

⁵⁷ أحمد حياض العورقة وأحمد محمد بن نصر، ص 25 وما بعدها.

⁵⁸ تيسير بن موسى، ص 44 وما بعدها.

- آداب الطعام والشراب:-

يغلب على قوت أهل البلد الشعير والقمح والتمور، بالرغم من جودته المتوسطة، بالإضافة إلى زيت الزيتون، والتين، وبعض الفواكه الأخرى، وتشكل التمور ثلث احتياجات السكان من الغذاء عام 1845⁽⁵⁹⁾، بينما شكل الغذاء الرئيسي للسكان عام 1852م مادة الشعير نظراً لتوفر محصول جيد من هذه المادة، وبأسعار مناسبة.

وفي عام 1855م، وهي سنة المجاعة والحروب، تضاعفت أسعار كافة المواد الغذائية، بما فيها الشعير ثلاثة أو أربعة أضعاف سعرها⁽⁶⁰⁾.

كما أن زراعة الذرة بنوعيهما العويجة والعادية، انتشرت على نطاق واسع في مصراته نهاية القرن التاسع عشر، وخاصة عند البدر والمزارعين، وأصبحت الحبوب المستخدمة في الغداء ضمن طعام السكان، وتتم صناعة الخبز في بعض الأحيان من الذرة العادية، ويتم استهلاك جزء كبير من الذرة بنوعيهما، العويجة والعادية في تحضير الأطباق الشعبية مثل البازين، والكسكي، الذي يمكن تحضيره أيضاً بخليط من الذرة العويجة والشعير⁽⁶¹⁾.

وترتبط مواعيد تناول وجبات الطعام عند السكان في حياتهم اليومية حسب مواعيد و نوع العمل، فالحرفيون وأصحاب الحوانيت والأعمال الحرة يكون نهاية الدوام الرسمي على مرحلتين، حيث تنتهي المرحلة الأولى عند الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، ويذهب بعدها الموظفون إلى منازلهم لتناول وجبة الغداء، ثم يرجعون إلى أعمالهم، حيث تبدأ المرحلة الثانية، والتي تستمر حتى الساعة العاشرة والنصف ليلاً، بعد انتهاء العمل بأي الجميع إلى بيوتهم لتناول وجبة

(59) جيمس ريتلاندسون، ص 573، ونظر جون فرنسيس لين، ص 180.

(60) لعلرس، أ. نتا، ص 267.

(61) ماحو، ص 341.

طعام العشاء، والتي تعتبر الوجبة الرئيسية حيث تقدم فيها المأكولات الشعبية الدسمة، كالبازين والكسكي وغيرها ويؤكد الرحالة ماتويزيو عام 1903، أثناء توقيفه بمصراته بقوله (...السكان هنا لطفاء وكرماء فكل مساء يأتون الى رجالي بقصعة بازين مغطى بطبيخ حار من كثرت الفلفل لا يستطيع أن يتحملة أوروبي مثلي) (62) ، بينما تكون وجبة الغذاء في معظم البيوت خفيفة، وبعد صلاة العشاء يتناول الناس بضعة أقداح من الشاهي القوي، ثم يأوي المرء إلى فراشه، أو ينظم لإحدى جلسات السمر مع الأصدقاء والأقرباء أو يحضر نوبات الذكر في الزوايا الصوفية التي ينتمي إليها الفرد، وخاصة في ليالي الخميس التي يطول بها السهر حتى ساعات متأخرة من الليل وأصبحت هذه الظاهرة بمرور الزمن ظاهرة اجتماعية كثر أتباعها من العامة، والعلماء وكثر الأولياء والأدعياء ونسبت إليهم الكرامات والخوارق وكثرت المزارات بحيث أصبح بكل قرية أو ناحية مزار أو أكثر (63).

وفي شهر رمضان يقوم المسحراتية بإيقاظ الناس بطبولهم قبيل الإمساك عن الطعام والشراب، وذلك لتناول وجبة السحور، وعادة ما يجود الناس بالطعام بحلول المناسبات الدينية، وخاصة عيد الأضحى، حيث يقوم الموسرون منهم بنبح الكباش، ويوزعون قسماً من لحومها على الفقراء والمحتاجين، ويقومون بتقديد الباقى وفق الطريقة المتبعة حالياً.

وفي مناسبات الأفراح، في مدينة مصراته فإن موائد الطعام تقدم طيلة الأسبوع، فالنسوة يقمن بصناعة موائد الطعام كالكسكي والبازين وغيرهما، مما

(62) ماتويزيو ، ص 98.

(63) عامر جحيدر أتيق ووثائق تاريخ ليبيا الحديث ، د. ط ، دار العربية للكتاب 1991. ص 226.

جليها المدعوون معهم في شكل هدايا، والتي يتطلبها واجب الضيافة للتخفيف من نفقات العرس، كالدقيق والسكر والرز واللحوم كالشياه والإبل وغيرها. وأما عن زيارة الأضرحة، فإن العادة جرت على أن تنصب الخيام قرب أضرحة الأولياء وذلك لحاجتهم إلى التثبيت بدينهم فانتشرت ظاهرة المزارات وتعظيم الأولياء وأضرحتهم⁽⁶⁴⁾، وتتمك النسوة في إعداد موائد الطعام في أوقات الغذاء والعشاء، والتي تقدم إلى الضيوف الوافدين من المناطق البعيدة، والمشاركين في إقامة هذا الاحتفال وخاصة منهم الفقراء والمساكين، وتتنافس الأسر فيما بينها لتقديم أجود أنواع الأطعمة وأدسمها، مع كثرة عدد الذبائح وتنوعها في تلك المناسبة⁽⁶⁵⁾.

اتسمت حياة العرب القاطنين بالمدينة بشيء من الحركة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، فقد زاولوا الصناعة، والتجارة الواسعة والمحدودة، وكان منهم المدرسون، والأئمة، حيث كانت هذه الطبقة تضم كبار العلماء، والوعاظ، والقضاة، ورؤساء الطرق الدينية والصوفية، والأسرة الشريفة المنتمية لآل البيت، وينتشر الوعاظ والمدرسون في مساجد المدينة يعظون الناس، ويحثونهم على الالتزام بتعاليم الدين، والمشاركة في المناسبات والأعياد الدينية.

- المناسبات الدينية والأعياد:

على الرغم من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية السلبية الكثيرة المعوقة في المدينة فإن هناك عناصر وعوامل ذات تأثير إيجابي في الحياة الاجتماعية، ومن هذه العناصر والعوامل تولي البعض من علمائها المخلصين

⁽⁶⁴⁾ ناطمة محمد الرمحدر الحياء الاجتماعية في مدينة مصراتة خلال فترة الاحتلال الإيطالي 1923-1943، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سبعة أكتوبر مصراتة 2007، ص72، وكتاب سجلات محكمة مصراتة الابتدائية سجل ثلاثة مقنولات، ص89.

⁽⁶⁵⁾ تيسر بن موسى، ص33 وما بعدها.

والمحسنين لأهلها بعض المراكز الخدمية، ونظراً لما يتمتع به هؤلاء العلماء من احترام وتقدير لدى معظم الولاة والأغاث، وما يقدمه العلماء من نصح للحكام، وما يقومون به من إصلاح وتوفيق بين الناس، بقوة سلطان الدين ووازعه لدى الناس، بالإضافة إلى قوة السلطة القبلية، والرقابة الاجتماعية، وظهور بعض الفرق الصوفية التي استطاعت أن تربط الناس بعضهم ببعض، وتوطد علاقات الأخوة والتعاون والتضامن بينهم، وتحميهم من الانحراف، وكان من بين الطرق الصوفية التي ظهرت أو نشطت في فترة العهد العثماني الثاني في مصراتة، موضوع البحث وكان لها تأثير إيجابي في أحوالها الاجتماعية والأخلاقية وأساليب ثقافتها في الحياة (الطريقة العروسية، والعيساوية، والزروقية، والمدنية⁽⁶⁶⁾)، حيث ينضم الشخص إلى إحدى هذه الفرق، ويحضر نوبات الذكر في الزاوية الصوفية، المنتمي إليها، وخاصة في ليالي الخميس، وأما في شهر رمضان فكانت المدينة شكلاً خاصاً، ومميزاً عن بقية أشهر السنة الأخرى، حيث يبدأ العمل هذا الشهر منتصف النهار تقريباً، وحتى قبيل الغروب، وتزدحم المساجد بالمصلين والمنهجين، وتظل مآذنها مضيئة طيلة الليل، ويستطيب الناس في هذا الشهر السهر والسمر حتى موعد السحور، ويكثر في هذا الشهر تعبد الناس، وإقامة حلقات الذكر، وينتشر الوعاظ والمدرسون في معظم مساجد المدينة لحث الناس على الالتزام بتعاليم الدين، وإبراز أهمية الشهر الفضيل، ويقوم القراء بتلاوة الذكر الحكيم في المساجد بعد صلاة العصر أو العشاء، كما تشهد احتفالات كبيرة بمناسبة مولد النبي الكريم، وعيدي الفطر، والأضحى، ويعتبر يوم المولد النبوي الشريف من الأعياد المهمة في كل البلاد، وتقام له احتفالات بالمناسبة، حتى

⁶⁶ عمر محمد التومى قشيبتي، ص 224 وما بعدها. للمزيد من التفاصيل عن الطرق الصوفية ومؤسستها، انظر تيسير موسى، ص 87-88، علي إمامي خنيم الزروق والزروقية، ط 2، طرابلس: الهيئة القومية للنشر والتوزيع والإعلان، 1980، ص 141.

الساعات الأولى من الصباح حيث تُعقد يومياً وبعد غروب الشمس حلقات ذكر وإنشاد والمتعارف عليها لذا أهالي المدينة (بالبغدادي) يتخللها تلاوة السيرة النبوية وإنشاد بعض الأشعار في مدح الرسول الكريم (ص) (67).

وتجوب شوارع المدينة الفرق الصوفية حاملةً أعلامها ودفوفها، كما يحتفل سكان الريف بالمناسبات الدينية، كيوم المولد النبوي، وعيدي الفطر والأضحى، ويوم عاشوراء، وكذلك ليالي شهر رمضان بالإفراط في صنع الطعام، وارتداء الملابس الجديدة، والتزاور بين الأسر، كما أن هناك مناسبتين يهتم بهما سكان الريف في الحياة اليومية العادية، هما حفلات الزفاف وزيارة أضرحة الأولياء "المرابطين".

وتنتشر الأضرحة في معظم القرى حتى أن كل قرية تتخذ لها ولياً تتبارك به، وتقوم بزيارات متتالية إلى أضرحة هؤلاء الأولياء أسبوعياً، تكون متنفساً لهم وترويحاً عن النفس، يقضونها باللهو واللعب، والأكل، والتصدق على الفقراء والمساكين، والوفاء بالنذر للشيخ صاحب الضريح، برجون شفاء مريض، أو عودة غائب، أو إيجاب ذكر وغير ذلك (68).

وتُعقد حلقات الذكر في مكان الضريح، يتخللها الضرب على الدفوف، مقرونة بحركات غريبة اشتهرت بها بعض الفرق كالعيساوية والرفاعية، ويحرص الجميع على حضور هذا اللقاء الذي ينتظرونه بشوق، وتتوالى اللقاءات أسبوعياً عند ضريح آخر حتى تتم زيارة جميع الأضرحة بالمدينة.

(67) صالح بن نردف، من مظاهر احتفال بالموك النبوي الشريف مجلة التراث الشعب، 9، ص 119.

(68) نوسيز بن موسى، ص 30 وما بعدها، وكذلك محمد مفتاح قريو، تراجم أعيان المشاء من أبناء مصراتة لقماء، مطبعة النهضة الحديثة، القاهرة، 1970، ص 5 وما بعدها.

رابعاً: النظم واللوائح الاجتماعية:-

تعتبر علاقة السكان المقيمين في المدينة أوثق صلة بالأتراك فانخراط قسم منهم في وظائف الدولة المتاحة من المدرسين والإداريين مما لا تشكل خطراً على الهيمنة التركية بينما الوظائف الكبرى الحساسة بقيت بأيدي الأتراك كقيادة الجند ، الشرطة ، الشؤون السياسية والمالية كما اوجد الأتراك وظيفة شيخ البلد يساعد الوالي في إدارة الشؤون المدنية المحلية كالأعمال المنوطة بوظيفة المحتسب سابقاً ورئيس البلدية حديثاً ويساعده مجموعة من الموظفين كل منهم مكلف بعمل معين في المجالات الخدمية .

و كان للأقليات العرقية قائد يرتبط بشيخ البلد ينفذ تعليمات وقرارات الولاية على الجالية التي ينتمي إليها واستمر العمل بنظام مشيخة البلد حتى صدور قانون عام 1896 م بتأسيس نظام البلديات في المدن وإلغاء وظيفة شيخ البلد وبذلك أصبحت مصراته تدار بواسطة رئيس البلدية ومجلس بلدى منتخب من الأعيان وكان توقيت العمل بالنسبة للموظفين الرسميين يبدأ من الساعة الثامنة والنصف صباحاً حتى الثالثة والنصف مساءً ومن الثالثة والنصف مساءً الى العاشرة مساءً ويكثر التعبد وتلاوة القرآن وحلقات الذكر وينتشر الوعاظ والمدرسون في شهر رمضان في المساجد كما تشهد المدينة احتفالات كبيرة في المناسبات الدينية بمساعدة الفرق الصوفية بشدة تخالط أفراده بالدم وفي حالة حدوث مشكلة ما مع فرد من أفرادها قلما يلجأ الآخر الى المحاكم للاستخلاص حقه وانما يتم حسمه داخل نطاق القبيلة او القرية وهذا الأسلوب الاجتماعي ساهم في عملية الترابط بين أفراد القرية وانصياحهم لأعرافها وتقاليدها. وكان شيخ القرية او (المختار) يختار من بين العائلات ذات النفوذ والعدد الأكثر .

وفي عام 1871 م صدر قانون البلديات الذي نص على أن الشيخ أصبح له مرتب ثابت وفق شروط منها:-

- أن يكون من دافعي ضريبة 100 قرش سنويا .
- ألا يقل عمره عن ثلاثين عاما .
- مصادقة والي طرابلس عليه .

وكان الشيخ أو المختار هو حلقة الوصل بين المواطنين والإدارة العثمانية وينفذ توجيهات وتعليمات الإدارة بما فيها جمع الضرائب ويقوم بفض النزاعات والخصومات .

وفي عام 1904 م وكلت له مهمة إعطاء معلومات عن حالات الوفيات والزواج والطلاق والولادة في وقتها وزمنها ومعاقبة من يساهم في إخفاء هذه المعلومات إلا أن بعض الشيوخ خرجوا عن الطريق السوي العادل في معاملة الناس بضغط من من أعلى منهم رتبته في السلم الإداري الذي كان يستغلون شيوخ القرى في تنفيذ أغراضهم وأطماعهم الخاصة ومما جاء بالخصوص رسالة الوالي عام 1910 م إلى قائم مقام مصراته والتي جاء فيها ... "أوصيتكم أنفا بأن تلتزموا الحياد وتأمينوا حسن تطبيق القانون والعدل في جميع تصرفاتكم فقد بلغني هذه انحرافكم وأنني أنذركم بأن لا تميلوا أبدا إلى مثل هذه الأعمال التي لا تليق بكرامتكم ووظيفتكم والتي توجب في المستقبل مسؤوليتكم العظمى" (69).

ويأتي بعد الشيخ أو المختار في قيادة القرية في المقام الإمام الذي أصبح هو الآخر يعين من قبل الإدارة العثمانية في الفترات المتأخرة بعد اجتيازه امتحان أمام القاضي الشرعي يؤكد فيه إمامه بالأمور الشرعية خاصة فيما يتعلق بقضايا الزواج والطلاق والإرث وإيجادته للكتابة والقراءة مع التمكن في العبادات

⁶⁹ تبصر من موسى ، ص 41 .

وأحكامها كالصلاة والصوم والحج ففي حفل عقد الزواج الذي يدعى إليه جميع أهل القرية ويتصدره شيخ القرية ووجهائها يتولى القاضي أو وكيله أو من ينوب عنهما عملية عقد القران بعد صلاة العصر يوم الدخلة أو قبلها بأسبوع أو أكثر .

كان القاضي الشرعي قبل إنشاء المحاكم الحديثة عام 1865م ينظر في مختلف القضايا التي حددتها الشريعة الإسلامية، وسواء كانت القضية جنائية، أو مدنية، بحكم موقعه كرئيس أعلى للمحكمتين الجنائية والمدنية، وفق البنود التالية:

- الفصل في الخصومات بين المتخاصمين في قضايا القتل والضرب والسرقة والتنازع على العقارات والأموال.
- النظر في أموال المحجور عليهم، كالمجانين واليتامى وأهل السفه^(*).
- النظر في أموال الأحباس (الأوقاف)، وصرفها في سبيلها.
- تنفيذ الوصايا على شروط الموصي ضمن الحدود التي رسمها الشرع.
- تزويج الأيامي^(*) بالأكفياء عند فقد الأولياء.
- يبحث ويستفسر القاضي الشرعي مكان الجريمة، والأداة التي استعملت فيها، ويتفحص صدق أقوال الشهود، وغيرها.

أما تركة الميت، فكان القاضي ينظر بتأن قبل تسليمها لأصحابها متبعاً

الخطوات التالية:

- أ- يشكل لجنة لجرد مواد التركة وتسجيلها في محضر.
- ب- يتم عرض مواد التركة على أصحاب الخبرة والاختصاص مثل الصياغ وبائعي الذهب والنحاسين وصانعي الأثاث وغيرهم لتقدير ثمن كل مادة.
- ج- يأمر القاضي ببيع بعض المواد التي لا يمكن تقسيمها بين الورثة.

(*) أي الحمقى فاقوا التخرة على التصرف سليم.

(*) أي قنساء والرجال الذين قننوا الأزواج.

د- يتم خصم أجره القاضي وكاتبه، وكذلك الضرائب المستحقة للدولة على التركة، بالإضافة إلى الديون المترتبة على الميت إن وجدت، ومقومي مواد التركة، وأجرة الدلال الذي عهد إليه ببيع بعض المواد.

هـ- تحديد حصة كل واحد من الورثة، ويعهد إلى أحد الأعيان الموثوق به، حيث يتولى تسليمها لأصحابها بموجب إيصالات مشهود عليها من شاهدين.

ومنذ عام 1879م أجرى العثمانيون تعديلات على جهاز القضاء بتعيين قضاة حقوقيين، وبقي القضاء الشرعي ينظر في القضايا الشرعية، وقضايا الأحوال الشخصية التي حددتها له اللوائح الجديدة، مثل الزواج والطلاق والميراث وغيرها، وفي الآونة الأخيرة من الحكم العثماني أصبح القاضي، وكذلك نواب الشرع في الأفضية، يأخذون مرتبات ثابتة من خزينة الدولة، كما أن القاضي يعتبر من الوجهاء والأعيان، حيث يتصدر المواكب الشعبية والرسمية وحفلات استقبال الولاة وكبار المسؤولين، وإلى غير ذلك من المراسم العامة والخاصة الرسمية والشعبية⁽⁷⁰⁾.

⁽⁷⁰⁾ تيسير بن موسى، ص 251 وما بعدها.

الفصل الرابع النشاط الثقافي

أولاً: المؤسسات التعليمية.

1- المساجد.

2- الكتاتيب.

3- الزوايا.

4- المدارس الحديثة.

ثانياً: طرق التعليم الديني.

ثالثاً: العلماء ودورهم في إثراء الحياة العلمية الثقافية.

الفصل الرابع النشاط الثقافي

أولاً: المؤسسات التعليمية:-

لم تعرف ولاية طرابلس الغرب المدارس النظامية إلا في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني، وقبل هذه الفترة انحصر العلم والتعليم فيما يعرف بالكتاتيب التي لعبت دوراً مهماً في نشر العلوم الدينية واللغة العربية، في المدن، والقرى، والمناطق الريفية، والنجوع الصحراوية، وكان الدارسون يدونون على ألواحهم ما يلقنهم به شيخهم من مبادئ اللغة العربية، والإملاء، ومبادئ الحساب، وبعض سور القرآن الكريم، وقواعد الصلاة والوضوء، لعدة سنوات حتى بلوغ سن العاشرة أو أكثر بقليل، حتى يصبح التلميذ قادراً على العمل مع والده في مختلف الأعمال، و كان النوابغ منهم، وأبناء الأسر الميسورة الحال ينتقلون إلى الزوايا، وهي مرحلة علمية متقدمة، ولم تعرف المدارس النظامية الحديثة في ليبيا إلا في فترة الحكم العثماني الثاني، حيث عمد العثمانيون إلى تشجيع التعليم الحديث الذي ينال فيه الطالب قديراً من التعليم الديني، بالإضافة إلى اللغة التركية، والعلوم الاجتماعية، كشرط أساسي لتولي الوظائف في الولاية. وكان لتجذر الإسلام وبناء المساجد في مختلف المدن والقرى والأرياف في المنطقة الليبية دور هام كمكان للعبادة والتعليم.

- المساجد:-

عرفت المساجد باهتمامها بالدراسات الإسلامية منذ وقت مبكر إثر دخول الإسلام الشمال الإفريقي، وأصبح المسجد مكاناً للعبادة والتعليم منذ ذلك الوقت، يتلقى فيه المتعلم العلوم اللغوية والتفسير، والفقهاء. وقد ضمت المساجد العديد من

المخطوطات في مختلف العلوم الدينية والدينية، ومن بين المساجد القديمة في مدينة مصراتة جامع الغلبان الذي بني في منتصف القرن الثاني عشر وجامع الجمع الذي بني بعده بقليل والمسجد العالي الذي يرجع تاريخ بنائه إلى أواخر القرن الرابع عشر⁽¹⁾.

وامتازت المنطقة فيما بعد بدورها الثقافي والتعليمي، باعتبارها منطقة تربط المشرق العربي بمغربه، كمحطة للمسافرين والحجاج المغاربة، وحلقة وصل بين بلاد السودان وأوروبا من خلال التعامل الاقتصادي والتجاري بين شعوب البحر المتوسط ودول جنوب الصحراء الكبرى، وكانت المساجد في قرى مصراتة تتكون من مساحة مكشوفة، يحتل جانباً منها الميضاء، والبئر، والمطهرة، والجانب الآخر يمثل "خلوة" مفتوحة على الساحة بقوس واسع، وبالساحة ترتفع درجات السلم حتى السطح، يعتليها المؤذن عند دخول الوقت، وبوسط الساحة يفتح باب البيت، الذي يرفع على أربع أسطوانات منحوتة من الصخر، تحمل أقواساً هلالية، عليها يقام السقف قبباً مستطيلاً من الجير والحجارة، وجامع الجمعة له منبر مصنوع من الخشب، وهو لا يتعدى ثلاث درجات، في الغالب يتخذ مكانه على يمين الواقف في المحراب⁽²⁾، والمسجد هو المكان الذي تؤدي فيه الفرائض وتبلغ فيه تعاليم الإسلام ورسالته، وهو مكان للدرس والقضاء، وهو ملتقى للتشاور في جلائل الأمور والبت فيها، وقد ازداد الاهتمام بها إبان الحكم العثماني؛ حيث اتخذها العثمانيون كرابطة سياسية تخول لهم باسم الإسلام حكم العالم الإسلامي، ومن منابرها كان الخطيب يدعو للسلطان العثماني خليفة للمسلمين⁽³⁾.

⁽¹⁾ بري سيد سعيد: "تاريخ مصر"، ص 227.

⁽²⁾ أحمد جيلان الثورثية، وأحمد محمد بن نصر، ص 32.

⁽³⁾ محمد الكوني بالحاج، "التعليم في مدينة طرابلس الغرب العهد العثماني الثاني 1835-1911م" وأثره على مجتمع الولاية، مركز

جهاد الدين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000، ص 28.

كان ولا يزال الهدف الأساسي من التعليم في المسجد تبصير الناس بأمر دينهم وبالمعاملات في دنياهم، والحث على مكارم الأخلاق، والالتزام بالخلق القويم، والنظافة في الجسد والملبس، ولم تكن تلك الأهداف مبرمجة لمؤسسات تعليمية، تشرف على هذا التعليم، ولا لدولة تعمل على غرس هذه القيم؛ إنما كانت أهدافاً عفوية للمجتمع، ولذا لا نجد للمساجد تعليماً يلتزم منهاجاً موحداً، إنما كان الأمر مقصوراً على اجتهادات الشيوخ في المساجد المختلفة، وكان تدارس القرآن الكريم وتلاوته وحفظه، بالإضافة إلى تعليم السنّة المطهرة، وهي لب الدراسة في المساجد، تختلف باختلاف القائمين عليها؛ إذ لم يكن المشايخ في هذه المدينة على درجة واحدة من العلم أو الوعي المعرفي.

وأما الكتب المستعملة للتدريس في مساجد مصراتة فهي من المتعارف عليه أنه كان ببعض المساجد حلقات لتدريس القرآن الكريم وتحفيظه غيبياً دون استعمال المصحف إذ إن المصحف لم يكن متيسراً آنذاك اللهم إلا في بعض المساجد وهو مخطوط بخط مغربي في الأغلب على رواية قالون أو ورش كما إن هناك بعض المصاحف المطبوعة التي كانت توزعها الدولة على بعض المساجد الكبرى والهيئات الرسمية، إلى جانب كتب الحديث، كمصطلح الحديث والكتب الأخرى التي تهتم بشروح مذهب الإمام مالك، إلى جانب العلوم العقلية⁽²⁾.

وكان من بين المساجد التي تدرّس فيها تلك العلوم "جامع الشيخ إمام بن عبد العزيز بن إسماعيل" المشهور بجامع الشيخ إمام الكائن بطرف المدينة في الشمال الشرقي منها، والذي كانت تدرّس فيه العلوم الشرعية، والعلوم العربية، وكذلك العلوم العقلية، بالإضافة إلى جامع زمورة القديم الذي كانت تدرّس فيه الأصول، وعلوم القرآن، ومصطلح الحديث، والهندسة، وغيرها.

(2) محمد الكوني بالحاج، المرجع نفسه، ص 40.

كما تم تأسيس جامع سيدي عثمان أثناء العهد العثماني الثاني بين قرية الرملة، وقرية قرارة، وكان مؤسسه الشيخ عثمان بادي الذي عمل فيه إماماً وواعظاً، ومرشداً، وملقياً للدروس العلمية للطلاب⁽⁵⁾. ويتم الصرف على المساجد من الأوقاف بصفة عامة حيث بلغت واردات أوقاف الجوامع في قضاء مصراته عام 1278 هـ / 1861م ، 29 90 ثمنية قصب⁽⁶⁾. وكانت الجوامع في العهد العثماني الثاني مقسمة الى قسمين الجوامع العامرة، التي يرتادها الناس وعلى العكس منها الجوامع الدامرة ، وكان نصيب الجوامع الدامرة كالآتي :

جامع الغلبان	2.2 ثمنية قصب
جامع صور حيران	7.2 ثمنية قصب
جامع البلابله	2 ثمنية قصب
محلات بانعي الجامع القديم	2 ثمنية قصب
جامع قرقوم	28 ثمنية قصب ⁽⁷⁾

وجاء في دفتر أعمار حب الزيتون بقضاء مصراته لعام 1285 هـ/1868م ان جملة واردات أوقاف الجوامع قد بلغ 1001 كيلة وثمان من حب الزيتون⁽⁸⁾.

⁽⁵⁾ محمد مفتاح قريو، ص112 وما بعدها. نظير محمد حسن المتصر، ص28.

(6) دار المحفوظات للتاريخية طرابلس ملف أوقاف الجوامع بقضاء مصراته وثيقة رقم 389 بتاريخ 15 جماد لول 1278 هـ - 1861م تتحدث عن واردات الجوامع العامرة والدامرة من القصب في قضاء مصراته.

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ المصدر السابق دفتر أعمار حب الزيتون بقضاء مصراته وثيقة رقم 77 سبق ذكرها.

وكانت الكُتَاتيب أول درجة السلم التعليمي، والتي حافظ عليها العثمانيون منذ دخولهم ليبيا عام 1551م فسار على نفس النمط الموجود في العهود التي سبقتة، وفي العهد العثماني الثاني جرت العادة أن تكون الكُتَاتيب مقصورة على حجرة في مسجد، أو حجرة ملحقة به، أو مكان بمنزل أو خيمة في البادية، توقف على تعليم الصبيان المترددين عليها، ويتعلم الصبيان في الكُتَاتيب مبادئ القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم على أيدي فقهاء تفرغوا لهذا العمل، وكان من أهم مؤهلات الصبيان قوة ذاكرتهم التي تمكنهم من حفظ ما يلقونه عليهم الفقيه بأسرع ما يمكن⁽⁹⁾، ولا شك أن أسلوب التدريس في المساجد والكُتَاتيب كان تقليدياً، متوارث عن السلف، ومتعارف عليه في كل الأقطار الإسلامية، ومعظم نوابغ العرب المسلمين قد بدأوا حياتهم الدراسية العلمية في الكُتَاتيب القرآنية ثم استكملوا علومهم في المساجد الكبيرة المنتشرة في الوطن العربي كبغداد ودمشق والقاهرة وفاس وغيرها.

وكان البرنامج التعليمي يتمثل في التحاق الصبيان التي تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والسادسة بالكُتَاتيب، أما أثاث الكُتَاتيب عبارة عن حصيرة تطرح على الأرض، حيث يجلس المعلم وحوله الصبية من ساعات الصباح الباكر في يومهم الدراسي إلى الظهيرة، يغادر بعدها التلاميذ الكُتَاتيب لتناول وجبة الغذاء، وفترة قصيرة للراحة، ثم يعودون لمواصلة الدرس حتى موعد آذان العصر، وعلى الأسر التي يتعلم أبناؤها بالكُتَاتيب أن يدفعوا أجراً مقابل تعليم أبنائهم، سواء كانت تلك الأجور نقدية أو عينية، وتتمثل الأجور العينية في العادة بكميات من التمر أو القمح أو الزيت، وفي بعض الأحيان يزود الصبيان الفقيه بحصة من نوى التمر

⁽⁹⁾ نيسر من موسى، ص 325.

لإطعام دابته⁽¹⁰⁾، وكان من أهم الكتاب في مصراته هي كتاب جامع الكوافي، وكتاب جامع السنوسية، وكتاب جامع الشيخ أحمد بن عبد العزيز بن إسماعيل، وكتاب جامع الشيخ علي السنوسي المنتصر وغيرها بالمواطنين⁽¹¹⁾. كما ان هناك كتاتيب في معظم المساجد الأخرى بالمدينة مثل كتاب مسجد العوامر، وكتاب مسجد زمورة القديم، وكتاب زاوية المدني، وكتاب زاوية سيدي فتح الله، وكتاب مسجد الجهنانات، وفي الغيران كتاب مسجد الجرباني، والعضمامات، والفواتير، وسيدي بوهادي، والمحجوب بزواية المحجوب، وكتاب مساجد الرملية كسيدي عبد الحليم، وسيدي عثمان بادي بالرملية، وكتاب مسجد السواطي ومسجد سعيدة بالرعيضات، وكتاب مساجد الخلوة، والجامع العتيق، والزواية بالزروق، هذه المساجد كلها قامت بها كتاتيب في العصر العثماني الثاني وكانت تشكل منابع هامة جدا لمرحلة تعليم السنة في زاوية الزروق، وزاوية المحجوب، وزاوية المدني.

- الزوايا:-

وهي المكان الذي اتخذته الصوفية لتدريس طرقهم، وإيواء تلاميذهم ومريديهم، وكانت تُنشأ داخل المناطق المأهولة بالسكان في القرى والمزارع والواحات، يؤمها طلاب العلم من المنطقة التي أقيمت فيها الزاوية، مع تموين غذائي ومالي دائم من قبل أهل الطلبة المرينيين للشيخ أو الزاوية، وكان وجود الزاوية قرب منازلهم قد يسر لهم حضور جميع الحفلات الدينية التي تقام فيها، كما أن قسماً من هذه الزوايا والتي بُنيت بعيداً عن العمران تحولت فيما بعد إلى قرية

⁽¹⁰⁾ محمد الكوني بالحاج، ص 42-43 .

⁽¹¹⁾ علي محمد التومي عبد الرحمن وآخر، ص 134 .

صغيرة أو بلدة كبيرة، وذلك لأن الطلبة أو ذويهم أو العريان الرحل الذين استقروا بجوارها بنوا مساكن قريبة منها.

وكان طلاب الزوايا يقيمون (بخلاوي الطلبة) بالزاوية نفسها، حيث توفر لهم كل المتطلبات من إعاشة وأدوات مدرسية وكتب مجاناً، وكان مستوى الأداء في هذه الزوايا يتوقف على الربيع الذي تجببه الزوايا من خلال المحلات والأراضي والأشجار المثمرة والحيوانات والحبوب، وغير ذلك مما يحمله الزوار يومياً في مواسم معينة، ولما كان التعليم في الزوايا مجاناً لا يتطلب دفع مبالغ مادية، أو المساهمة في دفع نفقات التعليم، فقد انتظم فيها العديد من أبناء المدينة، أو ممن يفدون إليها لغرض التعليم فتبني لهم الزوايا (خلاوي للطلبة) للإقامة والأكل، وقد كان دور هذه الزوايا في نشر التعليم والثقافة الدينية في المناطق الداخلية من الولاية دوراً مهماً؛ حيث يعود الطلاب إلى أهلهم وقراهم ونجوعهم لتعليمهم، أو ربما يقصدون

زاوية أخرى تابعة لنفس الطريقة الصوفية في منطقة أخرى، ليتولوا التعليم فيها، أو يؤسس هؤلاء الخريجون زوايا في مناطق أخرى لا توجد بها زوايا⁽¹²⁾. وهناك ثلاثة أنواع للزوايا هي:

- الزاوية البسيطة:

وهي مجموعة من الأبنية المتلاصقة، وتحتوي على غرف للطلبة، وغرفة للدراسة، وغرفة للمكتبة، فالجامع والمرافق اللازمة، وهي مخصصة للتعليم.

(12) محمد التكري بالبحاج، ص 40 وما بعدها.

- زاوية الولي:

هي التي أنشئت حول ولي، أو دفن بها ولي، فتكتسب سمعة من أجل ذلك، ويكثر زوارها وإيراداتها.

- زاوية الطريقة:

وهي فرع لزاوية تجمع بين العلم ونشر الطريقة الصوفية التابعة لها، وإقامة شعائرها المعروفة، وغالباً ما تكون الأراضي المحيطة بها حبساً عليها، يتفق عليها من ريعها، ومن الوعدات، والنذور التي يعد بها الناس للشيخ المولى، ولضريحه ومداخلها تتفق على الشيخ، وعلى الطلبة، وأبناء السبيل والمسافرين والزوار، وتأثيث وتجهيز الزاوية بالأدوات والمعدات اللازمة⁽¹³⁾.

و من أشهر الزوايا التي كانت نشطة في التعليم الديني واللغوي، والتي كان بعض ابنامصرانته يهجون إليها الأستغا دعى دراسة العلوم اللغوية والدينية التي تقع إلى الغرب من المدينة، على سبيل المثال زاوية الشيخ عبد الله الدوكالي، بمسلاتة⁽¹⁴⁾، وزاوية الشيخ عبدالسلام الأسمر ببلدة زليتن⁽¹⁵⁾، وزاوية قرزة التي تقع إلى الشرق من المدينة⁽¹⁶⁾.

⁽¹³⁾ تيسير بن موسى، ص 78 وما بعدها.

⁽¹⁴⁾ زاوية فتوح عبد الله الدوكالي أسست في النصف الثاني من القرن الخامس عشر تقريباً لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم الطلبة وتحتوي على حجر لسكن الطلاب الغرباء، لها أوقاف كثيرة وصمد ريعها على الصرف منه على المتربين والطلبة المحتاجين للإعانة وما تحتاجه من إصلاح وهي تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة مصراتة.

⁽¹⁵⁾ زاوية الشيخ عبد السلام بن سليم الأسمر، تقع بلزليتن، أسست في عام 900هـ/1494م، وتعرف بزاوية الشيخ وتهتم بتعليم وتحفيظ القرآن الكريم ومها حجر لسكن الطلاب.

⁽¹⁶⁾ زاوية قرزة، تبعد مسافة 180 كيلو متر من مدينة مصراتة، باتجاه الجنوب الشرقي بوادي زمزم، أنظر عبد الحميد عبد الله لهرامة، الحياة العلمية في العهد الفرنسي في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مجلة قبحوث التاريخية، ج 2 مركز جهاد البيان ضد الغزو الإسلامي، 1984، ص 138-139.

ومن الزوايا المشهورة في المدينة أثناء العهد العثماني الثاني، والتي أُسِّت قبل هذا العهد وأثنائه:

- زاوية الشيخ إبراهيم بن محمد بن إسماعيل المحجوب الذي، قَدِمَ إلى مصراتة من المغرب الأقصى ليستقر فيها مع أخيه حامد، عام 742هـ/1325م، وتم تأسيس الزاوية في المنطقة المسماة باسمه، وهي من أقدم الزوايا في ليبيا لتحفيظ القرآن الكريم، ولتدريس العلوم الشرعية والعربية، ويعود تاريخها إلى ما يزيد على سبعة قرون، ثم رحل أخوه حامد إلى صرمان ليؤسس بها زاوية سيدي زكري (17).

- زاوية الزروق: تقع هذه الزاوية في القرية المسماة باسمه من الناحية الشمالية الشرقية من المدينة، والتي أسسها أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي المشهور بزروق، وهو من مواليد بالمغرب عام 846هـ/1429م، قدم إلى ليبيا، واستقر بمصراتة، وحفظ القرآن الكريم، وتزوج من مصراتة، وصار من أهلها، وسعى لطلب العلم في تونس ومصر وبعد عودته نشأت حوله حلقات من طلاب العلم والمعرفة، وشيَّدت له زاوية بعد وفاته، صارت منارة للعلم إلى يومنا هذا (18).

زاوية بدر: وتقع في القرية المسماة باسمها في الشمال من مركز المدينة، وتم بناؤها في العهد العثماني الثاني، كانت تُعرف في ذلك الوقت باسم زاوية آغا وتدرس فيها العلوم الشرعية واللغوية (19).

(17) شعبان علي القبي، ص 62 .

(18) عمر التومي قنبيتم، ص 109، وشعبان علي القبي، ص 66 .

(19) محمد مفتاح قريو، ص 114 .

وكان الأهالي يوقفون بعض الحاصلات على تلك الزوايا مساهمةً منهم في إدامتها ولما تقدمه من نشاط علمي وديني أنداك، وجاء في وثيقة رسمية في الخامس والعشرين من جماد الأول 1863م عن أوقاف الزوايا بمصرارة من النخيل الآتي :

نخلة كبيرة	نخلة صغيرة	الزاوية
700	12	سيدي أحمد زروق
191	12	سيدي ابراهيم المحجوب
88	12	سيدي السنوسي
628	12	سيدي علي الفرجاني
110	12	سيدي بن شتوان
13 ⁽²⁰⁾	12	سيدي فتح الله

كما أكدت وثيقة أخرى بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس عام 1285 هـ/1868م ان حاصلات أوقاف حب الزيتون على القبب بلغ 140.3 كيلة⁽²¹⁾.
- المدارس الحديثة:-

انحصر التعليم في السابق فيما يعرف بالكتابيب، والتي لعبت دوراً مهماً في نشر العلوم الدينية، واللغة العربية، سواء في المدن أو القرى أو المناطق الريفية والنجوع الصحراوية، ولم تكن تعرف الأرض العربية الليبية المدارس النظامية الحديثة إلا في أواخر الحكم العثماني الثاني.

(20) دار المحفوظات التاريخية طرابلس ملف أوقاف قضاء مصرارة وثيقة رقم 423 بتاريخ 25 جماد أول 1280 هـ- تتحدث عن تعداد اشجار أوقاف الجوامع والزوايا في بعض مناطق المنصرفه .
(21) المصدر السابق نقتل اعشار قضاء مصرارة رقم السجل 77 .

وخلال العهد العثماني الثاني شجعت الدولة العثمانية التعليم الحديث الذي يتناول فيه الطالب قديراً من التعليم الديني، بالإضافة إلى اللغة التركية التي كانت حجر الزاوية في التعليم الحديث، وشرطاً أساسياً في تولي الوظائف العليا، إلى جانب تدريس العلوم الاجتماعية كالتاريخ والجغرافيا التي تمجد الدولة العثمانية وماضيها، كما شعرت الدولة العثمانية بأطماع الدول الأوروبية في أملاكها، فعملت على تأمين حدود الولاية، وربطها ربطاً محكماً بالأستانة ضد التعديت الأوربية، فشرعت في تجنيد أفراد من قواتها العسكرية من المناطق المختلفة، وربط المواطنين بالولاء لها من خلال انخراطهم في المدارس العسكرية الحديثة وتخريج عدد من أبناء الولاية في العلوم الحديثة، لتولي الوظائف العامة، ولدعم اقتصادها الذي سيطر عليه الأجانب بمقتضى قوانين الإمتيازات، كما عمدت الحكومة العثمانية إلى ضمان وربط وموالة المواطنين لها، من خلال إنشاء مدرسة خاصة بأبناء العشائر في العاصمة العثمانية، ترسل إليها الولايات العثمانية المختلفة أبناءها حتى تضمن الولاء للهوية العثمانية الجامعة.

وأما بالنسبة لتعليم البنات، فلم يظفر بنوع من العناية أو الرعاية على مختلف الصعد؛ فالأهالي أنفسهم لم يكونوا قد استبانوا أهمية تعليم البنات حتى تعليمياً ابتدائياً؛ فمعرفة الفتاة للقراءة والكتابة، وحفظها للقرآن، ومعرفتها للمسائل الدينية الأولية التي تعينها على قضاء واجباتها الحياتية هي الغاية، وهذا النوع من التعليم كان يستجيب تماماً لأوضاع المرأة في المجتمع الليبي، وأسلوب تفكير السكان، وما كان يمكن أن تظفر برفض من أي من السكان العرب حتى المتشددين منهم من غير المتقفين؛ بالإضافة إلى عدم اهتمام الولاية أو القائمين بشؤون التعليم برعاية هذه الفئة من المجتمع إلا في أواخر العهد العثماني الثاني وبالتحديد في عام 1327 هـ/1909 م وهي السنة التي شرع في إنشاء بعض المدارس الابتدائية

بمصراته⁽²²⁾، ومن بينها مدرسة مصراته للبنات التي كانت تعاني من نقص في التخصصات المالية لنقل المدرسات من طرابلس إلى مصراته⁽²³⁾، علاوة على عدم وجود إمكانيات مادية وبشرية من هذا العنصر في إعداد المعلمات المؤهلات لهذا النوع من العمل، كما لم يكن اهتمام الدولة في إستائبول نفسها ينظر إلى تعليم البنات نظرة جادة، فالفرمان السلطاني الصادر إلى الوالي محمد راغب باشا عام 1848م يأمر بتعليم البنات القراءان الكريم والمسائل الدينية⁽²⁴⁾.

ومنذ عام 1868م أصبح خريجو المدرسة الرشدية بفروعها يرسلون إلى الأستانة للالتحاق بالمكتب الإعدادي العسكري؛ في ذلك العام أرسلت بعثة تتألف من خمسة طلاب للالتحاق بهذه المدرسة لإتمام دراساتهم في المدارس العليا، ويرجع الطالب بعد إتمام دراسته لينتقل أحد المناصب العسكرية أو المدنية في الولاية، كما تم تعيين بعض العائدين ككثبة تحريرا في الأفضية، حيث كانت المعاملات والمراسلات الرسمية داخل الولاية في كافة الأفضية تتم باللغة التركية⁽²⁵⁾.

وعندما شهدت البلاد نوعاً من الاستقرار، منذ عام 1894م مهد السبيل لإقامة إصلاحات عامة في البلاد، وكان على رأسها فتح المدارس والمعاهد المتخصصة في طول البلاد وعرضها.

وقد تم إنشاء أول مدرسة بمصراته ألا وهي مدرسة مصراته الابتدائية سنة 1902م في عهد الوالي حافظ محمد، ضمت حوالي سبعة وعشرون طالباً⁽²⁶⁾.

(22) دوف المحفوظات التاريخية بطرابلس انظر ملف تعليم مصراته وثائق رقم 1254-1293-1387.

(23) دار ٥، الوثائق التاريخية بطرابلس منذ تعليم مصراته وثيقة رقم 118 تتحدث عن مشالية معلمة بمدرسة مصراته لهذا العام بصرف تذكرة سفر من طرابلس إلى مصراته.

(24) محمد ككوني بالحاج، ص 68-69.

(25) المرجع نفسه، ص 74.

(26) هسيب بن موسى، ص 333.

ولم تكن دار المعلمين بطرابلس تخرج العدد الكافي من المعلمين لسد
النقص في مدارس الولاية ويرجع ذلك إلى أن مجال التدريس لم تكن من المجالات
التي تلقى الاهتمام أو أن دار المعلمين لا تجد ما تطلبه من الطلاب، أو لربما
يكون الأحجام من الطلاب بسبب قلة الرواتب للمدرسين.

وإزاء ذلك النقص في المدرسين يتم مخاطبة نظارة المعارف بتزويدهم
بالمدرسين ومما جاء بالخصوص رسالة موجهة من ناظر المعارف بمصراته إلى
مدير المعارف بالولاية بتاريخ 1322هـ/1904م بشأن تعيين حافظ رضوان من
خريجي دار المعلمين بطرابلس معلما بمدرسة مصراتة الابتدائية⁽²⁷⁾.

ونظرا لما تشهده المدينة من تطور عمراني وسكاني وحصر الوظائف على
الأشخاص الحاصلين على الشهادات دون غيرهم ولسد النقص في المدارس تم
توجيه رسالة من متصرفيه الخمس إلى إدارة المعارف بولاية طرابلس الغرب في
مايو 1909م تطلب فيها إنشاء مدارس جديدة ومما جاء في رسالته نظرا للكثافة
السكانية التي تشهدها المدينة والتي تبلغ حوالي 40.000 نسمة وعدم كفاية مدرسة
واحدة لزم إنشاء مدرسة ابتدائية وأخرى إعدادية بمصراتة⁽²⁸⁾.

كما تم تعيين معلمين منتقلين لتعليم أبناء القبائل الرحل، وتشجيع المواطنين
على التعلم، ومنح خريجي المدارس مزايا مالية وأدبية، كما أصدر الوالي حافظ
محمد قراراً بتاريخ التاسع عشر 19 من جماد الآخرة 1319هـ-1902م على
شكل منشور عام، وزُرع على الولاية، يقضي بحصر الوظائف على الأشخاص

(27) دار المحفوظات التاريخية طرابلس ملف تعليم مصراته وثيقة رقم 814 بخصوص تعيين معلم بمدرسة مصراته الابتدائية.
(28) دار المحفوظات التاريخية طرابلس ملف تعليم مصراته وثيقة رقم 1392 بتاريخ مايو 1909 بخصوص استحداث مدارس
جديدة بمصراته.

الحاصلين على الشهادات دون غيرهم ممن تركوا الدراسة قبل حصولهم على الشهادة⁽²⁹⁾.

وقد أصدرت نظارة المعارف بالاستانة لائحة عام 1327هـ — 1908م جددت فيها واجبات المدرس ومسؤولياته ومؤهلاته وجعلت المسؤولية تضامنية في المدرسة مع المدرس الى جانب التدريس أن يشارك في كتابة السجلات بالمخازن الخاصة بالواردات والمصروفات والرسائل الواردة والصادرة والسجلات الخاصة بالتلاميذ وحرمت الائحة على المعلم العمل بغير التدريس وطلبت إليه التقيد بأخلاقيات المهنة⁽³⁰⁾.

واكدت وثيقة تاريخية بتاريخ 1911م وجود جدول يحتوي على عدد المعلمين والطلبة بمدرسة مصراته الابتدائية في شهر - مارس - ابريل - مايو من نفس السنة⁽³¹⁾.

ويذكر انه في عام 1878 م عملت الدولة العثمانية على إلزامية التعليم، وشرعت في إنشاء المكاتب والمدارس في كل قرية ومدينة، وألزمت المواطنين على تحمل أعباء النفقات على قدر إمكانياتهم سواء كانت نقدية أو عينية. وقد نص الدستور العثماني على ان مصاريف إنشاء مكاتب الصبيان، وتعميرها، ومخصصات معلمها، وباقي مصاريفها تتساوى من طرف عموم هيئة الجماعات الموجودة في المحلة أو القرية، وكانت رواتب المعلمين تؤمن من قبل الأهالي إما من جلود الأضاحي، أو الصدقات أو غير ذلك، ولا تتحمل الولاية أية

⁽²⁹⁾ نيسير بن موسى، ص 331.

⁽³⁰⁾ محمد الكوني بالحاج، ص 100.

⁽³¹⁾ دار المحفوظات التاريخية طرابلس ملف تعليم مصراته وثيقة رقم 1173 بتاريخ 1911 تتحدث عن جدول يحتوي على عدد المعلمين بالمدرسة الابتدائية بمصراته في بعض الشهور من السنة.

نفقات أو أعباء مالية سوى الإشراف على التعليم، وتطبيق الضوابط واللوائح الخاصة به⁽³²⁾.

وأمام زيادة الطلب على إنشاء المدارس لاستيعاب أعداد الطلبة، وحرص أهالي مصراتة على تعليم أبناءهم وجهوا في أكتوبر 1910م إلى وزارة المعارف للإسراع في بناء مدرستين بقضاء مصراتة بتبرعات الأهالي بعد أن جمعوا مبلغ أحد عشر ألف قرش، وتعيين معلم من قبل نظارة المعارف⁽³³⁾.

فمن الملاحظ أن السلطات العثمانية قد نشطت في الفترة الأخيرة من عهد الدولة العثمانية في تسير الحركة التعليمية حيث أخذت الولاية في أواخر العهد العثماني الثاني تشارك في تمويل التعليم والصرف عليه ورصدت مبالغ مالية للصرف على المدارس ورواتب المعلمين وخصصت ميزانية للإنشاء بعض المدارس ربما يعود ذلك إلى تحسن الوضع الإقتصادي في الولاية، أو خوفاً من التغلغل الإقتصادي والثقافي الإيطالي في ليبيا.

وقد لجأت سلطات المدينة إلى مخاطبة نظارة المعارف بالولاية، بتاريخ أكتوبر 1910م بتحويل مخصصات المفتشين وقدرها 9.200 قرش لاستكمال إنشاءات مدارس مصراتة وسرت⁽³⁴⁾.

كان للنهضة التعليمية التي شهدتها البلاد في أواخر العهد العثماني الثاني أثرها البالغ في نفوس المواطنين حيث تبرع الأهالي بإنشاء مدرسة أخرى إعدادية بمدينة مصراتة عام 1910م وفي نفس السنة وتحديدًا في أكتوبر 1910م تم

(32) محمد الكوني بالحاج، ص 65.

(33) راجع المخطوطات التاريخية لمدرسة طرابلس خلف تنظيم مصراتة وثيقة رقم 1251 بتاريخ أكتوبر 1910م بخصوص الأعباء المالية لفساء مدارس قضاء مصراتة قيمة 11.000 قرش تبرعات 52 من الأهالي ومطالبة النظرة بتعين معلم للمدرسة.

(34) راجع المخطوطات التاريخية لمدرسة طرابلس ملف التعليم بمصراتة وثيقة رقم 1293 بتاريخ 1910م بخصوص استكمال مهلن مدرسة في مصراتة وسرت.

افتتاح المدرسة جاء ذلك في نص البرقية الموجه الى نظارة المعارف بطرابلس بتاريخ 1910 عن افتتاح تلك المدرسة (35).

وفي 12 سبتمبر 1912م تم افتتاح المدرسة الإعدادية النموذجية بمصراته والتي أنشئت حديثا جاء ذلك في الرسالة الموجهة من ناظر المعارف الى مدير المعارف بالولاية بتاريخ سبتمبر 1912م ومما جاء في رسالته المطالبة بتعيين محمد مواهب معلما بمدرسة مصراته الإعدادية النموذجية براتب وقدره 600 قرش مع تذكرة سفر من استانبول الى محل إقامته بمصراته على أن تخصم من ميزانية السنة الحالية وان يتم تسفيره حينما يتوفر عنصر مناسب بدلا منه (36).

ثانياً: طرق التعليم الديني:-

بدأ الاهتمام بالدراسات الإسلامية في ليبيا منذ وقت مبكر، أي بدخول الإسلام شمال أفريقيا، وعاشت المنطقة فيما بعد دورها الثقافي والتعليمي باعتبارها منطقة تربط المشرق العربي بمغربيه، وبنيت المساجد والزوايا في المدن والقرى والأرياف.

وكانت هناك وسائل متعددة أمام طلاب العلم ليشتبعوا رغبتهم العلمية في الداخل والخارج، فالذين لم تمكنهم ظروفهم من السفر إلى خارج مناطقهم كانوا يلتقون بالعلماء المقيمين، والعاشرين الزائرين لمراكز التعليم الليبية، وأما من سمحت لهم الظروف بالخروج من البلاد لأسباب تجارية أو طلباً للعلم أو زيارة الأراضي المقدسة، فقد ترددوا على مراكز الثقافة المختلفة في تلك البلاد حسب ما

(35) دار المحفوظات التاريخية طرابلس ملف تعليم مصراته وثيقة رقم 1300 بتاريخ 1910 بخصوص فتح مدرسة إعدادية بهمة تونسية.

(36) دار المحفوظات التاريخية طرابلس ملف تعليم مصراته وثيقة رقم 904 تضمنت عن مخاطبة النظارة بخصوص تعيين معلم بمدرسة مصراته الإعدادية براتب (600 قرش مع تذكرة سفر من استانبول الى مصراته الى حين وجود عنصر يقوم بالمهام بدلا عنه.

سمحت به ظروفهم وبعدهم، كما كان لعلماء القوافل فضل في نشر الثقافة الإسلامية سواء من العناصر المحلية أو الوافدة عن طريق قوافل الحجاج أو الرحلات كبرى، حيث ساهم هؤلاء العلماء في التخفيف على طالبي العلم من مشاق الرحلة وعناء السفر في طلب العلم، ومن العلماء الذين مروا بمصراتة، واستقروا بها، وألقوا دروسهم فيها مثل الشيخ أحمد زروق الذي قَدِمَ من المغرب متنقلاً، وحطت به الرحال في هذه المدينة، فاتخذ منها مقراً مدة من الزمن، كما ظهر في المدينة في القرن الخامس عشر الشيخ إبراهيم المحجوب، والذي اتخذ من القرية المسماة باسمه مقاماً له فترة من الزمن، واستمرت سلسلة من العلماء والفقهاء والصالحين الذين عمروا المساجد والزوايا في المدينة لعقود من الزمن.

كما عملت الدولة العثمانية على إلزامية التعليم، حيث أوجبت إنشاء المكاتب والمدارس إجبارياً عام 1878م في كل قرية ومدينة وحملت المواطنين نفقات التعليم سواء كانت نقدية أم عينية، وكانت الدولة تقوم بتسديد بعض المصروفات على المدارس بصورة مؤقتة إلى أن يتم استردادها فيما بعد من الأهالي، ولم تشارك الدولة العثمانية في تمويل التعليم إلا في عام 1898م، حيث رصدت مبلغ 25212 قرشاً للصرف على المدارس ورواتب المعلمين، كما خصصت ميزانية لإنشاء بعض المدارس في عام 1911م بقيمة 17500 قرش، إلا أن المبلغ يعتبر غير كافٍ، وتعذر الاعتماد على تبرعات الأهالي لدعم الميزانية نظراً لحالة الجفاف التي تمر بها البلاد⁽³⁷⁾ آنذاك.

(37) محمد الكوني بالحاج، ص 67.

- المناهج الدراسية:

أما المناهج فإن التعليم في المساجد لم يلتزم منهجاً موحداً، وإنما كان الأمر مقصوراً على اجتهادات الشيوخ في المساجد المختلفة، وكان تدارس القرآن الكريم وتلاوته وحفظه، بالإضافة إلى تعليم السنة، هي لب الدراسة في المساجد، وتختلف هذه الدراسة باختلاف القائميين عليها، إذ أن المشايخ في المدينة لم يكونوا على درجة واحدة من العلم أو الوعي المعرفي، فالكتب المستعملة في التدريس بمساجد مصراتة إبان العهد العثماني الثاني هي المصحف الشريف، وكتب الحديث، العلوم الشرعية، والعلوم العربية من نحو وصرف وبلاغة واشتقاق ووضع وعروض وقافية، إلى جانب العلوم العقلية كالحساب والهندسة والمنطق، والعلوم الفلكية والحكمة والبيئة، وكانت أغلب كتب المناهج الدراسية تحمل عناوين مختلفة في اللغة والشريعة، وكان منها: ألفية بن مالك، ومختصر خليل، وشرح ابن عقيل، وشرح الدردير على خليل، وكذلك مقامات الحريري، وديوان المتنبي، والقصائد الشعرية، والمبادئ الصوفية⁽³⁸⁾.

أما في الزوايا فيشمل منهاج الدراسة حفظ القرآن الكريم، وتفسير آياته، والأحاديث الشريفة، والتعرف على الناسخ والمنسوخ من القرآن والحديث، مع توسع في الفقه وأصوله، والبحث عن الأدلة الشرعية ومصادرها في القرآن والسنة والإجماع والقياس، وكانت تدرس حسب تعليم وثقافة الشيخ، هذا ويتعلم الصبيان في الكتاتيب مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم على أيدي فقهاء تفرغوا لهذا العمل.

وأما مناهج المدارس النظامية الحديثة فقد شملت اللغة العربية، واللغة التركية، والقرآن الكريم، وأصول التجويد، ومبادئ الفقه، وأصول الدين،

(38) محمد متاح تريبو، ص 133.

والحساب، والتاريخ، والجغرافيا، والخط، والموسيقى، ومن المعروف أن مناهج التعليم الأساسي الابتدائي وغيرها يماثل إلى حد كبير المناهج التعليمية في جميع المدارس العثمانية، وكان من الطبيعي أن ترسل الكتب والمصاحف من إسطنبول متهورة بختم وزارة المعارف العثمانية، والتي كانت تمنح مجاناً للطلبة الفقراء، أما ميسور الحال، فقد كانت تؤخذ منهم مبالغ رمزية نظير الكتاب⁽³⁹⁾.

كان لبناء المساجد في مختلف المدن والقرى والأرياف دوره البارز كمكان للعبادة والتعليم، وقد ضمت تلك المساجد العديد من المخطوطات في مختلف العلوم الدينية والدينية، حيث يتلقى فيها المتعلم مختلف العلوم اللغوية والتفسير والفقاه، وقد أدت المساجد في مدينة مصراتة دورها المنوط بها تاريخياً، حيث يقوم الطالب بالتدريب على تعلم الحروف، وطريقة رسمها، ومن ثم يقوم بكتابة البسملة، أو أي آية قرآنية بطريقة الرشيمة، وتكون البداية بسورة الفاتحة، وبعد حفظها ينتقل إلى سورة الناس، ويبدأ في التدرج في حفظ القرآن من سورة الناس إلى سورة عمّ "النبأ"، ثم ينتقل إلى جزء تبارك، وهكذا إلى بقية الأجزاء حتى يتم حفظ القرآن الكريم، وعادةً تتراوح مدة حفظ القرآن الكريم من سنة إلى أربع سنوات حسب درجات استيعاب الطالب وذكائه، وتقوم هذه الطريقة على المراحل التالية:

- المله:

ويقوم الشيخ "الفقيه" بإملاء القرآن الكريم على الطالب ليقوم بنقله على لوح من خشب، ومن ثم عرضه على الفقيه، ليقوم بتصحيح الأخطاء اللغوية إن وجدت، ثم يبدأ الطالب بحفظ ما أملاه عليه الشيخ وتسميعه، وفي حالة حفظه ينتقل الطالب إلى ثمن آخر بعد مسح اللوح وإعداده للكتابة، بصنع اللوح من خشب الزيتون، ويتراوح عرضه بين ربع متر ومتر، وطوله حوالي متر، مستخدماً قلماً مصنوعاً

⁽³⁹⁾ تهيور بن موسى، ص 349.

من القصب، ودواية تصنع من الفخار، بها قطعة من الصوف "الصمغ" يسكب عليها الماء عند الكتابة ويمحى اللوح المدهون بطين أصفر فيما كان يعرف بالمحاية بعد سكب الماء عليه، ثم يترك في الشمس حتى ينشف⁽⁴⁰⁾.

وقد ساعد المسجد في أداء هذه الرسالة عددًا من المؤسسات الدينية الأخرى، فكانت الزوايا في العهد العثماني، ومن أهمها زاوية الزروق ويأتي إليها أبناء الأسر الميسورة ونوابغ الطلبة، حيث ينتقلون من الكتاب والمساجد إلى الزاوية لاستكمال تعليمهم، وتعتبر الزاوية أكبر وأوسع، ويعتبر تلقى العلم بها مرحلة علمية متقدمة، ويشرف على الزاوية عالم متصوف، له شهرته العلمية والدينية في المنطقة، وغالباً ما تسمى الزاوية باسمه، ويعرف هذا النوع من الزوايا التعليمية بالزوايا الطرقية تمييزاً لها عن الزوايا المخصصة للعبادة، وفيها يعيش الشيخ مع تلامذته الذين يتلقون العلوم المختلفة، إلى جانب مبادئ وتعاليم الطريقة الصوفية التي ينتمي إليها، ويدعو لها، وكان التدريس يتم في مسجد الزاوية، أو في حجرات مخصصة في المسجد، وكان بعض الطلبة لا يكتفون بالانتساب إلى شيخ واحد بل لشيخين أو أكثر، يأخذون من كل واحد منهم فرعاً من العلوم التي اشتهر بها⁽⁴¹⁾.

وكانت هذه الدروس في الفقه والنحو والصرف، إذ وتبدأ الدراسة بحفظ المتون، ثم يقوم الشيخ بشرحها للطلاب وللإجابة على أسئلتهم، ومن المتون التي يدرسها الطالب: الأجرومية، وألفية ابن مالك، والعقائد السنوسية⁽⁴²⁾، ومستن ابن عاشر؛ فإذا ما حفظ وسمع الطالب الشرح واستوعبه، ينتقل بعدها إلى التعمق في دراسته، أو يتجه إلى علم آخر كعلم التفسير، أو علم الموايد، أو علم الحديث

⁽⁴⁰⁾ محمد حسن المنتصر، ص 27 .

⁽⁴¹⁾ تيسير بن موسى، ص 326-327 .

⁽⁴²⁾ نسبة إلى الشيخ محمد بن يوسف السنوسي المتوفى عام 631م منظم للعقائد السنوسية في ثلاث منظومات في علم الغيبة، كبرى، ووسطى، وصغرى .

وما يتصل به، أو علم الحساب، أو الفلك، أو غير ذلك من العلوم التي يُتم دراستها على شيخ عالم بها، أو يُتم دراستها في الخارج، وبخاصة في الأزهر على يد الشيوخ؛ ليحصل منهم بعد ذلك على إجازات في العلوم التي يدرسها عليهم⁽⁴²⁾.

وكان الطلبة يتباهون ويفتخرون بشيوخهم الذين درسوا عليهم وتخرجوا على أيديهم، و من مواضع اعتزازهم الإشارة إلى أنهم تلقوا العلم عن هذا الشيخ أو ذاك في تراجمهم، أو تراجم غيرهم، وكان البعض يكتفي بما تحصل عليه من العلم محلياً، ويعمل مدرساً أو واعظاً في مساجد منطقته، أو كاتباً أو مساعداً في المحاكم الشرعية، وقد يختار من اشتهر بالعلم والنزاهة والعمل لتولي القضاء في القرى والأرياف، ويدعى نائباً شرعياً.

- وأما في المدارس النظامية الحديثة، فقد جاء الاهتمام بها إثر تولي حافظ محمد الولاية عام 1899-1902م، حيث اهتم بنشر العلم الحديث في البلاد ودعمه، وتشجيع المواطنين على التعلم، ومنح خريجي المدارس مزايا مالية وأدبية، وقد طبقت في المدارس الابتدائية التي تم إنشاؤها في مختلف مدن الولاية والمديريات التنظيمات التي وضعتها وزارة المعارف العثمانية، وعممتها عليهم، وكان من ضمن الشروط والتنظيمات: تحديد سن الطفل المقبول في المدارس الابتدائية من سن 7-11 سنة، وبإضافة ثلاث سنوات في المناطق النائية المحرومة من المدارس، واشترطت أن يكون المدرسون من المتخصصين الحاصلين على شهادة دار المعلمين الابتدائية، وإن تعذر ذلك تُم تعيين حملة الشهادة العلمية العامة بعد اجتيازهم لامتحان خاص لاختبار قدراتهم وأهليتهم للتعليم، وراعت التنظيمات تخصيص مدارس للذكور، وأخرى للإناث، حظراً الاختلاط، ولم تسمح بالمدارس المختلطة ذكوراً وإناثاً إلا في مدارس القرى

(42) محمد حسن المتصر، ص 28.

الصغيرة التي يتعذر فيها فتح مدرستين، مشروطة بفتح بابين الأول لدخول وخروج الطلاب، والثاني لدخول وخروج الطالبات⁽⁴³⁾.

كما حث على نشر روح الأبوية بين المدرس وطلابه، ومنح المتفوقين من الطلبة والملتزمين شهادات ورقية على ثلاث درجات، وهي: عفارم، استحسان، امتياز. وشددت التنظيمات على التدابير المتعلقة بالصحة للطلاب، فحظرت بيع المواد المتلجة في المدارس كوقاية من الأمراض المعدية كالتيفود، والطاعون وغيرها، كما ألزمت إدارة المدرسة بفتح النوافذ لتغيير الهواء إثر كل حصة، وتأمين تدفئة مناسبة في المدارس الموجودة في المناطق الباردة.

وأكدت التنظيمات على وجوب استحداث صف إعدادي في المدارس الابتدائية، يهيا فيه الطلاب قبل انتقالهم للسنة الأولى، يعطى فيه الطلبة الصغار ميادئ القراءة والكتابة والحساب والتدريب على حسن الخط، وكانت مدة الدراسة الابتدائية بالفصل الإعدادي أربع سنوات، يمنح الطلبة المتفوقون بعدها الشهادة الابتدائية التي تمكنهم من مواصلة دراساتهم في المدارس الرشدية⁽⁴⁴⁾.

يعتبر هذا النوع من التعليم مرحلة تالية للمدارس الابتدائية، وكان الهدف من إنشائها ضم التلاميذ الذين تلقوا التعليم الابتدائي، أو جزء منه إلى المدارس العسكرية الأولية، وقد تم تأسيس أول مدرسة من هذا النوع عام 1857م إبان حكم الوالي أحمد عزت، حيث قرر تطبيق نظام المدارس العسكرية العثمانية في الولاية، وكانت المدرسة الأولى في طرابلس، والثانية في بنغازي، ويرجع اهتمام العثمانيين بتأسيس المدارس الرشدية في ولاياتهم بسبب شعور المسؤولين بأن

⁽⁴³⁾ تيسير بن موسى، ص 335.

⁽⁴⁴⁾ محمد الكوني شحاح، ص 72.

الدولة بحاجة إلى إتباع منهج تعليمي جديد، يتفق وروح العصر بإدراج العلوم
العصرية في مناهج التعليم.

ومنذ عام 1870م تعددت المدارس الرشدية في ولاية طرابلس الغرب،
فشملت مدن: طرابلس، والخمس، وبنغازي، ودرنة، ومرزق. وبعد عمليات
التوسع في التعليم أصبح تأسيس المدارس الرشدية بنوعيتها العسكري والمدني
يغطي مناطق أخرى من البلاد، وخاصة بعد عام 1900م، ويأتي اهتمام السلطات
العثمانية بهذا النوع من التعليم لتوفير أكبر عدد ممكن من صغار الموظفين،
وخاصة كتبة الدواوين.

ثالثاً: العلماء ودورهم في إثراء الحياة العلمية الثقافية:-

لم يكن التعليم في فترة الحكم العثماني الثاني منقطعاً عن الفترات السابقة
فقد ظل التعليم الديني مستمراً في المؤسسات الدينية الموروثة رغم قلة الاهتمام به
من قبل السلطات العثمانية، وحتى التعليم العثماني الحديث لم يكن مدعوماً في
بداياته من قبل الدولة ليحقق أهدافه، بل حاولت الدولة استخلاص نفقات التعليم من
الأهالي المنهكين ضرائبياً؛ ولذا يمكن القول بأن الثقافة السائدة في مدينة مصراتة
هي الثقافة العربية الإسلامية في المقام الأول، حيث كان التعليم الديني الموروث
الذي مثله المسجد والمؤسسات الدينية الأخرى، هو الرعاء الذي حفظ للمجتمع
هويته العربية وثقافته وتراثه، وهو الأكثر انتشاراً وقبولاً؛ فالقائمون به محليون،
يعيشون معهم في الحي، يشاركونهم أفراحهم وأحزانهم، لا تحجبهم عن أهلهم
حواجز نفسية، يدرسون الصبيان في الكتاتيب، ويدرسون الكبار في الزوايا
والدساجد، كما كان لهم دور في إثراء الحياة العلمية والثقافية؛ حيث برع الشيخ
في ترتيل مقاطع التواشيع والأناشيد الدينية السائدة في المجتمع، والتي لا تخلو من
ذكر اسم الله والتمن والتبرك برسوله الكريم (ﷺ) مستعملين النغمة الموسيقية

التي ترد في التواشيح والأناشيد الصوفية، وكان منهم الذين يتخذون من الشعر تسليّة، أو وسيلة للتطبيق والتعليم والتوجيه الأخلاقي، وكان شعرهم يعبر عن القيم التي تمثلها تلك المؤسسات الدينية التي غرست في النفوس، وحفظت الثقافة عبر العصور (45).

ولم يتمكن التعليم العثماني الحديث من هزيمة اللغة العربية، ولم تكن التركيبة في يوم من الأيام لغة الأدب والفن والعلم، وما كان لها أن تسود في مجال التعليم الحديث؛ لأن ذلك لم يكن من تراثها أو ثقافتها، وبالرغم من أن التعليم الديني لم يكن تعليماً ذا أهداف واضحة، ولم تعمل الدولة على رعايته وتطويره ليواكسب ثقافات العالم المختلفة إلا أن العلماء قاموا بدورهم الثقافي في المجتمع، ومن بين العلماء الذين ولدوا بهذه المدينة ونشأوا بها، وساهموا في إثراء الحياة العلمية والثقافية ومن أبرزهم:

- الشيخ أحمد بن عامر:

وهو أحمد بن أبي بكر بن محمد بن عامر، ولد في مدينة مصراتة، ونشأ بها في أواسط القرن الثالث عشر الهجري وأول القرن الرابع عشر الهجري، في قرية بن عامر، وكان جده من العلماء العاملين والأولياء الصالحين الذين علموا وأفادوا وألقوا وأجادوا، وقد تلقى تعليمه في زاوية جده، حيث قرأ القرآن الكريم، وانتقل بعد ذلك لقراءة العلم على علامة عصره الشيخ محمد السعداوي، فأخذ عنه علوم الشريعة من توحيد وفقه وفرائض وأصول وحديث وتفسير، واللغة العربية من نحو وصرف واشتقاق ولغة ووضع وبلاغة وعروض وقافية، وكذلك العلوم العقلية من حساب وهندسة ومنطق، وعلوم القرآن من قراءات وتجويد ورسم وضبط، وشارك مشاركة حسنة في مصطلح الحديث، وعلم الرسم العربي، والفلك

(45) محمد مفتاح لريو، ص 118 وما بعدها.

والهيئة، والحكمة، وقد لزم بالوافدين إلى المدينة، فأخذ عنهم أصناف العلوم، حتى صار من العلماء الأجلاء، وقد تصدر للتدريس في زاوية جده مدة طويلة من الزمن، وله مؤلفات تنسب إليه منها: عمل الفرائض والمواريث، وكذلك الرسم والضبط، بالإضافة إلى معرفة المنازل والبروج الفلكية، وقد توفي في عام 1330 هـ الموافق 1912م⁽⁴⁶⁾.

- الشيخ أحمد بن عبدالعزيز:

هو فتاح بن عبد العزيز بن إسماعيل، من أعيان العلماء الذين ولدوا ونشأوا بالمدينة في أواسط القرن الثالث عشر وأول القرن الرابع عشر الهجري، وأخذ عن علامة عصره الشيخ الحاج محمد السعداوي مختلف العلوم، ثم ارتحل في طلب العلم إلى مصر، وأدرك الشيخ محمد عليش، وغيره من العلماء في الأزهر، واستقى منهم العلوم الشرعية، وعلوم اللغة العربية، وكذلك العلوم العقلية، وعلوم القرآن، ورجع إلى بلده مصراته، وأسس له فيها الجامع المشهور بجامع الشيخ إسماعيل الكائن بالطرف الشمالي الشرقي من المدينة، وتولى فيه الإمامة والسوعظ والإرشاد، وإلقاء الدروس العلمية لطلاب البلاد، وقد اشتهر بين الناس بالإفتاء، وكان قاضي مصراته يستفتيه في الأمور الصعبة، وحكم فيها بفتواه، توفي سنة 1327 هـ - 1910م⁽⁴⁷⁾.

- الشيخ أحمد الشريف المغربي الينري:

ولد في مدينة مصراته، ونشأ وتعلم بها في أواسط القرن الثالث عشر وأول القرن الرابع عشر الهجري، وكان عالماً فاضلاً وأديباً شاعراً لغوياً بليغاً، وقرأ في أول الأمر على الشيخ محمد السعداوي الزموري في أكثر العلوم، ثم ارتحل في

⁽⁴⁶⁾ المصدر نفسه، ص 109 وما بعدها.

⁽⁴⁷⁾ المصدر نفسه، ص 112.

طلب العلم إلى مدينة طرابلس فالتحق بمدرسة ميزران التي كان الطلب يفيسدون إليها من جميع أنحاء ولاية طرابلس للدراسة في أحد أقسامها⁽⁴⁸⁾، فأخذ عن علمائها في فنون شتى، لا سيما العلوم الشرعية، واللغة العربية، حتى صار من أهل العلم والمعرفة، ثم رجع إلى مصراته، وتولى الإمامة والتدريس في قريسته بزواوية أغا المعروفة الآن بزواوية يندر، وتولى الإفتاء في مدينة مصراته إبان حكم الحاج أحمد باشا آغاه، ثم انتقل إلى مدينة الخمس، وعين فيها مفتياً ومدرساً في زواوية سيدي ابن جحي، ويذكر أن هذا العلامة كانت له مؤلفات على الأجرومية⁽⁴⁹⁾ في النحو⁽⁵⁰⁾، وشرحاً على الجوهرة في التوحيد، وتأليفاً في البيان والبديع، وقد ضاعت كلها عند دخول الطليان مدينة مصراته، وقد توفي عام 1308 هـ - 1891م عن عمر يناهز خمساً وثمانين سنة⁽⁴⁹⁾.

- الشيخ عثمان بادي:

ولد عثمان بن مصطفى بن بادي، في هذه المدينة ونشأ وتعلم بها في أواسط القرن الثالث عشر وأول القرن الرابع عشر الهجري، وقد تلقى علومه الشرعية واللغوية على يد الشيخ محمد السعداوي، ثم ارتحل في طلب العلم لمصر، وتفقّه على علماء الأزهر الموجودين في ذلك الوقت، فأخذ عنهم العلوم الشرعية، واللغة العربية، وكذلك العلوم العقلية، حتى صار من العلماء الأجلاء، ثم رجع إلى بلده مصراته، وأسس له جامع بين قريتي الرملة وقرارة وهو المعروف الآن بجامع "سيدي عثمان"، وتولى فيه الإمامة والوعظ والإرشاد، وإلقاء الدروس على الطلبة،

(48) محمد الكرتي بالحاج، ص 57.

(49) الأجرومية: منظومة في النحو ألفها محمد بن محمد الصنهاجي المعروف بابن أجزوم المتوفى بغاس في سنة 1323م، وعنوانها "تندة الأجرومية في بيان علم النحو".

(50) مثل ابن عاشر: "المرشد المعين على الضروري من علوم الدين" ألفه أبي محمد عبد الواحد بن عاشر الفاسي المتوفى عام 1631م، في النحو، والفقه، والمنصرف.

(49) محمد مفتاح فريو، ص 114.

ويذكر أنه كان قوي الحجة، غزير الحفظ والنقل، فقد كانت مقامات الحريري، وديوان المتنبي، وكلام خليل في الفقه على طرف لسانه، وكان يتلو القرآن تلاوة جيدة، ويحفظ الأحاديث النبوية، ويتكلم بالشعر، وفي بعض الأحيان يأتي بالبيت والبيتين ارتجالاً لقوة السجية فيه والملكة، وكان يرد على أهل البدع والضلالات نثراً ونظماً، كما كان يرد على العلماء الذين يخرجون بشعرهم عن المألوف، وطريق الاعتدال، والصدق في المقال، وقد توفي الشيخ المذكور في أواخر العهد الثاني من الحكم العثماني في ليبيا، وتُفن في المسجد الذي كان فيه إماماً إبان حياته⁽⁵⁰⁾.

- الشيخ مصطفى الختال:

ولد الشيخ مصطفى الختال الدير في هذه المدينة، ونشأ وتعلم بها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر والعقد الثالث من القرن الرابع عشر الهجري، تلقى تعليمه على يد الشيخ أحمد الشريف المغربي في علوم الشريعة، واللغة العربية، ثم ارتحل في طلب العلم إلى مصر، فالتحق بالأزهر الشريف، وأخذ عن علمائه علوماً شتى، منها: شرح ابن عقيل، وشرح الدردير على خليل، ثم رجع إلى بلده مصراته، وتصدّر للتدريس، فأخذ عنه الطلاب أكثر الكتب المطولة، وهي الألفية⁽⁵¹⁾، ومختصر خليل، وكانت له علاقة بحاكم مصراته آنذاك؛ حيث أدخل الكثير من العلماء، في حزب العلماء ليتم إعفاؤهم من ضريبة الميري، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنغازي، وتوفي بها سنة 1350 هـ الموافق 1932م⁽⁵¹⁾.

- الشيخ صالح الدلفاق:

⁽⁵⁰⁾ المصدر نفسه، ص 118.

⁽⁵¹⁾ الألفية ابن مالك : في ألف بيت من النحو ، والصرف ، ألفها محمد بن مالك الأندلسي المتوفى عام 1274م.

⁽⁵¹⁾ محمد مفتاح قريو . ص 125.

ولد في مصراتة عام 1278هـ-1861م وقرأ بها في زاوية بن عامر مبادئ العلوم، ثم ارتحل إلى طرابلس لطلب العلم والمعرفة، فالتقى بالعديد من العلماء في طرابلس، فأخذ عنهم العلوم العقلية، والشريعة، واللغة العربية ومما تجدر به الإشارة هنا أن المدارس في مدينة طرابلس، لم تتبع مناهج موحدة ولكنها بشكل عام تقدم منهجاً متقارباً معتمداً على الكتب العربية الإسلامية المشهورة⁽⁵²⁾، ثم رجع إلى بلده مصراتة، وتصدّر للتدريس في زاوية جده سيدي صالح الدلفاق للوعظ والإرشاد، وإلقاء الدروس العلمية إلى أن هاجم الإيطاليون مصراتة عام 1330 هـ الموافق 9 يوليو 1912م عندها ترك التدريس، وذهب للجهاد في سبيل الله، وعندما وقع الصلح بين الترك والطلينان في نفس السنة، رجع مرة أخرى للتدريس في الزاوية السنوسية في وسط المدينة إلى عام 1922م عندما هاجم الإيطاليون مرة ثانية المدينة التحق بالمجاهدين، وجرت معركة تسمى بواقعة يوم السبت، واستشهد بها الشيخ المذكور⁽⁵³⁾.

(52) تيجر بن موسى، ص 329.

(53) محمد مفتاح فرج، ص 128.

الخاتمة

يتضح لنا من خلال عرضنا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمدينة مصراتة خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911م أن هذه المدينة تفاعلت بصورة إيجابية مع الإرث الحضاري بفضل الاتصال الأوروبي الأفريقي الذي امتد عبر قرون طويلة، والذي ترك أثراً واضحاً على تلك العلاقة، كما ساهمت بأدوار فعالة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإحداث تحولات حاسمة في تاريخ ليبيا الحديث، ومن النتائج التي توصلت إليها، والتي تتعرض للجوانب الحضارية في هذه المدينة في الفترة المؤرخ، لها وما نتج عنها ما يلي:-

1- ثمة عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تصافرت قبل مجيء الأتراك إلى ليبيا واستمرت حتى تم وضع الأساس المتيقن للنشاط الحضاري فيها فترة الحكم العثماني الثاني، و أن الاختلاط السكاني والتمازج العرقي الذي وصل بين الوافدين والوطنيين في هذه المدينة إلى درجة الانصهار في فترة الحكم العثماني الثاني 1835-1911م.

2- لم يأت نور هذه المدينة في إنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الداخل والخارج من فراغ حيث الاتصال الليبي مع جنوب السودان ودول البحر الأبيض المتوسط قد تم منذ القدم وظل يتصاعد مداه بعد ظهور الإسلام، ومجيء الأتراك إلى ليبيا حتى وصل ذروته في ظل الحكم العثماني الثاني، وساعد على ذلك عدة عوامل منها:-

أ- استفاد عرب المدينة من الموانئ التجارية والرياح الموسمية منذ ما قبل الميلاد، واتصالاتهم التجارية مع جنوب الصحراء والدول الأوروبية، مما أكسبهم معرفة بأحوال التجارة الخارجية.

ب- نتيجة الحصار الذي فرضه الأسبان على طرابلس تحولت التجارة إلى مدينة مصراتة بدلاً من طرابلس كما ساهمت الظروف الاقتصادية والمناخية كالجفاف والقحط في هجرة سكان المنطقة الغربية إليها طلباً للعيش والأمان كما أدت الثورات والفتن والصراعات على السلطة فيما بعد خاصة في العهد القره مانلي إلى هروب البعض واستقرارهم بها.

ج- باستيلاء العثمانيين مرة ثانية على ليبيا إثر سقوط حكم الأسرة القره مانلية عام 1835م، استعان الولاة بهذه المدينة لقمع الفتن والثورات الداخلية.

د- عملت الحكومة العثمانية على تطوير المدينة فأصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد طرابلس نتيجة المميزات الاقتصادية التي تتمتع بها والتي يمكن حصرها فيما يلي:-

- خصوبة التربة الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى الأمطار الغزيرة، مما ساعد على تنوع الزراعة بها، وإيراداتها المختلفة المجزية.

- الموقع الإستراتيجي للمدينة، والذي جعلها أقصر محطة للتواصل التجاري مع بلاد ما وراء الصحراء.

- تمتع المدينة بموانئ طبيعية نسي حياها الإيطالية التي سمات على رسو السفن التجارية التي تتيح بذلك فرصة الانتعاش الاقتصادي، نتيجة للمساهمة في التجارة الدولية.

3 أ- أوضحت الدراسة عمق العلاقات الاقتصادية المتنوعة، وبفضل جهود أبنائها ازدهرت زراعة الحبوب الغذائية كالشعير والقمح، والأشجار المثمرة كالنخيل والزيتون، والزراعة المرورية كالفلفل والبصل والقرعة وغيرها، بالإضافة إلى تنمية الثروة الحيوانية كالأغنام والمواشي والدواب، ومنتجاتها التي كانت تُصنّر للخارج عبر ميناء قصر أحمد الكميات الزائدة عن حاجة السكان المحليين.

3 ب- توسعت دائرة النشاط الاقتصادي والتجاري في المدينة بحيث شملت العديد من الصناعات الحرفية اليدوية، كالصناعات الجلدية والمعدنية والخشب، وغيرها كالصناعات الصوفية، والتي كانت تُصنّر كميات كبيرة للأسواق الدولية بفضل جودتها الصناعية، وكان لا بد من تصريف تلك المنتوجات في الأسواق المحلية والخارجية عبر طرق القوافل البرية والموانئ البحرية والتي كان من أهمها ميناء قصر أحمد، الذي كان يتم من خلاله تصدير الأنشطة الاقتصادية إلى الدول المجاورة والأوروبية وفق الأنظمة والنوائح المعمول بها من قبل السلطات العثمانية في المجالات الاقتصادية والتجارية.

4- غلبة المؤثرات العربية الإسلامية وانتشارها في المدينة في الفترات السابقة، وأثناء الحكم العثماني الثاني 1835-1911م في كافة المجالات الاجتماعية، لا سيما في المسكن والملبس والمأكل والعادات الاجتماعية الأخرى.

5- تطور فن العمارة في المدينة وفق النمط العثماني كالمسكن اللبني اللبني الأخرى، مع تكيفه ليناسب البيئة والمناخ، ولا تزال بعض المنازل آثارها باقية إلى يومنا هذا.

6- ظلّ الملابس على ما هو عليه عند الرجال والنساء على السواء، ولم يتأثر خلال الحقبة التاريخية التي مرت بها ليبيا إلى الوقت الحاضر، حيث يرتدي الرجل العباءة أو الجرد، والمرأة ترتدي الحولي أو الرداء، كما ظلّ الطعام وطرق إعداده، وآداب المائدة على نفس النمط، وبما هو سائد في المجتمع الليبي منذ قرنين من الزمن إلى الآن.

7- وبالرغم من السيطرة العثمانية على الحياة السياسية والاقتصادية إلا أنها عفت كبار العلماء والوعاظ والقضاة ورؤساء الطرق الدينية والصوفية والأسر الشريفة من دفع الرسوم الضريبية، ونصبت البعض في المراكز الخدمية، نظراً لما يقوم به هؤلاء من إصلاح وتوفيق بين الناس وكان لذلك تأثير إيجابي في أحوالها الاجتماعية والثقافية والأخلاقية.

8- شهدت المدينة نشاطاً اقتصادياً وحركة عمرانية تمثلت في إنشاء أسواق وفنادق تجارية وقرى سكنية، ولا يزال البعض منها قائماً. إلى يومنا هذا، ومنها: سوق اللفة "السجاد"، وفتق الفضة، وقرى سكنية كالكوافي ويدر والدرادقة والمقاربة وغيرها.

9- أن العهد العثماني الثاني أهمل التخطيط لقيام تعليم حديث يستجيب لحاجات المجتمع في الانفتاح واستقطاب العلوم الحديثة، كما أنه لم يهتم بتشييد أي مسجد أو مدرسة إسلامية في المدينة، وبالرغم من ذلك فقد ظلّ التعليم في المؤسسات الدينية الممولة ذاتياً هو الأكثر شعبية، وهو الذي حفظ ثقافتها وهويتها، وعجز وقصور الدولة على إنشاء المدارس

المستحدثة والبديلة للتعليم الديني الذي أدخله العثمانيون للبلاد؛ حيث لا يوجد بهذه المدينة إلا مدرسة واحدة شُيِّدت بالمجهود الذاتي الهدف منها تعليم اللغة والثقافة التركية لتنمية الروح العثمانية للمواطنين ولأبناء العشائر، والمؤثرين في المجتمع من ذوي الولاء لخدمة بعض الدوائر الحكومية والعسكرية

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: وثائق بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس :-

- 1- وثيقة رقم 1562 تتضمن الرد على رسالة الولاية بشأن حصر الحيوانات العصابة في مصراته والخمس وزليطن ومسلاته وتورغاء بتاريخ 1328 هـ .
- 2- وثيقة رقم 1666 بشأن تعليمات اللجنة الزراعية بتتقية بدور القمح والشعير من الشوائب قبل زرعها في مناطق مصراته وغيرها بتاريخ 1321 هـ .
- 3- وثيقة رقم 1474 من قائم مقام الخمس الى الوالي بنبئه فيها بسقوط الغيث النافع على مناطق مصراته، سرت، وتورغاء دون التسبب في ضرر بتاريخ 1273 هـ .
- 4- وثيقة رقم 1477 بشأن تعيين مأمور من مقام المتصرفيه لتعداد اشجار قضاء مصراته وقبائلها بتاريخ 1898 م .
- 5- وثيقة رقم 51 عن حاصلات العشر من القمح والشعير بقضاء مصراته.
- 6- وثيقة رقم 77 عن حاصلات اعشار حب الزيتون بقضاء مصراته .
- 7- وثيقة رقم 2548 رسالة من آتباب العالي الى الوالي بشأن منع دخول بعض السلع المستوردة وعرضها للبيع في الاسواق المحلية .
- 8- وثيقة رقم 389 عن حاصلات اعشار اوقاف مصراته من المساجد العامرة وللدايرة .
- 9- وثيقة رقم 432 عن حاصلات عدد اشجار اوقاف الزوايا بقضاء مصراته.
- 10- وثيقة رقم 1133 بتاريخ 1898 م بشأن قرار مجلس الادارة بتأسيس دائرة البلدية بسرت بعد انشاء الاهالي جامع ونكاكين وتعيين الشيخ مصطفى بن سالم الهوني في سرت المدرس بالزاوية السنوسية .
- 11- وثيقة تؤكد ما قام به قائم مقام مصراته بجمع عدد 420 فسيلة نخل وأشجار مثمرة من مصراته وغرسها في سرت قرب قصر الحكومة بتاريخ 1891، محمد إمام، "تاريخ مصر دار المحفوظات التاريخية بطرابلس" مخطوط الزراعة، وثيقة رقم 2223 .
- 12- وثيقة عن دفتر الأعشار عام 1875 تبين عدد مزارعي التبغ بمصراته والسضريبة المدفوعة للخزينة كما تبين الفرق خلال عشر سنوات ما قبلها وكمية الإنتاج من التبغ.

- 13- شكوى مرفوعة من أهالي مصراتة الزراعين للتبغ إلى الولاية بسبب ما لحق بهم من ظلم وخسارة بسبب ارتفاع ضريبة العشر عن باقي المناطق الأخرى، دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف الزراعة، وثيقة رقم 1028 .
- 14- التعليمات الخاصة بتخريص الأشجار والمزروعات.
- 15- قرار مجلس الوكلاء بأستانبول المتعلق بمنع تصدير جميع أنواع الحيوانات عام 1909
- 16- وثيقة رقم 418 بتاريخ 1904 م بشأن تعيين حافظ رضوان من خريجي دار المعلمين معلما بمدرسة مصراته الابتدائية .
- 17- وثيقة رقم 1392 بتاريخ 1909 م بشأن إنشاء مدرسة ابتدائية وأخرى إعدادية بمصراته .
- 18- وثيقة رقم 585 بتاريخ 1327 هـ بخصوص منح معلمة البنات بمدرسة مصراته الابتدائية مصاريف السفر .
- 19- وثيقة رقم 1293 بتاريخ 1910 م بشأن تحويل مخصصات المفتشين لاتمام ترميمات مدارس مصراته وسرت .
- 20- وثيقة رقم 1254 بتاريخ أكتوبر 1910 م إلى نظارة المعارف بشأن الإسراع في بناء مدرستين ابتدائيتين بتبرعات الأهالي بقضاء مصراته .
- 21- وثيقة رقم 1002 بتاريخ 1328 هـ متصرف الخمس يطلب فيها إنشاء مدرسة ابتدائية بسرت بكافة متطلباتها .
- 22- وثيقة رقم 1387 بتاريخ أكتوبر 1910 م إلى نظارة المعارف بخصوص الإسراع في بناء المدارس الابتدائية والرشدية بقضاء مصراته ومدرسة ابتدائية بسرت .
- 23- وثيقة رقم 1300 بتاريخ 1910 م بخصوص افتتاح المدرسة الإعدادية بتبرعات الأهالي بمصراته .
- 24- وثيقة رقم 810 بتاريخ 1312 هـ بشأن إجراء امتحانات وتخريج طلبة المكتب الرشدي بالخمس .
- 25- وثيقة رقم 904 بتاريخ 12 سبتمبر 1912 م بخصوص رسالة موجهة إلى نظارة المعارف يطلب فيها تعيين محمد مواهب معلما بمدرسة مصراته الإعدادية النموذجية براتب شهري 600 قرش وتذكرة سفر من أستانبول إلى موقع المهمة .
- 26- وثيقة رقم 1173 بتاريخ 1911 م بشأن جنول يحتوي على عند المعلمين والطلبة والمستخدمين بمدرسة مصراته الابتدائية في بعض الشهور من عام 1911 م.ب-

ب- سجلات محكمة مصراة الابتدائية:

1- سجل التدابير الشرعية.

2- سجل جريدة المقاولاة.

3- سجل (3) احكام.

4- سجل (3) عقود.

5- سجل (3) مقاولات.

ثانياً: المصادر العربية والمعربة :-

- 1- الأندلسي، أبو الحسن علي: (النفحة المسكية في الرحلة المكية)، حققه ووضع مقدمته وعلق عليه إسماعيل العربي، بيروت، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، د.ت.
- 2- العبدري، أبو عبدالله محمد: (رحلة العبدري، الرحلة المغربية ضمن كتاب ليبيا في كتب الجغرافيا والتاريخ)، اختيار وتصنيف د.إحسان عباس، د.محمد نجم، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، 1968 .
- 3- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب: (البلدان)، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1988 .
- 4- بن رشيد، ملء العيبة: (كتاب ليبيا في كتب الجغرافيا والرحلات)، تصنيف واختيار د.إحسان عباس، د.محمد نجم، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، 1968 .
- 5- بن خلدون، عمر عبدالرحمن: (العبر وديوان المبتدأ والخبر)، ط2، بيروت، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، 1983 .
- 6- بن حوقل، أبو القاسم محمد: (صورة الأرض في الطول والعرض)، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، 1968 .
- 7- التيجاني، محمد بن عبدالله: (رحلة التيجاني)، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط2، 1981 .
- 8- الوزان، الحسن بن محمد: (وصف أفريقيا)، ترجمة د.محمد صبحي،

- ود. محمد الأخضر، ط2، بيروت، دار المغرب الإسلامي، 1983 .
- 9- ابن بطوطة: (رحلة ابن بطوطة)، بيروت، دار صابر للطباعة والنشر، 1964 .
- 10- إسماعيل كمالي سكان طرابلس الغرب، ت: حسن الهادي بن يونس، د.ط مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس ص119 .
- 11- الحشائشي، محمد بن عثمان: (الرحلة الصحراوية في أراضي طرابلس وبلاد الطوارق)، ط1، تقديم وترجمة محمد المرزوقي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1988 .
- 12- الحشائشي، محمد بن عثمان: (جلاء الكرب عن طرابلس الغرب)، ط13 تقديم وتحقيق علي مصطفى المصري، دار لبنان، بيروت، 1965 .
- 13- جون فرنسيس ليون، من طرابلس الى فزان، ت مصطفى جوده، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1976 .
- 14- ريتشارد تولي، عشرة اعوام في طرابلس ت عبد الجليل الطاهر، د.ط، بنغازي الجامعة الليبية 1967 .
- 15- انطونيو جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911 ترجمة يوسف حسن العسلي، طرابلس دار الفرجاني، ط1، 1975م .
- 16- غيورغ فون غريفستن، تاريخ الحرب الليبية الايطالية، ت عماد الدين غانم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986م .
- 17- أتوري روسي، طرابلس تحت حكم الاسبان وفرسان مالطا، ت خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، الاعلان طرابلس، 1985 .
- 18- ابن غلبون، التذكار في من ملك طرابلس وما بها من الأخبار، تحقيق الطاهر الزاوي، ط2، مطبعة الثورة طرابلس 1967 .
- 19- باولوديل شيل، اخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس الى برقة في عام 1817، ت الهادي ابو لقمة دار مكتبة الفكر، طرابلس ط1، 1968 .
- 20- هنري بينشي، فريديريك بينشي، الأخوان بينشي والساحل الليبي، ت الهادي

- ابو لقمة، جامعة قاريونس، بنغازي 1996 .
- 21- محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ت عبد السلام أدهم، ومحمد الأسطى دار الفرجاني طرابلس، ط2، 1995.
- 22- محمد ناجي، محمد نوري، طرابلس الغرب، ت كمال الدين إحسان، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1973.
- 23- ماتويزيو، "رحلة إلى طرابلس وبرقة سنة 1901-1903-1907"، ت جمعة عطية حسين المحفوظي، جامعة قاريونس، بنغازي، 2002.

ثالثاً: المراجع العربية والمعرّبة:

- 1- أدهم، عبدالسلام: وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881-1911 ، ترتيب وتقديم أحمد صدقي الدجاني، منشورات جامعة بنغازي، بيروت، دار صادر، 1974 .
- 2- أبومدينة، حسين مسعود: الموانئ الليبية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، ط1، مصراتة الشركة الاشتراكية للموانئ، 2000 .
- 3- الأحمر، أحمد سالم: التغيير الاجتماعي وتفكك الأسرة في ليبيا، ط1، بنغازي جيل ورسالة، 1968 .
- 4- الحرير، إدريس صالح: الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911-1970، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1984 .
- 5- التير، مصطفى عمر وآخرون: أنماط التكيف الاجتماعي في القسري الزراعية الجديدة، ط1، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1981 .
- 6- الجندل، عدنان رشيد: الزراعة ومقوماتها في ليبيا، طرابلس، جامعة الفاتح، 1980 .
- 7- الحوات، علي: دراسة عن الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية، طرابلس، جامعة الفاتح، 1980 .
- 8- الكبير، ياسين علي: المهاجرون في طرابلس الغرب، ط1، بيروت، معهد

- الإنماء العربي، 1982 .
- 9- الفوشاوي، لييب سعيد: الوطن العربي جغرافياً واجتماعياً، ط1، دار الجبل، 1965.
- 10- الغيث، أحمد علي: المجتمع الليبي ومشكلاته، ط1، طرابلس، دار مكتبة النور، 1967 .
- 11- التير، مصطفى عمر: التنمية والتحديث، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1980 .
- 12- النائب، أحمد بك: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1961 .
- 13- أسكيو، وليم س: أوروبا والغزو الإيطالي لليبييا 1911-1912، ترجمة د.ميلاد المقرحي ومراجعة د.عقيل البربار، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988 .
- 14- أبو عجيبة، محمد الهادي: النشاط الليبي في البحر المتوسط في عصر الأسرة القرمانلية 1711-1835 وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، ط1، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، 1997 .
- 15- أبولقمة، الهادي مصطفى: دراسات ليبية، ط2، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1968 .
- 16- أحمد، إبراهيم خليل: تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916، د.ط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل، 1985 .
- 17- إسماعيل، عمر علي: انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، ط1، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1988 .
- 18- الطوير، محمد إمام: مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس، د.ط، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988 .
- 19- أنيس، محمد: دراسات في الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914 .

- 20- البربار، عقيل: عمر المختار نشأته وجهاد 1863-1931، د.ط، مركز
دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، بنغازي، 1983 .
- 21- التميمي، عبدالجليل: الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد
العثماني، د.ط، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية،
زغوان، 1988 .
- 22- البرغوتي، عبداللطيف: تاريخ ليبيا الإسلامي، منشورات الجامعة الليبية،
كلية التربية، بيروت، دار صادر، 1971 .
- 23- الزاوي، الطاهر أحمد: معجم البلدان الليبية، طرابلس، دار مكتبة النور،
1968 .
- 24- المصراطي، علي مصطفى: أعلام من طرابلس، د.ط، الدار الجماهيرية
للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، د.ت.
- 25- الدجاني، أحمد صنقي: ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو العهد العثماني الثاني
1882-1911، الطبعة الفنية الحديثة، 1971 .
- 26- الشيخ، رأفت غنيمي: تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، مطبعة
دار الحقيقة، بنغازي، 1972 .
- 27- الشريف، عبدالله وآخرون: دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق
والمخطوطات الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع
والإعلان، مصراتة، 1987 .
- 28- الكعك، عثمان: مراكز الثقافة في المغرب من القرن السادس عشر إلى
القرن التاسع عشر، القاهرة، 1958 .
- 29- العزابي، أبو القاسم محمد: النقل والمواصلات من كتاب الجماهيرية دراسة
في الجغرافيا، تحرير الهادي أبولقمة وسعد خليل القزيري، اندار
الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، الطبعة الأولى،
1995 .

- 30- أبولقمة، الهادي مصطفى، سعد خليل القزيري: تحرير الساحل الليبي، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاربيونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 1997 .
- 31- القبي، شعبان: مصراتة معالم وملاح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط1، 1999 .
- 32- بلدية طرابلس في مائة عام 1870-1970، طرابلس، دار شركة الطباعة الحديثة، 1972 .
- 33- بروشين، ن أ: تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969، ت. عماد حاتم ومراجعة ميلاد المقرحي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1981 .
- 34- بعيو، مصطفى عبدالله: المختار في مراجع تاريخ ليبيا، د.ط، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967 .
- 35- بيتشي، هنري، فريدريك: الأخوان بيتشي والساحل الليبي 1821-1822، ت. الهادي أبولقمة، منشورات جامعة قاربيونس، بنغازي، ط1، 1996 .
- 36- حسين، أحمد إلياس: صنع انجارة الصحراوية- تمسحراء أكتوبر، طرابلس. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة، 1979 .
- 37- حسن، الفقيه حسن: رحلة نابولي على طرابلس 1828، ت. محمد الأسطى، د.ط، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988.

- 38- حجير، مبارك: الاقتصاد الليبي دراسة عربية مقارنة، بنغازي، دار مكتبة الأندلس، 1973 .
- 39- خسيم، علي فهمي: نصوص ليبية، دار الفكر طرابلس، ط2، 1975 .
- 40- خسيم، علي فهمي: أحمد زروق والزروقية، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1980 .
- 41- خسيم، علي فهمي وآخرون: مواطن الجمال بذات الرمال، الكتاب للتوزيع والإعلان، ديت.
- 42- ديبو، جان: الاستعمار الإيطالي في ليبيا طرقه ومشاكله، ترجمة هاشم حيدر، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1968 .
- 43- ديل، بوكا أتجلو: الإيطاليون في ليبيا، ترجمة محمود علي التائب، مراجعة عمر الباروني، ط2، طرابلس، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 1995 .
- 44- دي ماركو رولاند: طلينة الأفارقة التعليم المحلي الحكومي في المستعمرات الإيطالية 1890-1957، ترجمة عبدالقادر المحيشي، طرابلس، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 1988 .
- 45- رافق، عبدالكريم: العرب والعثمانيون 1516-1916، دمشق، مطابع ألفاء، 1974 .
- 46- روسي، أنثوري: ليبيا منذ الفتح العربي وحتى 1911، تعريب خليفة التليسي، بيروت، دار الثقافة، 1974 .
- 47- رايت، جون: تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة عبدالحفيظ الميار وأحمد

- البازوري، ط1، طرابلس، دار الفرجاني، 1972 .
- 48- رواده، عبدالعزيز ومصطفى حمدي الشوائي: صور من تطور المجتمع الليبي، ط1، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1967، س.ش.
- 49- صالح بن دردف "من مظاهر الإحتفال بالمولد النبوي الشريف" مجلة تراث الشعب س9، ع1، ص119.
- 50- سامح، عزيز: الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989 .
- 51- سالم شلابي، ألبسة على مشجب التاريخ، ط1، الدار الجماهيرية للكتاب مصراة 1990م .
- 52- شرف، عبدالعزيز طريح: جغرافية ليبيا، القاهرة، مطبعة المصري، 1964
- 53- عبدالكريم محمد صبحي وآخرون: الموارد الاقتصادية في الوطن العربي، ط2، القاهرة، دار القلم، 1966 .
- 54- عمار جحيدر، أفاق ووثائق تاريخ ليبيا الحديثة، د.ط، الدار الوطنية للكتاب بيروت 1991م.
- 55- فولايان، كولان: ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبدالقادر مصطفى المحيشي، ط1، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988 .
- 56- ثيرون، شارل: التحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى النزر الإيطالي. ترجمة وتحقيق محمد عبدالكريم الوافي، طرابلس، دار الفرجاني، 1973 .
- 57- قدورة، زاهية: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، د.ط، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1975 .

58- ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني 1835-1911، دار الفرجاني، 1975 .

59- موسى، عز الدين عمر: طريق عبر الصحراء الليبية من المغرب الأقصى

إلى مصر في القرن السادس الهجري والثاني عشر الميلادي.

60- يوسف عمر الغزال، ليبيا ملتقى الشرق والغرب، ط1، منشورات الجامعة

المغربية، طرابلس 2006.

رابعاً: المقالات والبحوث:

1- إبراهيم، عبدالله علي: "ضريبة العشر في ليبيا أثناء الحكم العثماني"، مجلة

الثقافة العربية، يناير، 1985 .

2- _____: "مجلس الإدارة في العهد العثماني الثاني"، مجلة

البحوث التاريخية، يناير، 1985 .

3- _____: "أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب

وبرقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"،

مجلة البحوث التاريخية ع/2، يوليو، 1984 .

4- السوري، صلاح الدين حسن: "الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس

الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني مشاكل الضغط

5- _____: "تحديث المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية في

ولاية طرابلس الغرب 1835-1911"، مجلة

البحوث التاريخية، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد

الغزو الإيطالي، السنة 4، العدد 2، يوليو، 1982 .

6- السعداوية، عوض: "حالة ليبيا كما ذكرها الحاج أبوسالم العياشي في

رحلته"، ليبيا في التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الليبية

بنغازي، 1968 .

7- الطوير، محمد أحمد: "الانتفاضة الوطنية ضد الحكومة العثمانية في عهد

- الوالي محمد أمين باشا"، 1842-1847 طرابلس الغرب، "مجلة البحوث التاريخية"، طرابلس، 1985 .
- 8- اليربار، عقيل: "مصرف روما ودور السلطات العثمانية والوقوف ضد التسلل الاقتصادي إلى ليبيا 1907-1911"، "مجلة البحوث التاريخية"، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، السنة الرابعة، العدد 2، يوليو 1982 .
- 9- الكيخيا، منصور: "تمو السكان في مدينة مصراتة"، "مجلة كلية الآداب جامعة قاريونس"، بنغازي، العدد التاسع، 1980
- 10- الأسدي، فوزي عبدالمجيد: "تطور مورفولوجية مدينة مصراتة في عهد الثورة"، "مجلة كلية الآداب جامعة قاريونس"، بنغازي، العدد التاسع، 1980
- 11 جولاشان، لامين: "مخطوط خواطر وآراء حول الزراعة"، ت، عبدالكريم أبوشويرب، "مجلة البحوث التاريخية، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية"، طرابلس، السنة الثالثة، العدد 2، 1981 .
- 12- زيادة، نقولا: "ليبيا بين الحسن الوزاني والتمغرتي"، ضمن ليبيا في ال-13 تاريخ، كلية الآداب، جامعة بنغازي، 1968 .
- 13- طليمات، عبدالقادر أحمد: "سكان ليبيا عند اليعقوبي"، ضمن ليبيا في التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الليبية بنغازي، 1986

الرسائل العلمية :-

- 1- حسن المنني علي ، علاقة ليبيا ببلدان ماوراء الصحراء في عهد يوسف باشا القره مانلي فيما بين 1795-1832، رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة قاريونس بنغازي 2005.
- 2- فاطمة محمد الرعيض ، الحياة الاجتماعية في مدينة مصراتة خلال فترة الاحتلال الإيطالي 1923- 1943 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أكتوبر

الملاحق

أولاً: الوثائق:-

ثانياً: الخرائط:-

ثالثاً: صفحات من بعض الكتب المستعملة:-

رابعاً: الشروط والتنظيمات التي وضعتها نظارة المعارف

العثمانية وعممتها على كافة الولايات والمقاطعات التابعة

لها للدراسة بالمدارس الابتدائية عام 1908.

خامساً: صور شخصية مختلفة:

قائمة بمحتويات الملاحق

أولاً :- الوثائق

- 1- وثيقة رقم (418) بتاريخ 1904 بشأن تعيين حافظ رضوان من خرجي دار المعلمين معلماً بمدرسة مصراتة الابتدائية.
- 2- وثيقة رقم(432) عن حاصلات عدد أشجار أوقاف الزوايا بقضاء مصراتة 1863.
- 3- وثيقة رقم(585) بتاريخ 1910 بخصوص منح معلمة البنات بمدرسة مصراتة الابتدائية مصاريف السفر من طرابلس إلى مصراتة .
- 4- وثيقة رقم(810) بتاريخ 1895 بشأن إجراء امتحانات وتخريج دفعة من المكتب الرشدي بالخمسة.
- 5- وثيقة رقم (904) بتاريخ 1912 رسالة موجهة إلى نضارة المعارف يطلب فيها تعيين محمد مواهب معلماً بمدرسة مصراتة الإعدادية النموذجية براتب شهري وتذكرة سفر من إسطنبول إلى مصراتة.
- 6- وثيقة رقم(1002) بتاريخ 1911 رسالة من متصرف الخمسة يطلب فيها إنشاء مدرسة ابتدائية بسرت بكافة متطلباتها.
- 7- وثيقة رقم(1173) بتاريخ 1911 بشأن جدول يحتوي على عدد المعلمين والطلبة المستخدمين بمدرسة مصراتة الابتدائية في بعض الشهور من عام 1911.
- 8- وثيقة رقم(1254) بتاريخ أكتوبر عام 1910 موجهة إلى نضارة المعارف بشأن الإسراع في بناء مدرستين ابتدائيتين بتبرعات الأهالي بقضاء مصراتة .
- 9- وثيقة رقم(1293) بتاريخ 1910 بشأن تحويل مخصصات المفتشين لإتمام ترميمات مدارس مصراتة وسرت .
- 10- وثيقة رقم(1300) بتاريخ 1910 بخصوص افتتاح المدرسة الإعدادية بتبرعات الأهالي بتبرعات مصراتة .

- 12- وثيقة رقم (1293) بتاريخ 1910 بشأن تحويل مخصصات المفتشين لإتمام ترميمات مدارس مصراتة وسرت .
- 13- وثيقة رقم (1300) بتاريخ 1910 بخصوص افتتاح المدرسة الإعدادية بتبرعات الأهالي بتبرعات مصراتة .
- 14- وثيقة رقم (1387) بتاريخ 1910 برفقية موجهة إلى نظارة المعارف بخصوص الإسراع في بناء المداري الابتدائية والرشدية بقضاء مصراتة ، ومدرسة ابتدائية بسرت .
- 15- وثيقة رقم (1392) بتاريخ 1909 بشأن إنشاء مدرسة ابتدائية وأخرى إعدادية بمصراتة .
- 16- وثيقة رقم (1474) بتاريخ 1856 من قايم مقام الخمس إلى الوالي ينبؤه بها بسقوط الغيث النافع على مناطق مصراتة وسرت وترغى دون التسبب في أضرار .
- 17- وثيقة رقم (1477) بتاريخ 1898 بشأن تعيين مأمور من مقام المتصرفية لتعداد أشجار قضاء مصراتة وقبائلها .
- 18- وثيقة رقم (1562) بتاريخ 1911 رد على رسالة الولاية بخصوص حصر الحيوانات المصابة في مصراتة والخمس وزليتن، ومسلاتة ، وتورغة .
- 19- وثيقة رقم (1666) بتاريخ 1904 بشأن تعليمات اللجنة الزراعية بتقوية بذور القمح والشعير من الشوائب قبل زرعها في مناطق مصراتة وغيرها .

ثانياً: - الخرائط

- 1- موقع مدينة مصراتة .
- 2- التطور التاريخي لمدينة مصراتة .
- 3- الحوش القروي بمصراتة.
- 4- موقع ميناء مصراتة .
- 5- توزيع السكان في مدينة مصراتة .
- 6- منطقة مصراتة طبيعية .
- 7- التمدد على أسواق مصراتة .
- 8- طرق القوافل البرية .

9- ميناء مصراتة القديم .

ثالثاً:- صفحات من بعض الكتب المستعملة

- 1- صفحة من كتاب تدريسات ابتدائية .
- 2- صفحة من كتاب تاريخ عثماني .

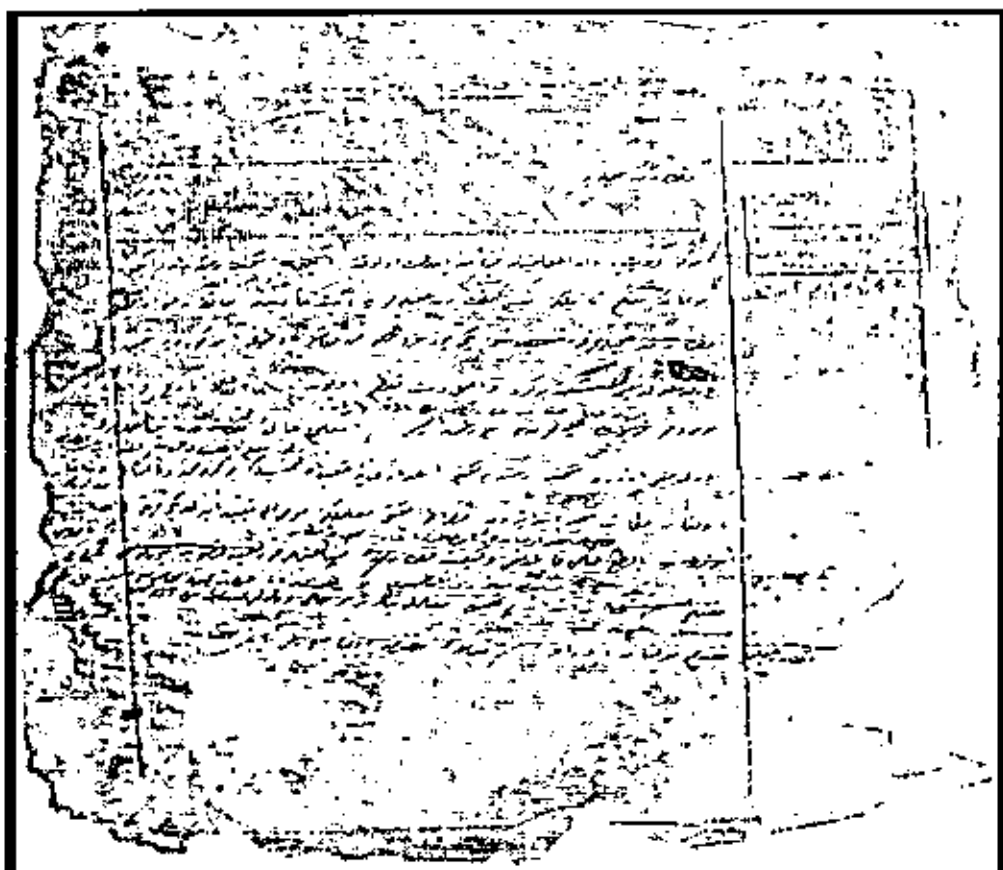
رابعاً:-

- 1- الشروط والتنظيمات التي وضعتها نظارة المعارف العثمانية وعممتها على كافة الولايات والمقاطعات التابعة لها للدراسة بالمدارس الابتدائية عام 1908.

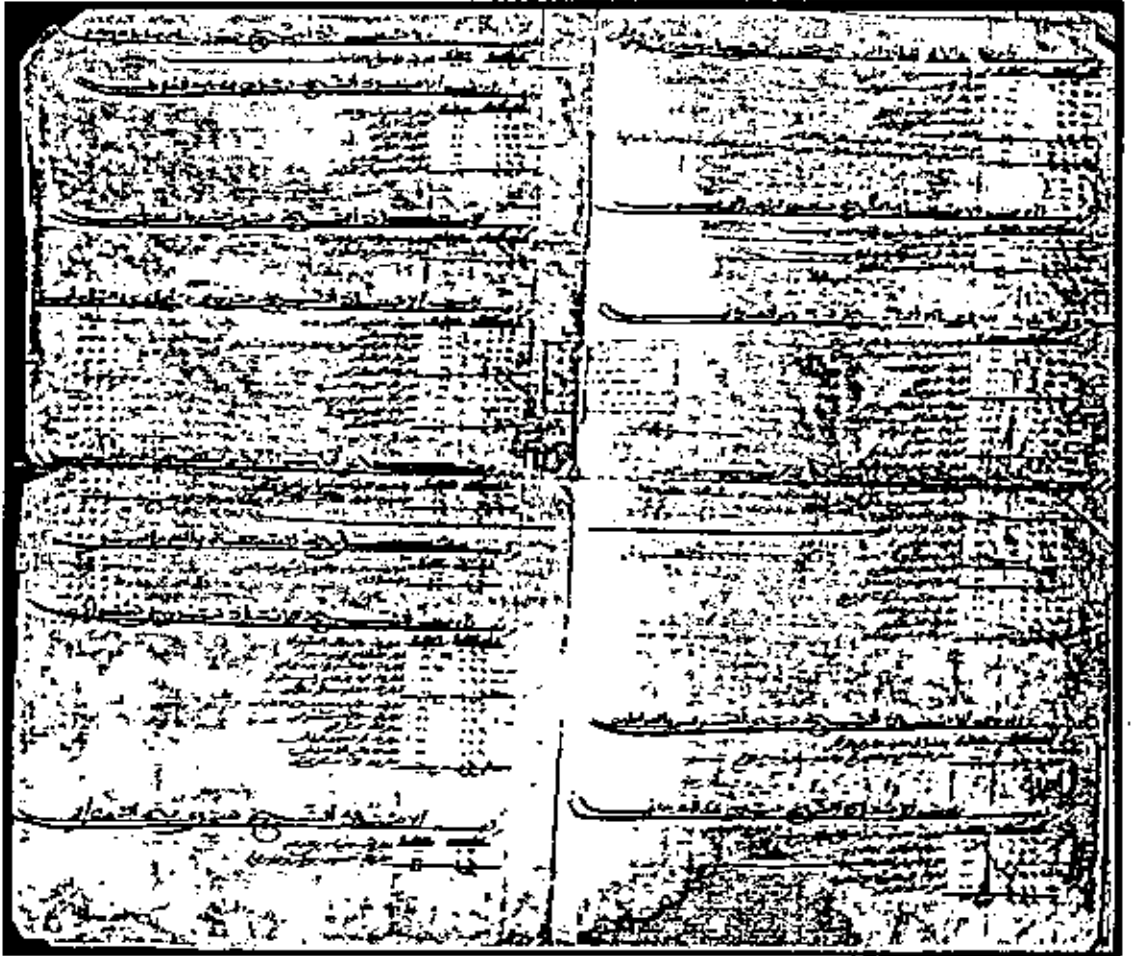
- 2- قائمة بأسماء ولاية طرابلس الغرب من سنة 1835 إلى سنة 1908.

خامساً:- صور شمسية مختلفة .

- 1- رحبت الحصران في مصراتة.
- 2- رحبت الحيوان في مصراتة .
- 3- قافلة في طريقها إلى واحة غدامس .



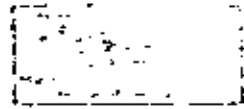
1- وثيقة رقم (418) 1904م ، بشأن تعيين حافظ رضوان من خريجي دار المعلمين
بطرابلس معلماً بمدرسة مصراة الابتدائية



2- وثيقة رقم (432) عن حاصلات عدد أشجار أوقاف الزوايا بقضاء مصراته .

مدرسة البنات - وثيقة رقم 585

شهادة من مدرسة البنات بمصر
تاريخها 1906



شهادة من مدرسة البنات بمصر
تاريخها 1906
مدرسة البنات بمصر
تاريخها 1906

مدرسة البنات بمصر
تاريخها 1906

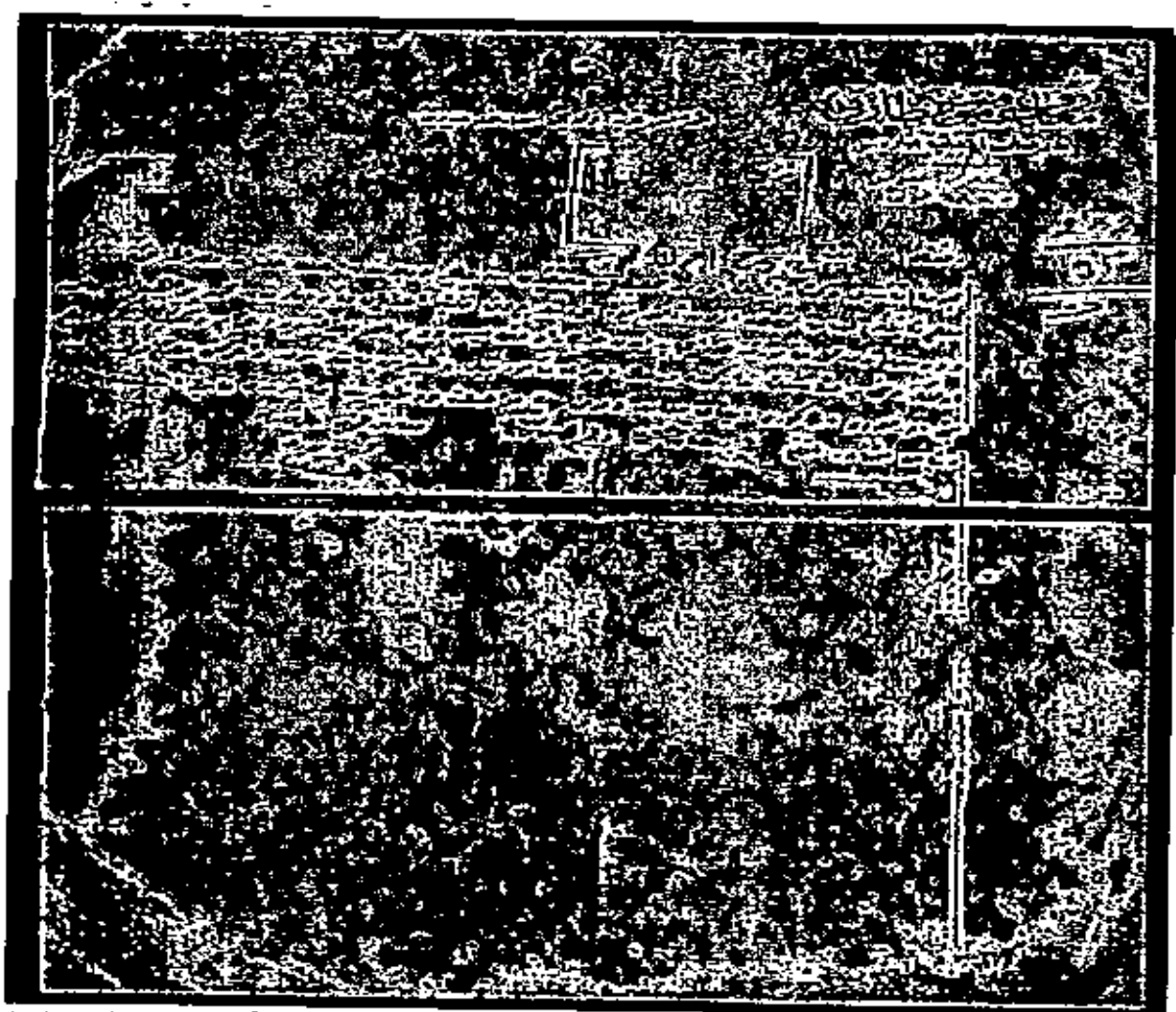
شهادة من مدرسة البنات بمصر
تاريخها 1906
مدرسة البنات بمصر
تاريخها 1906

3- وثيقة رقم (585) بتاريخ 1906 بخصوص منح معلمة البنات بمدرسة مصراته

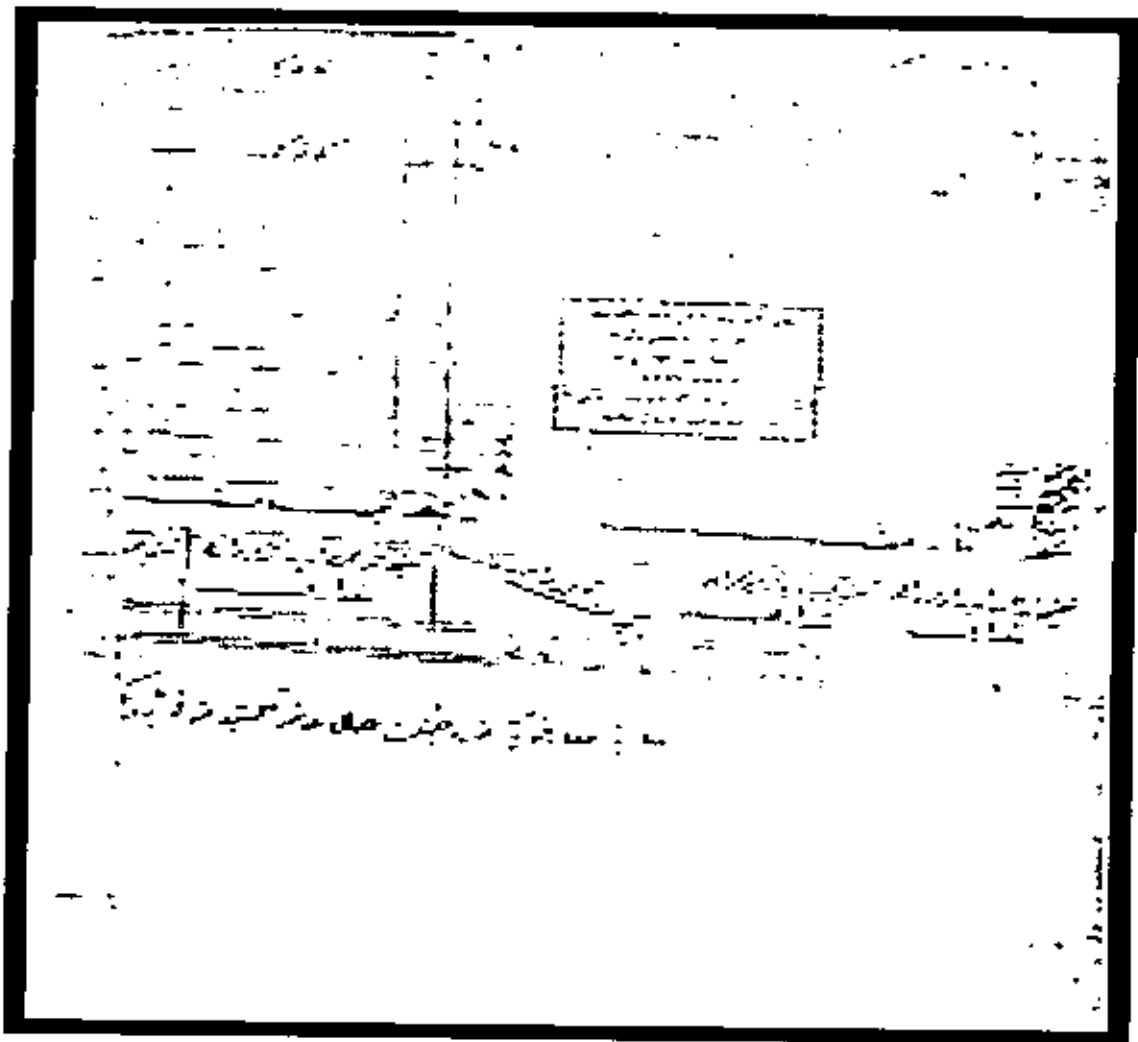
الابتدائية مصاريف السفر من طرابلس إلى مصراته



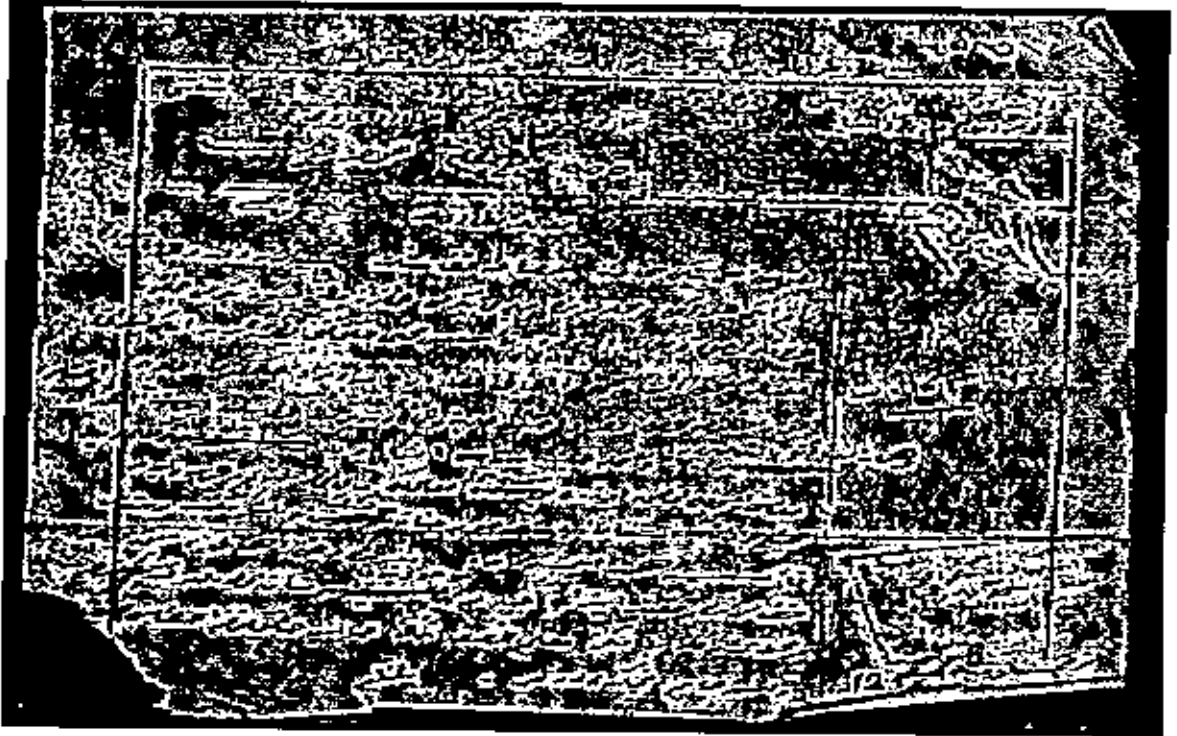
34. وثيقة رقم (B10) بتاريخ 1895م . بشأن إجراء استحداثات و تفریح طلبية مكتبة
الرشدي بالخميس .



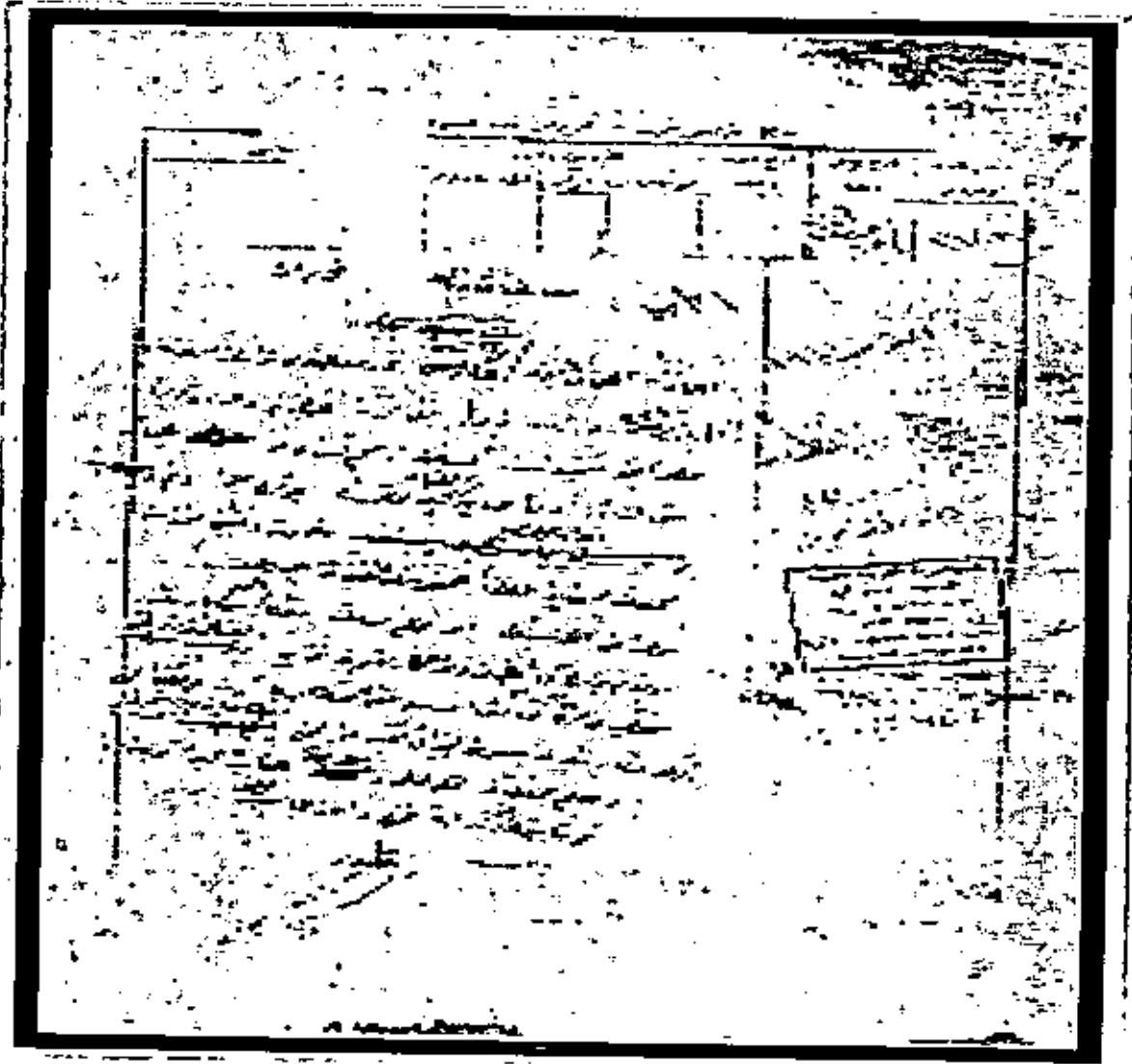
5. وثيقة رقم (904) بتاريخ سبتمبر 1912م ، رسالة من ناظر المعارف إلى مدير
المعرف بالولاية يطلب فيها تعيين محمد مواهب معلم بمدرسة مصراته الإعدادية النموذجية
براتب شهري و ثلثه 600 قرش و ثلثه سفر من إسطنبول إلى محل تواجده .



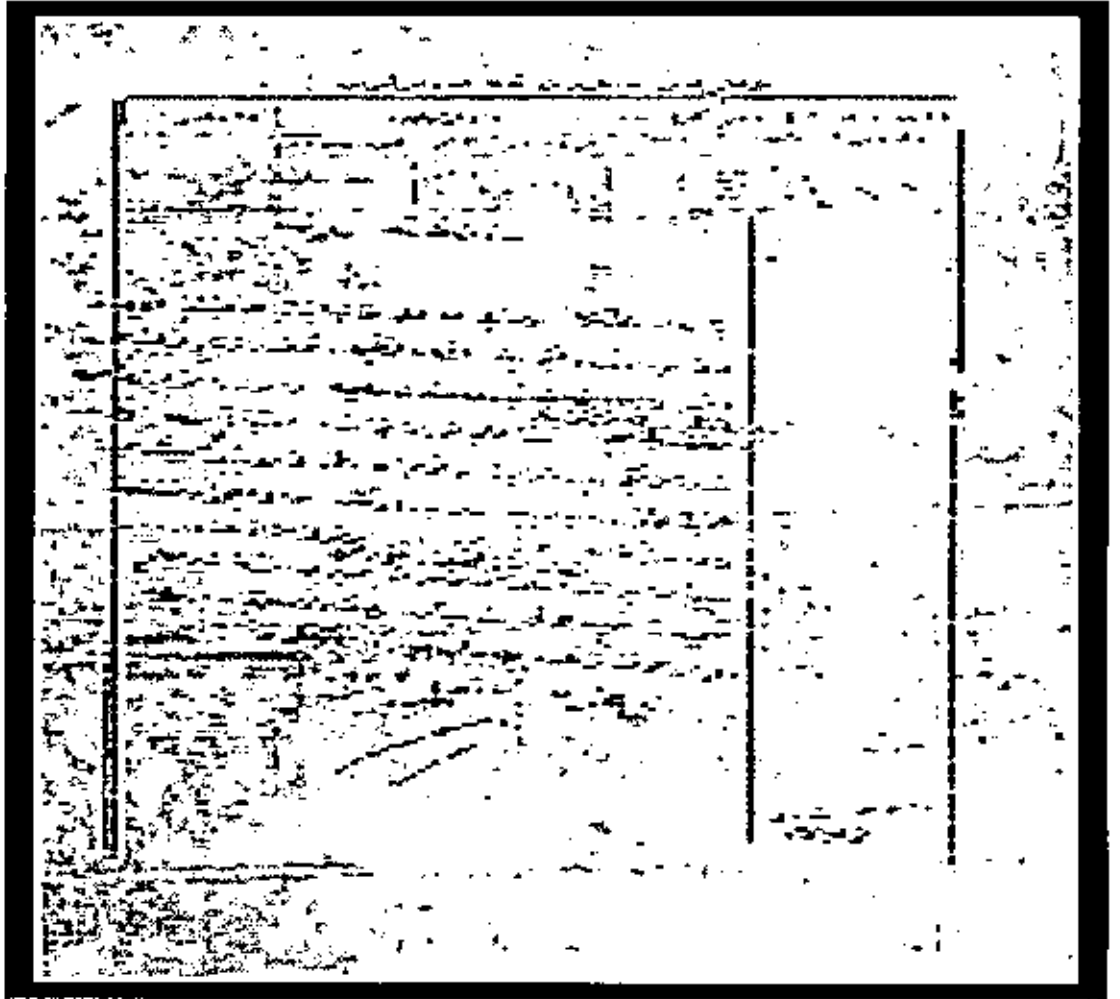
7- وثيقة رقم (1173) بتاريخ 1911 بشأن جدول يحتوي على عدد المعلمين و الطلبة المستخدمين في مدارس مصراته الابتدائية في بعض الشهور من عام 1911 م .



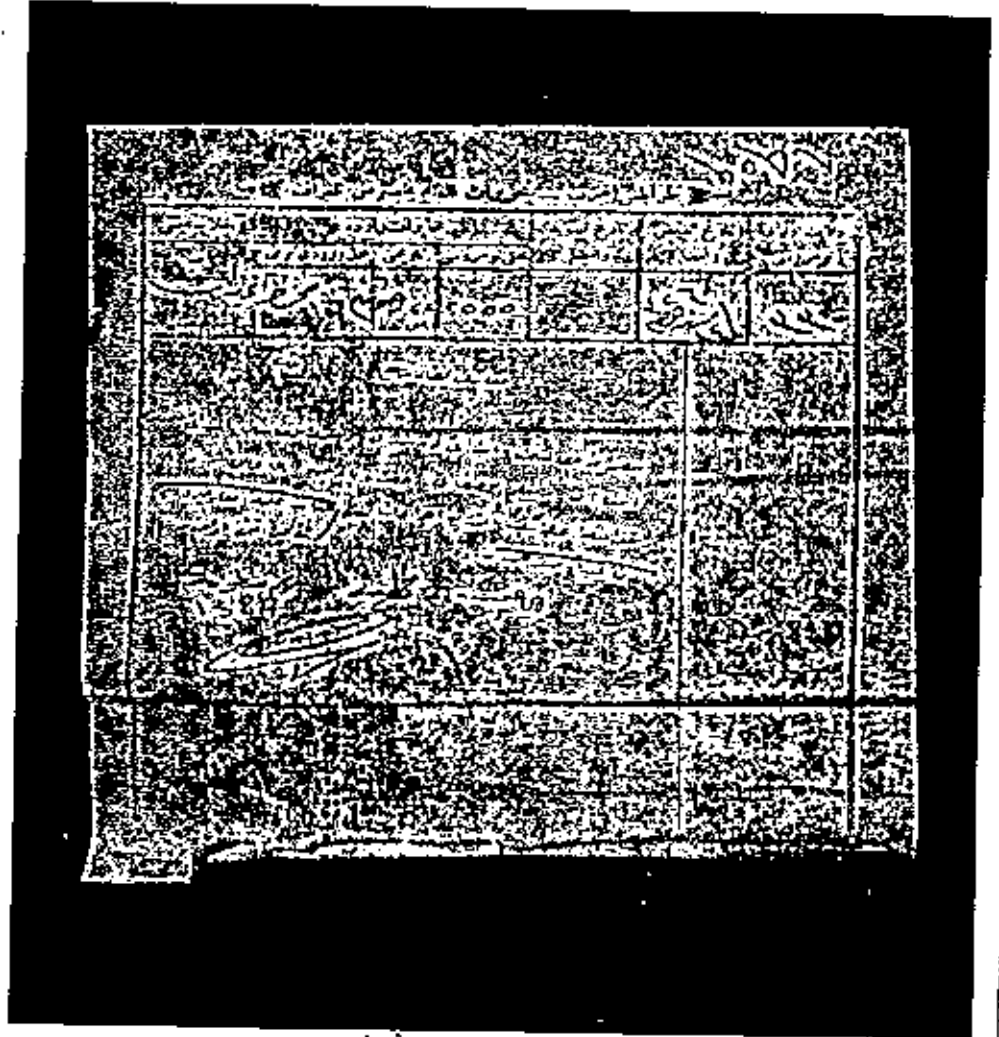
8- وثيقة رقم (1254) بتاريخ 1909م ، موجه إلى نظارة المعارف بخصوص الإسراع في بناء مدرستين ابتدائيتين بتبرعات الأهالي بقضاء مصراته .



9. وثيقة رقم (1293) بتاريخ 1910م ، بشأن تحويل مخصصات المفتشين لإتمام ترميمات مدارس مصراته و سرت .



10. وثيقة رقم (1300) بتاريخ 1909م ، بخصوص افتتاح المدرسة الابتدائية بتبعات الأهالي بمصراته .

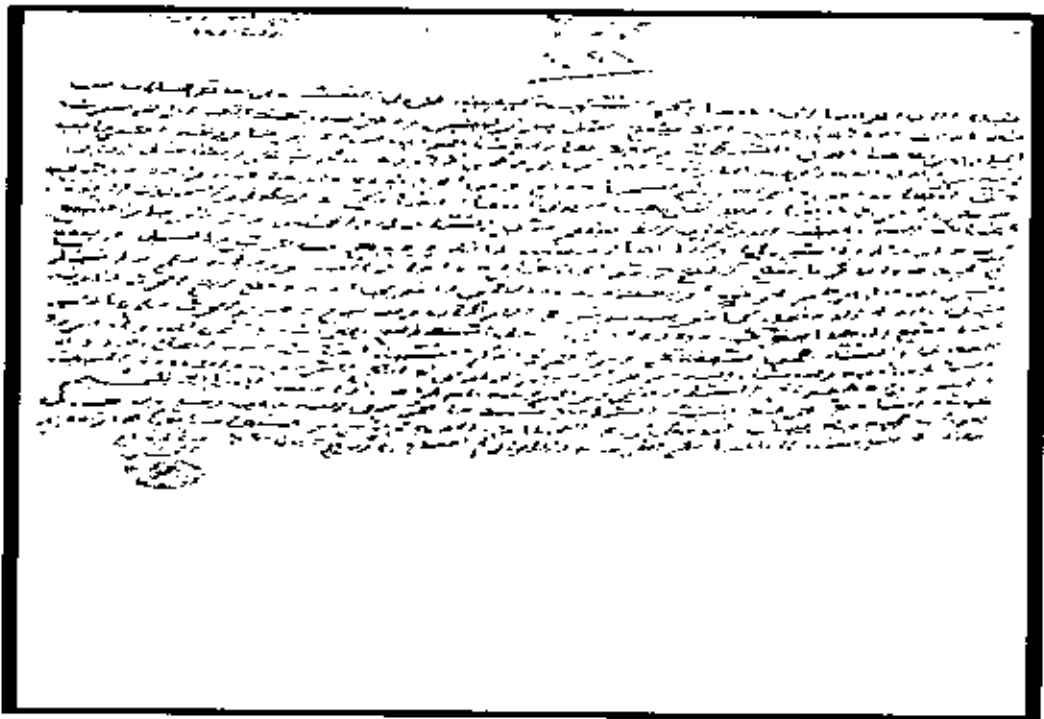


١٣٨٧ هـ

11. وثيقة رقم (1387) بتاريخ 1909م ، موجه إلى نظارة المعارف بخصوص الإسراع في بناء المدارس الابتدائية و الرشادية بقضاء مصراته و مدرسة ابتدائية لسرت .



12- وثيقة رقم (1392) بتاريخ 1909م ، متصرف الخمس يطلب إنشاء مدرسة ابتدائية
و أخرى إعدادية بمصراته نظرا لزيادة عدد السكان البالغ 40 ألف نسمة و عدم كفاية
مدرسة واحدة



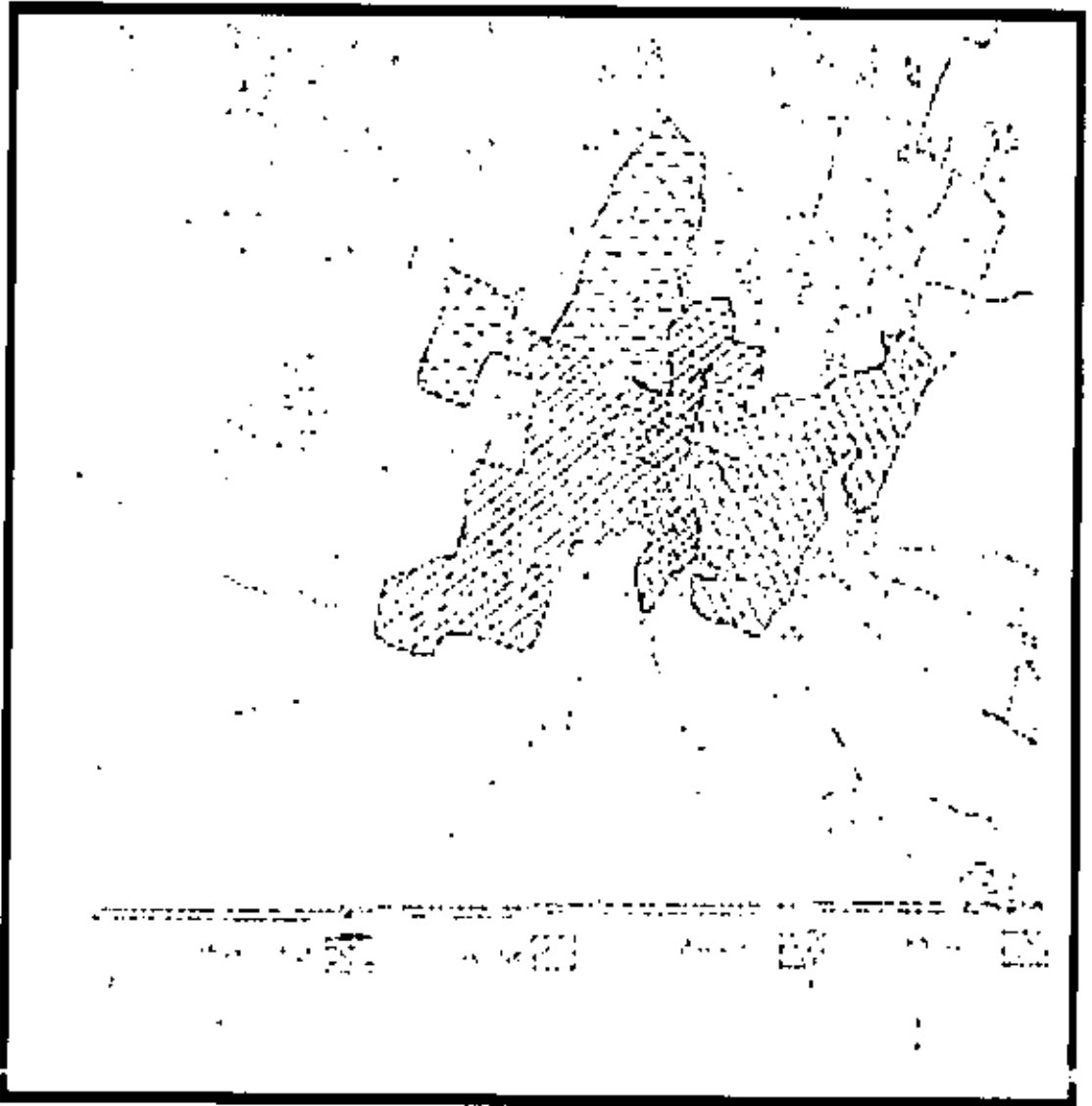
13. وثيقة رقم (1474) بتاريخ 1856م ، من مقام المتصرفية إلى الوالي ينبله فيها بسقوط الغيث النافع على مناطق مصراته و سرت و تورغا دون التسبب في أضرار .

توزيع السكان في مصراته (1)



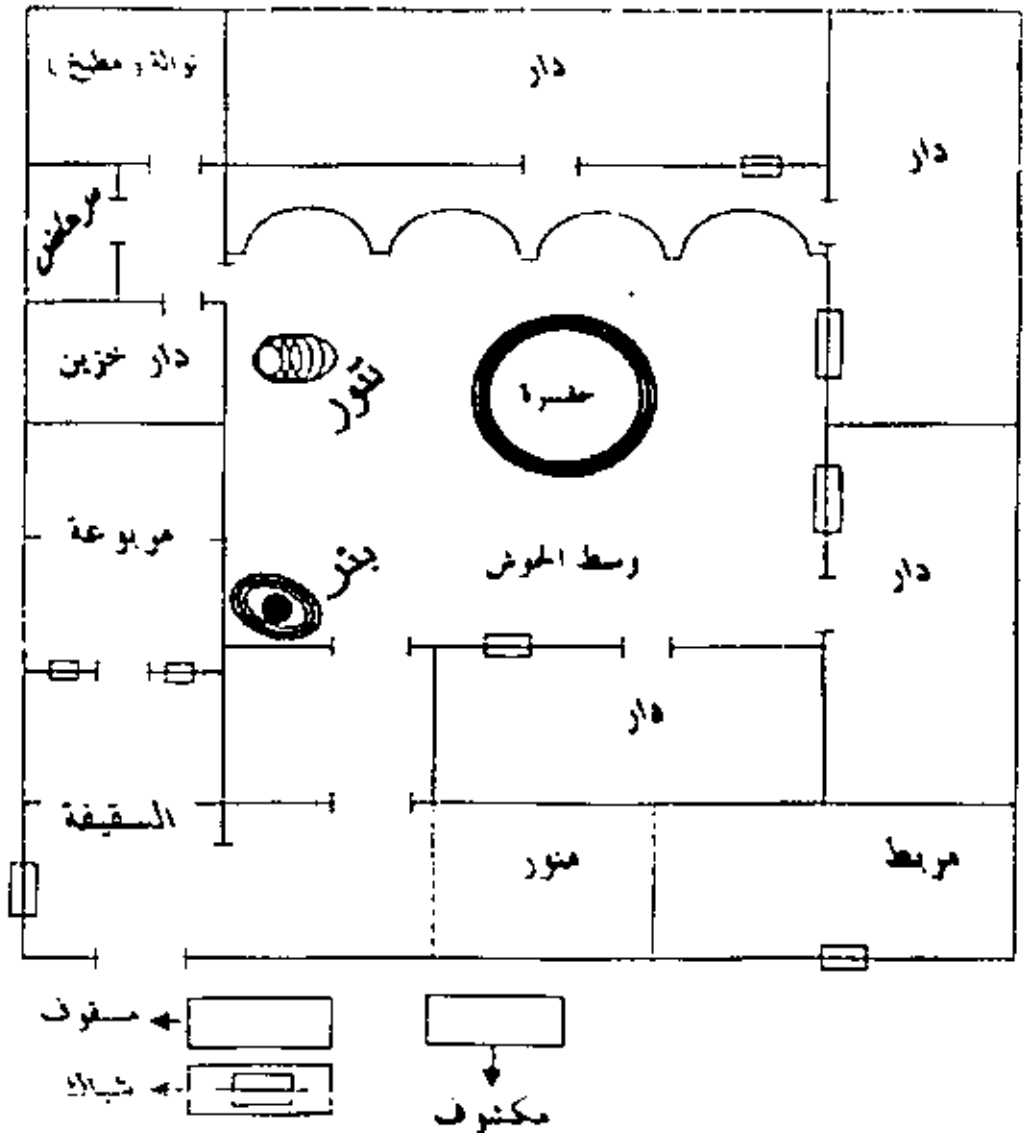
(1) مسعود الكعكيا ، نمو السكان في مدينة مصراته ، مجلة كلية الآداب ، بنغازي جامعة الزنتار ، ع 9 ، 1980 ، ص 71 .

التطور التاريخي لمدينة مصراته (2)



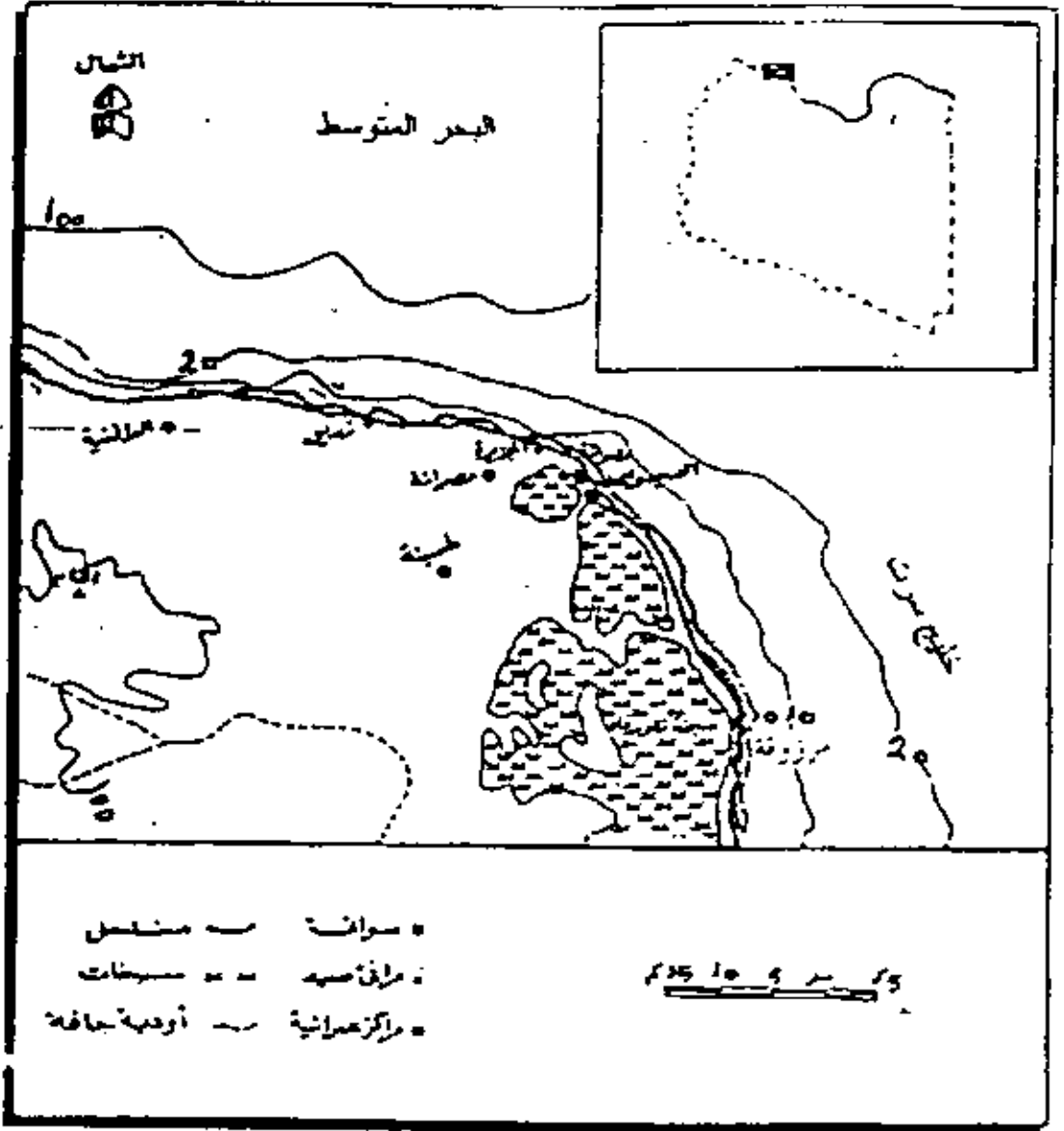
(1) فوزي عبد الحميد الأسدي ، تطور مورفولوجية مدينة مصراته في عهد الثورة مجلة كلية الآداب بنغازي ، قاريونس ، ع 9 ، 1980 ، ص 260 .

الحوش القروي في مصراتة (3)



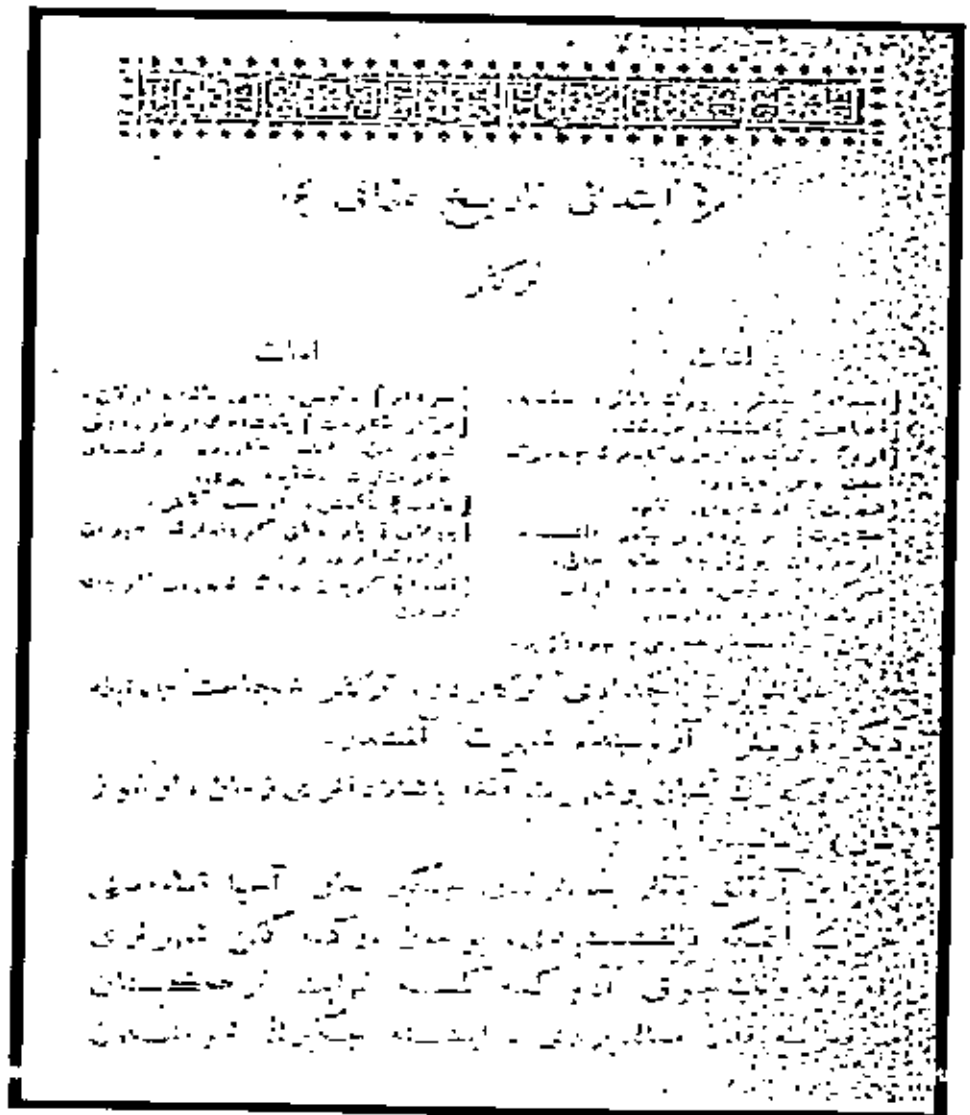
(3) أحمد جهان الثورثية و أحمد محمد بن نصر ، معهد القروي الدبني ، إضافة الخمسينات في مصراتة . مكتبة لزحف الأخضر
مصرات ، ط1 ، 1999 ، ص30 .

موقع ميناء مصراته (H)



14) حسين مسعود بومدينية ، ميناء مصراته بين الماضي والحاضر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ط 1 ، 2002 ، ص 45 .

صفحة من كتاب كوجيك تاريخ عثماني (2)



(2) محمد الكونري بلطاج ، تعليم في مدينة طرابلس العرب في العهد العثماني لتقري ، 1835 - 1911 ف و اثره على مجتمع الولاية ، مركز جهاد التبیین للدراسات التاريخفة طرابلس ، 2000 ، ص 203 .

رابعاً: الشروط والتنظيمات التي وضعتها نظارة المعارف العثمانية وعممتها على كافة الولايات والمقاطعات التابعة لها للدراسة بالمدارس الابتدائية عام 1908:-

مادة (1):

يقبل التلاميذ من سن 7-11 سنة، ويمكن الاستثناء لمدة ثلاث سنوات في القرى المحرومة من المدارس.

مادة (2):

إذا لم يكن المعلم الذي يقوم بالتدريس في المدرسة الابتدائية حاصلًا على شهادة دار المعلمين الابتدائية، وعنده كفاءة بصير اختياره من قبل لجنة من مدرسي المدارس (الثانوية) الإعدادية، فإذا ثبتت أهليته لهذا العمل يتم تعيينه.

مادة (3):

يتحمل المعلم مسؤولية تربية تلاميذه متعاوناً مع زملائه.

مادة (4):

المعلمون الذين يتم تعيينهم بالمدارس الابتدائية يجب أن يحملوا شهادة دار المعلمين أو شهادة الكفاءة مع حسن سيرة وسلوك.

مادة (5):

يربى المعلمون تلاميذهم على طاعة أولي الأمر والوالدين والمعلمين والكبار ومواطنيهم من بني جنسهم، وأن يحببهم في انوطن. وفي زسائيم. وأن ينههم عن الإساءة إلى بعضهم البعض، وألا يختلطوا مع غير الصالحين من الناس؛ وهذا بقصد حصول سعادة الوطن متى تحلوا بحسن الأخلاق، ولذلك يجب

على المعلمين إعطاء تلاميذهم دروساً في الأخلاق عدة مرات كل أسبوع، وإعطائهم أيضاً العلم والمعرفة لمنافع الدنيا والآخرة، وأن يوضح لهم فضل العلم وضرر الجهل، وأن يتم كل ذلك بشكل وطريقة تناسب عقول التلاميذ.

مادة (6):

المدرسة ليست بمنزل سكن؛ ولهذا يمنع النوم فيها.

مادة (7):

المعلمون مسؤولون عن المبنى الدراسي، وإذا حدث تصدع بالمبنى عليهم إخبار المسؤولين قبل أن يزيد الخطر.

مادة (8):

على المعلم ألا يعطي تلاميذه دروساً خارج المنهج المقرر، ولا أكثر مما يطيقونه.

مادة (9):

كل مدرسة تعلق على بابها الخارجي لوحة عليها اسم المدرسة بخط واضح.

مادة (10):

يحافظ المعلم على الوقت المحدد للتدريس، وعند الحضور والانصراف.

١١

مادة (11):

يحضر المعلمون إلى المدرسة كل يوم باستثناء أيام المناسبات قبل التلاميذ، ويخرجون بعد آخر تلميذ، وإذا لم يكن هناك عذر فيجري لا يترك المعلم المدرسة، ولا يقابل أصدقاءه أثناء العمل.

مادة (12):

لا يجوز للمعلمين والمستخدمين ترك مقر العمل لزيارة الأقارب، أو تبديل الهواء إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مدير المعارف.

مادة (13):

غير مسموح للمعلم الاشتغال بالتجارة، أو غير ذلك خارج المدرسة.

مادة (14):

يجب على المعلمين أن يتواجدوا في فصول الدراسة قبل بدء الحصة، وألا يغادروا الفصول قبل انتهاء الدرس، وعليهم الإشراف على التلاميذ أثناء الاستراحة.

مادة (15):

على المعلمين والمستخدمين في المدرسة ألا يخالطوا التلاميذ في غير الأمور التي تخص وظائفهم، وألا يقوموا بحركات غير لائقة، وألا يدخلوا داخل الفصول، وألا يخلع المعلم معطفه أو ربطة عنقه، بل لا بد من اللباس الكامل.

مادة (16):

كل مدرسة يوجد بها سبع سجلات: الأولى للأشياء الثابتة الدائمة، مثل مصاحف القرآن الكريم، والخرائط، والمقاعد، والمفروشات، والأدوات العلمية، والثاني دفتر تسجيل التلاميذ، وبه معلومات عن كل تلميذ، والسجل الثالث لتسجيل الغياب: وترسل خلاصة الغياب (حضور وغياب) إلى مدير المعارف كل شهر. والسجل الرابع لتسجيل مصادر الواردات والمصروفات الخاصة بالمدرسة، والسجل الخامس مسودة لتسجيل صور الرسائل وتاريخها ورقمها، والسجل

السادس. يسجل فيه المفتش ملاحظاته وتوجيهاته، والسجل السابع سجل صحي للتلاميذ.

مادة (17):

يبعث المعلمون كل ثلاثة أشهر تقريراً إضافياً عن أحوال المدرسة عموماً إلى مدير المعارف، وفي آخر العام الدراسي تُمَلأُ الجداول بالإحصائيات المطلوبة، وترسل إلى المديرية.

مادة (18):

في المدن والقصبات (وهي القرى الكبيرة أو المدن الصغيرة) إذا كانت مدارس الإناث قريبة من مدارس البنين يمنع اختلاط الجنسين حتى في وقت الراحة، ويجب أن يكون لكل جنس مدرسة، وفي القرى يكون للمدرسة مدخلان، أحدهما للبنين، والآخر للبنات.

مادة (19):

يحافظ المعلم على حسن المعاملة والمساواة بين تلاميذه، ولا يفرق بينهم في المعاملة.

مادة (20):

ممنوع قطعياً لأي سبب من الأسباب ضرب التلاميذ أو تعذيبهم جسدياً، وألا يلجأ المعلم للغضب الزائد عن الحد، وألا يستخدم الألفاظ غير اللائقة، وألا يلجأ لتكدير التلاميذ، وكل معلم يتزم بذلك يرسل للشكاكم.

مادة (21):

غير مصرح للمعلم ترك المدرسة في أوقات العمل نقضاء مصالح شخصية.

مادة (22):

يمنع وضع أشياء المخيفة وآلات الضرب في المدرسة مثل: تابوت الموتى، والفلة والعصي، ولو كان يقصد للتخويف.

مادة (23):

لا يقبل بالمدرسة من تجاوز السن القانونية.

مادة (24):

التلاميذ الذين يقبلون بالمدارس يجب ألا يكونوا مصابين بأمراض معدية، وأن يكون معهم بطاقات تلقيح ضد الجدري، معتمدة من طبيب، ومعهم تذكرة عثمانية (شهادة ميلاد) ثم يقيدون في سجل المدرسة.

مادة (25):

على التلاميذ المقيدون في المدرسة مداومة الحضور والسعي للتحصيل.

مادة (26):

يمنع على التلاميذ أن يكون معهم آلات جارحة أو ممنوعة مثل: السكاكين أو سكاكين أو الملعوبات.

مادة (27):

العقاب البدني البسيط مسموح به، كالوقوف على الأرجل أو التكليف بواجبات مدرسية، وينذر التلاميذ بإخطار، ثم توبيخ، أو بالحضور يوم الجمعة إلى

المدرسة لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات لقراءة دروسهم تحت إشراف أحد المعلمين.

مادة (28):

يرسل إنذار لكل من يهمل واجباته أو يصدر عنه ما يضحك، التلاميذ ويكررها عدة مرات.

مادة (29):

يؤبخ التلاميذ الذين لا يحترمون المعلمين ومستخدمي المدرسة، فيحرمون من إجازة يوم الجمعة، ويحرمون من مكافآت التشجيع التي حصلوا عليها قبلاً؛ وهي عبارة عن شهادات ورقية مكتوبة بثلاث درجات: عفارم - تحسين - امتياز، وتعطى للتلاميذ في المواد والسلوك، أو يمحي اسمه من لوحة الافتخار (الشرف).

مادة (30):

عند وقوع جريمة بين التلاميذ يبلغ المعلم الأمر في الحال لولي الأمر، ومجلس التدريس، والشرطة.

مادة (31):

الإخطار أو الإنذار عبارة عن نصيحة بعدم التكرار، أو التوبيخ بتعدد السيئات وتذنب التلميذ بوقوفه على رجليه وحرمانه من إجازة يوم الجمعة بأن يكتب ساعتين يوم الجمعة في المدرسة من الساعة 7:30 - 9:30 .

مادة (32):

في الامتحان النهائي من يمرض من التلاميذ، أو يكون لديه عذر مقبول، ولم يحضر الامتحان كله أو قسماً منه، عليه مراجعة المدرسة حتى بعد شهر لإجراء امتحان خاص له.

مادة (33):

التلميذ الذي يتغيب بلا عذر ثلاثة أيام في الشهر والذي لا يتم الواجبات المدرسية، والذي يكون دائماً مختلفاً مع زملائه، والذي لا يحافظ على نظافة ملابسه وكتبه تُرَدُّ منه كل المكافآت، ويُحرم منها.

مادة (34):

كل تلميذ يداوم على الحضور ويكون مجتهداً ومتعاوناً مع زملائه يُعطى شهادة عفارم أو تحسين أو امتياز، وكل (4) عفارم = تحسين، وكل (2) تحسين = امتياز، وكل (2) امتياز تؤمّله لكتابة اسمه في لوحة الافتخار، وهذه الشهادات مطبوعة؛ أما لوحة الافتخار فتوضع في مكان مناسب من المدرسة، ويكتب عليها أسماء المستحقين بوضوح⁽³⁷⁾.

(37) محمد الكوني بالبحاح، ص 217 وما بعدها.

قائمة بأسماء ولاية طرابلس الغرب من سنة 1835 إلى سنة 1908⁽¹⁾

- | | |
|------|-----------------------|
| 1835 | (1) نجيب باشا |
| 1835 | (2) محمد رائف باشا |
| 1837 | (3) طاهر باشا |
| 1837 | (4) حسن باشا الجشمهلي |
| 1838 | (5) علي عفتن باشا |
| 1842 | (6) محمد أمين باشا |
| 1847 | (7) محمد راغب باشا |
| 1848 | (8) أحمد عزت باشا |
| 1852 | (9) مصطفى نوري باشا |
| 1855 | (10) عثمان باشا |
| 1859 | (11) أحمد عزت باشا |
| 1860 | (12) محمود نديم باشا |
| 1867 | (13) علي رضا باشا |
| 1870 | (14) محمد حالت باشا |
| 1871 | (15) محمد رشيد باشا |

⁽¹⁾ شارل فيرو : الحواشي الليبية منذ الفتح العربي حتى العزو الإيطالي ، ت. محمد عبد الكريم الوافي ، جامعة قاروينس ، بنغازي ، ط3، 1994، ص535-536.

1872	(16) علي رضا باشا
1873	(17) سامح باشا
1874	(18) مصطفى عاصم
1875	(19) مصطفى باشا
1878	(20) علي كمالي باشا
1879	(21) أحمد عزت باشا
1881	(22) محمد نظيف باشا
1881	(23) أحمد راسم باشا
1883	(24) كمال باشا
1898	(25) هاشم باشا
1899	(26) حافظ باشا
1903	(27) حسن حسني
1906	(28) رجب باشا
1908	(29) أحمد فوزي باشا

خيمة أحد العائلات من السكان المحليين (1)



(1) ماتوزيو ، رحلة إلى طرابلس و برقة ، سنة 1901-1903-1907 ، ت. جمعة عطية أحسن المحفوظي ، بنغازي ، جامعة لارنوس ، 2002 ، ص 72 .

• رحبة الحصران • (2)



(2) أحمد جهان القورقبة و أحمد محمد بن نصر ، معهد القوي القيني ، إضاءة الخمسينات في مصراته ، مكتبة الزخرف الأخضر
مصرات ، ط 1 ، 1999 ، ص 16 .

* قافلة في طريقها إلى واحة غدامس (3)



(3) ماتويزيو ، رحلة إلى طرابلس و برقة ، سنة 1901-1903-1907 ، ت. جمعة صفية الحسين المحفوظي ، بنغازي ، جامعة
قارونس ، 2002 ، ص 70 .